جـامعة العربي التبسي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العلاقات التركية الإسرائيلية بين التقارب والتباعد

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذ:

أ/ أمين البار

إعداد الطالبة:

الرميساء ونادي

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
مليكة قادري	أستاذ مساعد قسم أ	رئيسا
أمين البار	أستاذ مساعد قسم أ	مشرفا ومقررا
سمية بلعيد	أستاذ مساعد قسم أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

قال الله تعالى في كتابه العزيز

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"

صدق الله العظيم

(الآية 105 من سورة التوبة)

شكر وثناء

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أنعمت علي من نعم
وعلى توفيقك لي في إنجاز هذا البحث.
فلك الحمد يا أرحم الراحمين ولك الحمد يا رب العالمين.
أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الفاضل أمين البار الذي شرفني بإشرافه على هذا البحث، وعلى إسداء نصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة وعلى معاملته الراقية طيلة فترة إعداد البحث. جزاه الله عن كل خير.
كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل أساتذة العلوم السياسية.
وفي الأخير أتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

الرميساء

خطـــــة البـحث

خطـــة البحث

مقــدمــة

الفصل الأول: مقاربة لفهم العلاقات التركية الإسرائيلية

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لتركيا

المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي لتركيا

المطلب الثاني: النظام السياسي لتركيا

المطلب الثالث: مقومات الاقتصادية والعسكرية لتركيا

المبحث الثاني: دراسة جيواستراتيجية لإسرائيل

المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي لإسرائيل

المطلب الثاني: النظام السياسي لإسرائيل

المطلب الثالث: مقومات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لدراسة العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: المنظور الواقعي

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي

المطلب الثالث: المنظور البنائي

الفصل الثاني: التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية في ظل تأثير البيئة الدولية والإقليمية

المبحث الأول: طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية

المطلب الثالث: العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية

المبحث الثاني: دوافع العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: دوافع تركيا من العلاقة مع إسرائيل

المطلب الثاني: دوافع إسرائيل من العلاقة مع تركيا

المبحث الثالث: البيئة الدولية والإقليمية ودورها في العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: البيئة الدولية ودورها في العلاقات التركية الإسرائيلية
المطلب الثاني: البيئة الإقليمية ودورها في العلاقات التركية الإسرائيلية
الفصل الثالث: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل التحديات الراهنة
المبحث الأول: التحديات التي تواجه العلاقات التركية الإسرائيلية
المطلب الأول: التحديات التي تواجه تركيا في علاقتها مع إسرائيل
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه إسرائيل في علاقتها مع تركيا
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية
المطلب الأول: سيناريو نمو العلاقات نحوى التحالف الوثيق
المطلب الثاني: سيناريو تدهور العلاقات وتحولها نحو التنافس والتصادم
المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن
خاتمة
قائمة المراجع
الفهرس
الملاحق

مقـــدمـــة

مقـــــــدمـــــــة

العلاقات الدولية تتسم بجدلية الصلح والنزاع فهما يمثلان وجهان لعملة واحدة جوهرها الاهتمام بالطرف الأخر، فالسعي للتكامل والتوحيد والدخول في صراعات سياسية يعبران على الحقيقة نفسها، فمنذ قيام النظام الدولي والذي فاعله الأساسي الدول نشأة العديد من العلاقات التي تربط بين الدول وفي شتى مناطق العالم، وقد تميزت هذه العلاقات بين بالصراع والصلح.

وفي هذا الصدد نجد العلاقات التركية الإسرائيلية والتي تتميز بنهجي التكامل والصراع أي التقارب وفي أحيان أخرى التباعد، فالعلاقات التركية الإسرائيلية ومنذ اعتراف تركيا بإسرائيل أخذت تتطور وفي كافة المجالات، بدأ بمجالات السياسية والدبلوماسية من خلال تبادل السفراء بين الدولتين، والمجالات الاقتصادية وذلك من خلال عقد اتفاقيات التجارية بين البلدين، أما في المجالات العسكرية فقد تم عقد العديد من الاتفاقيات العسكرية.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية إلى السلطة عام 2002م، والتي تعتبر مرحلة جديدة في تركيا، طرحت بعض التخوفات من توجهات هذا الحزب وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ومدى تأثر العلاقات التركية الإسرائيلية بها، وما زاد هذا التخوف التوجه التركي الجديد نحو تحسين العلاقات مع الجوار وخصوصا العربي منه، كما شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية خلال تطورها وجود العديد من الأطراف الدولية والإقليمية والتي ساهمت بدرجة كبيرة في مسار العلاقات التي جمعت البلدين، فقد ساهمت بعض الأطراف في تعزيز وتوثيق هذه العلاقات، فيما ساهمت أطراف أخرى في تراجع العلاقات فيما بينها. وهذا ما جعل العلاقات تتراوح بين التقارب والتباعد، بالإضافة إلى وجود العديد من التحديات التي ساهمت وستساهم على المدى البعيد في التأثير على العلاقات التركية الإسرائيلية.

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية :

اعتبارات عملية وتتعلق بما يلي :

– تأتي هذه الدراسة لتحليل العلاقات التركية الإسرائيلية بين التقارب والتباعد، فموضوع الدراسة يعتبر مدخلا لفهم طبيعة هذه العلاقات ودافع كل طرف من هذه العلاقة، والكشف عن دور البيئة الإقليمية والدولية في التأثير على مسار العلاقة بين البلدين.

– هذه الدراسة من شأنها أن تساهم في إثراء المجال المعرفي والأكاديمي في العلاقات الدولية.

– هذه الدراسة تسلط الضوء على العلاقات التركية الإسرائيلية منذ بدايتها من خلال الكشف على مختلف التغيرات التي طرأت على هذه العلاقات، وأدت إلى تغير مجرى العلاقة التي جمعت البلدين من الحين إلى الأخر.

اعتبارات علمية (أكاديمية):

– إنّ دراسة العلاقات التركية الإسرائيلية بين التقارب والتباعد يمكن أن تفيد الباحثين في مجال العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، وكذلك مراكز البحث العلمي المهتمة بموضوع العلاقات التركية الإسرائيلية.

– أنها تبحث في دراسة العلاقات التركية الإسرائيلية في فترة تميزت بالعديد من الأحداث التي بدورها أثرت العلاقات التركية الإسرائيلية، كما أن هذه الفترة لم تحظى بالعديد من الدراسات.

– هذه الدراسة تسلط الضوء على العلاقات التركية الإسرائيلية التي تتمتع بقدر كبير من الحساسية والأهمية نتيجة لتأثيرها وتأثرها بالعوامل الداخلية والخارجية.

أهداف الدراسة:

تطمح وتهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

– تتبع بدايات العلاقات التركية الإسرائيلية، وطبيعة نشأتها.

– استعراض أهم مجالات التعاون بين تركيا وإسرائيل.

– تهدف الدراسة لرصد وتحليل العلاقات التركية الإسرائيلية، وتحديد طبيعتها وكذا دوافع كل طرف من العلاقة.

– تحليل مدى تأثير البيئة الإقليمية والدولية على مسار العلاقات التركية الإسرائيلية.

– رصد واقع العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل العديد من التحديات التي تواجهها.

– استشراف مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية.

مبررات اختيار الموضوع :

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، نابعة من التحولات التي تحدثت على العلاقات التركية الإسرائيلية منذ نشأتها بشكل رسمي في 1949م، كما أنها نابعة من فكرة

فحواها، أن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع العلاقات التركية الإسرائيلية تجاهلت مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على سير هذه العلاقات وجعلتها بين التقارب والتباعد.

– إن موضوع العلاقات التركية الإسرائيلية عموما من بين المواضيع المهمة، كونه موضوع مرتبط بدولتين تنتميان إلى إقليم جغرافي يتمتع بأقصى درجات الأهمية الجيو–استراتيجية، وفيه تتفاعل وتتصارع السياسات، وتعدد فيه الغايات.

– موضوع العلاقات التركية الإسرائيلية بين التقارب والتباعد مرتبط بالعديد من الفواعل الدولية سواء كانت دول الجوار الجغرافي أو الدول الكبرى، وهذا ما جعله موضوع متجدد باستمرار.

– كما أنها تعبر عن رغبة شخصية لاكتشاف مسار العلاقات التركية الإسرائيلية، بالإضافة إلى أن مختلف الدراسات التي اطلعنا عليها، لا تقدم لنا دراسة شاملة للعلاقات التركية الإسرائيلية بل ركزت على فترات معينة.

– كما أنها تعبر عن رغبة شخصية لاكتشاف مدى تأثير وتأثر العلاقات التركية الإسرائيلية بالأحداث الدولية والإقليمية.

النطاق الزمني والموضوعي للدراسة:

تقوم الدراسة ببحث العلاقات التركية الإسرائيلية بين التقارب والتباعد من خلال دراسة طبيعة العلاقة التي جمعت بين البلدين وكذا التعرف على كافة العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على مجرئ العلاقات التركية الإسرائيلية والتي جعلتها بين التقارب والتباعد.

أما بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة فيغطي الفترة من 1949م إلى2010م. ويرجع اختيارنا لهذه الفترة للأسباب التالية:

– لأنّ الدولة الإسرائيلية تأسست وبشكل رسمي في 1949م. فعلى الرغم من وجود علاقات جمعت الدولة العثمانية والحركة الصهيونية، إلا أنها تبقى علاقات لا تتمتع بالرسمية.

– لأن تركيا تعتبر أول دولة إسلامية اعترفت بدولة بإسرائيل من خلال خطاب الرئيس التركي عصمت إينونو في نوفمبر 1949م والذي أكد فيه عن بداية علاقات سياسية مع دولة إسرائيل وبالتالي بداية العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل رسمي في هذه السنة.

– لأنّ فهم العلاقات التركية الإسرائيلية بين التقارب والتباعد يتطلب الرجوع إلى بدايات تأسيس العلاقات التي جمعت البلدين بشكل رسمي، كما يمكن الرجوع إلى الجذور التاريخية للعلاقات التي جمعت الصهيونية بالدولة

العثمانية، ثم تتبع مختلف المراحل التي تلت بداية العلاقات الرسمية بين البلدين، وكذا التعرض إلى دوافع كل طرف من العلاقة، بالإضافة إلى التعرض إلى مختلف التحديات التي واجهت وستواجه العلاقات التركية الإسرائيلية على المدى البعيد، وكذلك دور البيئة الدولية والإقليمية في العلاقات التركية الإسرائيلية والتي وجعلتها بين التقارب والتباعد.

– لأن الفترة من 1949م إلى 2010م فترة كفيلة لكشف التقارب والتباعد في العلاقات التركية الإسرائيلية وكذا عن مختلف العوامل التي ساهمت وستساهم في تذبذب العلاقة بين الطرفين.

أدبيات الدراسات:

هناك العديد من الدراسات التي تعرضت للعلاقات التركية الإسرائيلية نذكر منها:

1.مرشد الزبيدي، الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني، مجلة الفكر السياسي، العدد الرابع والخامس، دمشق، 1998_1999م .

ناقش خلالها الباحث بداية التدخلات السياسية بين كل من تركيا وإسرائيل، والوسائل التي استخدمتها إسرائيل للتأثير على تركيا، كما تعرض لطبيعة العلاقات الرسمية بين تركيا والكيان الصهيوني، كما تعرض إلى مستقبل العلاقات التركية الصهيونية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

– أن العلاقات التركية الصهيونية وعلى الرغم من جذورها التاريخية، وعلى الرغم من إضفاء الطابع الرسمي عليها منذ عام 1949، إلا أنها لم تأثر على الواقع العربي إلا في التسعينيات القرن العشرين.

– إن الفعل التركي الضار بالأمة العربية حصل في أجواء عربية مهدت له عوامل التطور والنماء، بحيث لم يكتف الطرفان التركي والصهيوني بعقد الاتفاقيات العسكرية المعروفة بينهما، وإنما بدأ الطرفان يفكران بتطوير علاقتهما في ميادين أخرى.

– إن الإدراك العربي لخطورة مستقبل العلاقات التركية الصهيونية ينبغي أن يرتفع إلى مستوى الخطر المحيط بالأمن القوي والعربي.

2.رنا عبد العزيز خماش: العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2010.

ناقشت خلالها الباحثة العلاقات التركية الإسرائيلية من حيث أهدافها وأبعادها وتطورها التاريخي، وتأثير البيئة الخارجية على العلاقات، بالإضافة إلى تأثير العلاقات التركية الإسرائيلية على المنطقة العربية التي تتعلق بالأمن القومي والقضية الفلسطينية، كما استعرضت التحديات التي واجهت العلاقات التركية الإسرائيلية، واستشرفت الدراسة سيناريوهات المستقبل. توصلت الباحثة إلى نتائج بإثبات صحة الفرضية الرئيسية للدراسة

والتي مفادها أن هناك علاقة بين مدى تطور وتحسن العلاقات التركية–الإسرائيلية، وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، أي أن العلاقة بينهما عكسية. والفرضية الفرعية الأولى هناك علاقة بين مدى تطور وتحسن العلاقات التركية–الإسرائيلية وتهديد واختراق الأمن القومي العربي، أي أن العلاقة بينهما عكسية. والفرضية الفرعية الثانية هناك أثر للعلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، وعلى عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وهذا الأثر يكون إيجابي تارة وسلبي تارة أخرى، ويختلف وفقا للظروف الدولية والإقليمية وطبيعة العلاقات بين البلدين.

3.سمية حوادسي، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة العدالة والتنمية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2014.

ناقشت الباحثة العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة العدالة والتنمية، فقد تعرضت خلالها الباحثة إلى تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية منذ اعتراف تركيا بإسرائيل، كما تم دراسة المتغيرات البيئة الداخلية للسياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية، كما تم التطرق إلى مدى تأثير الفواعل الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التعرض إلى موقف تركيا من التطورات والتغيرات الإقليمية وكيف انعكست ذلك على مسار العلاقات التركية الإسرائيلية، وفي الأخير تم استشراف مستقبل هذه العلاقات عبر ثلاث سيناريوهات. وقد خلصت الدراسة إلى:

– إن المتتبع للعلاقات التركية الإسرائيلية يستطيع أنها شاملة لجميع أسباب إقامة العلاقات فهي تشمل تفسير المصلحة في العلاقات الدولية وهو سبب إقامة العلاقات بين البلدين وعلى مفهوم الاعتماد المتبادل. حيث إن كلا من تركيا وإسرائيل تعتمد على الأخرى في عدة جوانب الاقتصادية والامنية والعسكرية.

– توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة لم تتغير جذريا عما كانت عليه السياسة الخارجية قبل صعود حزب العدالة والتنمية، إنما تأتي في إطار عملية إعادة التموضع والبناء التي تبناها حزب العدالة والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستفادة من عمقها الجغرافي والتاريخي.

– تعتبر الولايات المتحدة الداعم الرئيسي للعلاقات التركية الإسرائيلية، لأن مبدأ رئيسي من مبادئ سياستها الشرق أوسطية يقوم على إنشاء تحالف تركي إسرائيلي.

– تغيير التوجه التركي صوب إسرائيل لا يعكس رؤية حزب العدالة والتنمية بمفرده، بل يعكس رؤية دولة بأكملها بمختلف مؤسساتها.

الإشكالية:

العلاقات التركية الإسرائيلية بدأت بشكل رسمي مع اعتراف تركيا بدولة إسرائيل في 1949م، وقد انبثق عن هذا الاعتراف قيام العديد من العلاقات بين البلدين وفي كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وقد تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية بحركية وديناميكية سريعة فأحيان يكون هناك تقارب في العلاقات وفي حين أخر يكون هناك تباعد، وهذا راجع إلى التغيرات التي طرأت على مستوى النظام السياسي لتركيا، بالإضافة إلى تعدد الفواعل المرتبطة بهذه العلاقة، وكذا التغيرات التي يشهدها العالم كل يوم والتي تغير في موازين القوى.

لقد تركز اهتمام أغلب الباحثين الدارسين للعلاقات التركية الإسرائيلية على فترات معينة فهناك من ركز على الجذور التاريخية للعلاقات بين الصهيونية والدولة العثمانية، وهناك من ركز على العلاقات الرسمية بين البلدين وحتى فترة حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى وجود دراسات تم خلالها ربط العلاقات التركية الإسرائيلية بقضايا أخرى كالقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي، ولكنهم أغفلوا التقارب والتباعد في العلاقات التركية الإسرائيلية، وكذلك إغفال العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تغير مجرئ العلاقات التركية والإسرائيلية.

على هذا الأساس تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في:

كيف أثرت العوامل الداخلية والخارجية على مجرئ العلاقات التركية الإسرائيلية؟.

الأسئلة الفرعية:

- ماهي المقومات الجيواستراتيجية لكل من تركيا وإسرائيل؟
- كيف تطورت العلاقات التركية الإسرائيلية، وما طبيعتها، وما الدافع منها؟
- ما مدى تأثير الفواعل الدولية والإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية؟
- ماهي التحديات التي تواجه العلاقات التركية الإسرائيلية؟
- ما مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية التي رافقتها يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- كلما وصل الإسلاميين إلى السلطة في تركيا كلما انعكس ذلك سلبا على علاقتها مع إسرائيل.
- كلما اتجهت تركيا نحو الغرب كلما ساهم ذلك في تعزيز علاقتها مع إسرائيل.

- كلما تكاثفت العلاقات التركية العربية كلما أثر ذلك على استقرار علاقة تركيا مع إسرائيل.

منهجية البحث

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد، ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج، نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن ثم إلى دراسة موضوعية.

المنهج التاريخي يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة العلاقات التركية الإسرائيلية عموما قادتنا إلى دراسة لفهم ماضي العلاقات واستيعاب حاضرها من خلال التطرق إلى مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات منذ الدولة العثمانية والحركة الصهيونية وحتى قيام الدولتين ونشأة العلاقات الرسمية بينهما 1949.

المنهج الوصفي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة فيها، ولقد ساعدنا هذا المنهج في وصف وتحديد العلاقات التركية الإسرائيلية وكذلك معرفة دوافعها وخصائصها والعوامل المتحكمة في العلاقة والتي ساهمت في تشكلها.

منهج تحليل المضمون الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد استعملنا هذا المنهج في تحليل تصريحات الرسمية لكل من تركيا وإسرائيل.

المنهج الإحصائي استخدمنا هذا المنهج من خلال التعرض إلى لمؤشرات مجالات التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين.

المنهج الاستقرائي استخدمنا هذا المنهج من خلال الاستشراف بمستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية استنادا معطيات الماضي والحاضر.

تقسيم الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفروض، قمنا بانتهاج خطة من ثلاث فصول، حيث استهلينا الفصل الأول بمقاربة لفهم العلاقات التركية الإسرائيلية والذي سنتعرض في مبحثه الأول والثاني

إلى دراسة جيواستراتيجية لكل من تركيا وإسرائيل، وذلك من خلال التعرض للموقع الاستراتيجي والنظام السياسي وكذلك المقومات الاقتصادية والعسكرية، أما في المبحث الثالث فسوف نتعرض للمقاربات النظرية التي يمكن من خلالها تفسير العلاقات التركية الإسرائيلية والمتمثلة في كل من المنظور الواقعي، والليبرالي، والبنائي.

في حين تم تخصيص الفصل الثاني للتطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية، حيث سنتعرض في مبحثه الأول إلى مختلف مجالات العلاقات التي جمعت تركيا وإسرائيل، أما في مبحثه الثاني فسنتعرض إلى دوافع كل من تركيا وإسرائيل من العلاقة. أما في مبحثه الثالث فسوف نتعرض إلى تأثير كل من البيئة الدولية والإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية.

وسيتم التطرق في الفصل الثالث إلى مستقبل العلاقات في ظل تأثير التحديات الراهنة، سنتعرض في مبحثه الأول إلى التحديات التي تواجه العلاقات التركية الإسرائيلية، أما في مبحثه الثاني فسنتعرض إلى فسنتعرض إلى ثلاث سيناريوهات يمكن أن تؤول العلاقات التركية الإسرائيلية إلى إحدى هذه السيناريوهات.

الفصل الأول: مقاربة لفهم العلاقات التركية الإسرائيلية

الفصل الأول: مقاربة لفهم العلاقات التركية الإسرائيلية

تقتضي دراسة العلاقات بين الدول، الاهتمام بالعامل الجغرافي، بالإضافة إلى عوامل أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية، فدراسة كل هذه العوامل من شأنه أن يساعدنا في فهم توجهات وسياسات الدول تجاه بعضها البعض. ولدراسة العلاقات التركية الإسرائيلية بين التقارب والتباعد كان لابد علينا أن نقوم بدراسة جيو–استراتيجية لكل من تركيا وإسرائيل، وذلك من خلال التعرف على الموقع الجغرافي، وكذلك النظام السياسي وكذا المقومات الاقتصادية والعسكرية للدولتين. كما كان علينا الاستعانة بالنظريات التفسيرية التي يمكن من خلالها فهم وتفسير العلاقات التركية الإسرائيلية.

المبحث الأول: دراسة جيو–استراتيجية لتركيا

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دراسة جيواستراتيجية لتركيا من خلال التطرق إلى الموقع الاستراتيجي لتركيا، وكذا النظام السياسي وكل من المقومات الاقتصادية والعسكرية لتركيا.

المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي لتركيا

إن دراسة الموقع الجغرافي لدولة ما، الهدف منه هو إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة، ويوجه سياستها باتجاهات معينة، كما يؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية، وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الإقليمي والدولي.

تقع الأراضي التركية في منطقة الأناضول بالقارة الأسيوية ويقع جزء صغير من أراضيها في منطقة البلقان بالقارة الأوروبية، يشكل الموقع الاستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته أوراسيا، ويعتبر نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث (أسيا، أوروبا، إفريقيا)، حيث تصل ما بين القارة الأسيوية والأوروبية، تفصل تركيا الأسيوية عن الأوروبية بمضيق البوسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل، والتي تشكل معا ارتباط المياه مع البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، تتميز تركيا بشكل مستطيل بطول (1،600كلم$_2$) والعرض (800 كلم$_2$)[1]. (أنظر الملحق رقم 01)

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780.567 كلم منها 24.000 كم$_2$ في أوروبا، و756.567 كم$_2$ في أسيا، ويبلغ طول حدودها 2753 كم، منها 877 مع روسيا، و269 كم مع بلغاريا، و330 كم العراق، و454 كم

[1] عصام فاعور مالكاوي، مداخلة بعنوان "**تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة**"، جامعة نايف العربية الأمنية، السودان، (3–5 فيفري 2013)، ص 9.

مع إيران، ويبلغ طول سواحلها 8333 كم على البحر الأسود، 1577 كم على البحر الأبيض المتوسط و 2705 كم على بحر إيجة و 172 كم على الدردنيل، 90كلم على البوسفور، و 927 كمعلى بحر مرمرة[1].

وقد استدرك المنظرون وخبراء الاستراتيجية العالمية هذه الأهمية، وأخذوا ينظرون إلى تركيا، بهدف الاستفادة من موقعها في منطقة الشرق الأوسط أولا، ومجاورتها للاتحاد السوفياتي (سابقا)، وجمهورية أسيا الوسطى والقوقاز (حاليا)، عند وضعهم لمشاريعهم الدفاعية الاستراتيجية، كما أخذ التفكير الغربي يولي أهمية كبيرة لتركيا، كونها تعد نقطة انطلاق ثابتة أو محتملة لأية قوة عالمية تفكر في الوصول إلى منطقة الخليج أو السيطرة على منطقة المضايق (البوسفور والدردنيل) وإطلالاتها البحرية المتعددة. ولكونها الجسر الذي يربط بين الشرق والغرب، بعدما كانت تمثل حاجزا ضد أي انتشار محتمل للقوة الشيوعية، ويتحدث "ألكسندر هيغ" القائد الأعلى للناتو في حلف شمال الأطلسي، ومنطقة شرق تركيا والبحر الأبيض المتوسط ودول الجغرافي التركي، يمكن أن يكون حيويا لضمان الانتصار لحلف الناتو زمن الحرب، إذ أن الدفاع عن شرق تركيا حماية لمصادر النفط في الشرق الأوسط وبحر قزوين[2].

المطلب الثاني: النظام السياسي لتركيا

لا يتشكل النظام سياسي في أي دولة، دون التأثير بنمط الثقافة السياسية السائدة، كما أن طبيعة النظام السياسي من شأنها أن تأثر على علاقاته بالدول الأخرى، فالنظام السياسي التركي شهد العديد من التطورات التاريخية والتي بدورها أثرت على طبيعة العلاقات التي جمعت تركيا مع العديد من الدول، وبما أن العلاقات التركية الإسرائيلية بدأت بشكل رسمي في 1949، ومن هنا سنتعرض إلى تطورات النظام السياسي التركي منذ تلك الفترة ويمكن تقسيم هذه التطورات إلى المراحل التالية:

1.مرحلة التوجه نحو الديمقراطية 1938-1960: بعد وفاة أتاتورك عام 1938م تولى رئاسة الدولة عصمت إينونو، وبذلك انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة رغم أن إينونو يحمل رتبة جنرال إلا أن قيادة الجيش أصبحت من نصيب المارشال فوزي شاقماق، وبذلك أصبح الجيش مؤسسة مستقلة تراقب وتشرف على عمل السلطة التنفيذية من بعيد[3].

---

[1] إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الباردة**، مذكرة ماجستير، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص 52.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 52، 53.

[3] مركز سورية للبحوث والدراسات، **النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم- المؤسسات)**، متحصل عليه يوم 12/02/2015 على الساعة 20:35. من موقع: http///www.syriasc.Net.

في 1945 ألمح الرئيس عصمت إينونو إلى ضرورة وجود حزب معارض بغية تفعيل الحياة السياسية في البلاد، ومع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب الحزب الجمهوري قادها أربعة نواب جلال بايار، عدنان مندريس، فؤاد كوبرولو، رفيق كوارلتان، الذين أسسوا عام 1946 الحزب الديمقراطي، الذي فاز في 1950م الانتخابات النيابية فوزا ساحقا وحصل على 403 مقاعد من أصل 482 مقعد، وينهي بذلك هيمنة الحزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية، ومهدت هذه الانتخابات المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم في تركيا ليصبح جلال بايار رئيسا للجمهورية ويكلف عدنان مندريس بتأليف حكومة جديدة، ومع تولي هذه الحكومة مقاليد السلطة في البلاد بدأت تعود إلى الحياة الاجتماعية والثقافية وإلى حد ما السياسية بعض الملامح الإسلامية التي كانت محظورة في المرحلة السابقة[1].

2.مرحلة الانقلابات العسكرية 1960، 1971، 1980: قامت المؤسسة العسكرية خلال عهد الجمهورية بانقلابات عسكرية مباشرة وهي[2]:

أ. انقلاب 27 ماي 1960: وهو أول وأخر انقلاب يقوم به عسكريون صغار الضباط لا يمثلون رئاسة الأركان كمؤسسة، والنجاح الأبرز لإدارة هذا الانقلاب يتمثل دستور 1961 بديل 1923 الذي استعاد فيه العسكريون سطوتهم ونفوذهم داخل الحياة السياسية عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة المختلفة.

ب. انقلاب 12 مارس 1971: سمي بانقلاب نصف عسكري، قام خلاله الجيش بالاستلاء على السلطة المدنية، فلم يقم بحل البرلمان، وحافظ على النظام الدستوري القائم، وقام باستخدام أعضاء البرلمان لإدارة البلاد حسب ما ارتأه من سياسات، واكتفى بإجراء تعديلات دستورية للحد من الحريات التي كانت سبب في نشوب الفوضى والعنف، ومنحت هذه التعديلات أيضا صلاحيات أوسع للعسكريين في فرض الأحكام العرفية وتعزيز وضع الجيش داخل الجهاز القضائي.

ت. انقلاب 12 سبتمبر 1980: هو أكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية التركية من حيث تأثيره على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالدستور الذي تم وضعه خلال فترة الحكم العسكري التي امتدت ثلاث سنوات من 1980 إلى 1982 والذي لا يزال معمولا به لحد الأن في تركيا كان أكثر الدساتير التركية ترسيخا لدور العسكر في كافة الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا، وهذا ما دعا مؤرخين وسياسيين إلى وصف دستور 1982 بأنه "عسكرة للدولة والمجتمع".

---

[1] مركز سورية للبحوث والدراسات، **مرجع سابق.**

[2] طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر.**(مصر: دار نهضة مصر للنشر، ط2، 2013)، ص ص 81-83.

3.مرحلة تصاعد التيار الإسلامي: المحور الأساسي لنشوء تيار الإسلام السياسي في تركيا هو نجم الدين أربكان، الذي قاد منذ أوساط السبعينيات القرن الماضي عددا من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي والتي واجهت النفوذ الكمالي، الأمر الذي أدى إلى حظر هذه الأحزاب الواحد تلو الأخر، وتعد تجربة حزب الرفاه هي أنضج تجربة من تجارب الأحزاب التي أسسها نجم الدين أربكان وعدد من أصدقائه، وهو الحزب الأول الذي وصل إلى السلطة 1996، معلنا أهدافا ومبادئ واضحة تنسجم مع البنية الثقافية للشعب التركي، وتبتعد عن الأفكار الكمالية العلمانية بشكل واضح[1].

لم تستمر حكومة أربكان سوى عام واحد، فقد وجد نفسه في صدام مباشر مع المؤسسة العسكرية فقد ضغط قادة الجيش ليتم استبعاد أربكان من الحكومة، وتألف حكومة جديدة برئاسة زعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماز عام 1997، وحظر نهائيا عام 1998 بحكم قضائي من المحكمة الدستورية العليا، كما تم مصادرة ممتلكات الحزب ومحاكمة بعض قياداته. لم يستطع حزب الرفاه مواجهة النفوذ وقوة المؤسسة العسكرية، وأصبح قادته عرضة للمحاكمات ومنع من العمل السياسي، كما أنه شهد العديد من التوترات داخل حزب الرفاه نفسه بين عقليتي التقليديين والتجديديين[2].

4.وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة: بعد إغلاق حزب الرفاه أعاد تشكيل نفسه مرة أخرى تحت زعامة رجائي قوطان ولكن بمسمى حزب الفضيلة، شارك حزب الفضيلة في الانتخابات التشريعية التي جرت في نيسان 1999 وحصل على 102 مقعد في المجلس الوطني، إلى أن الحزب سرعان ما بدأ يواجه مشاكل أدت في نهاية إلى تشكيل حزب السعادة في العشرين من جويلية العام 2001، والذي تحول فيما بعد إلى حزب العدالة والتنمية وذلك بتاريخ 14 أوت 2001 بزعامة أردوغان[3].

في ظل أجواء التوتر السياسي والتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في تركيا، قررت حكومة أجاويد الائتلافية (1999-2002) إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من نوفمبر عام 2002، وشارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة عبد الله غول بسبب الحظر المفروض على أردوغان منذ 1998، تمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (34.29) من أصوات الناخبين ليحصل

---

[1] مركز سورية للبحوث والدراسات، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] زيد أسامة أحمد الرحماني، **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء حكم العدالة والتنمية (2003-2010)**، أطروحة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013)، ص 39.

على (363) مقعدا من المجلس الوطني، وبذلك تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة، وقد تصدرت مسألة رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب أردوغان قائمة أولويات حكومة عبد الله غول[1].

ترأس الحكومة الجديدة حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان في 12 مارس 2003 وقد كان شعاره الانفتاح على التنوير، انغلاق على العتمة، وهو الحزب الوحيد في تركيا الذي يزعم أن مرجعتيه الفكرية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية، كما يتضمن برنامج الحزب أن العلمانية هي ضمانة الديمقراطية لا أساسها، وانها المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي، وبالتالي فهو مفهوم يقيد أو يضع حدودا للدولة لا للأفراد، وهي حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية[2].

منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، لم يتمكن الحزب من أن يقضي أطول فترة في الحكومة، ولكنه عزز شعبيته، وفاز بثلاثة انتخابات متتالية وفي كل مرة كان يحظى بتأييد أوسع[3]، ففي الانتخابات البرلمانية في 2007 تأكد رسوخ وقوة الحركة المجتمعية والسياسية للحزب، ونهجه و إصلاحاته في الحكم، بعد محاولة المؤسسة العسكرية التأثير على الانتخابات رئاسة الجمهورية بعد انتهاء عهدت أحمد نجدت سيرز في أفريل من العام نفسه، ومع نجاح حزب العدالة والتنمية في التعامل مع مسألة انتخاب رئيس الجمهورية وفوز مرشح الحزب عبد الله غول بثقة البرلمان التركي الذي أعيد في انتخابات دورته لعام2007 تأكيد تجذر الحزب في الخيالة العامة والسياسية في تركيا[4].

النظام السياسي التركي هو نظام علماني ديمقراطي ذو صبغة عسكرية يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، ويتكون هذا النظام من:

1.السلطة التشريعية: تتألف من الجمعية الوطنية– البرلمان، وتمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 7 من الدستور، وهي صلاحية لا تفوض، وتتألف من 550 عضوا يتم انتخابهم كل أربع أعوام، ويحق للجمعية إصدار قرار لإجراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة علم بسبب الحرب، وتجديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة، ويجوز إجراء انتخاب جديدة بقرار من رئيس الجمهورية، ووفقا للشروط المبينة في

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 41.

[2] سعيدي السعيد، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"، **مجلة المفكر**، ع 10، ص 470.

[3] سونر كاجابتاي وجيمس جيفري، "الإرث الغربي عقبة أمام حزب العدالة والتنمية والنخب الإسلامية في تطبيق الشريعة افاق أسلمة تركيا"، **مجلة العرب الدولية**، ع 1583، (أفريل– ماي 2013)، ص 8.

[4] مركز سورية للبحوث والدراسات، **مرجع سابق**.

الدستور، كما بجوز إجراء انتخابات تكميلية في حال حدوث شواغر في أعضاء البرلمان حيث تجرى هذه الانتخابات مرة واحدة في كل فترة انتخابية[1].

2. السلطة التنفيذية: تتمثل هذه السلطة في:

أ. رئيس الجمهورية: يتم انتخابه برلمانيا ولفترة واحدة مدتها 8 سنوات، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء وإقالته أو قبول استقالته أو رفضها، ويعتمد وزراء الدولة باقتراح من رئيس الوزراء. ويتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة بالصلاحيات المعروفة لهذا المنصب، والذي يخوله تعيين أعلى سلطة في الأركان العامة والمتمثل برئيس هيئة الأركان، إلى جانب هذا يحق لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان الانعقاد، والنظر في بعض القوانين والمطالبة بالتعديل أو الاستفتاء عليها، ويستطيع أن يدعو المحكمة الدستورية لانعقاد لأخذ قرار إلغاء القوانين، والقرارات الحكومية صاحبة القوة القانونية على قاعدة عدم دستوريتها[2].

ويحق لرئيس الجمهورية التركية إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية، ودعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد وهو يترأسه، ويقوم بتعيين رئيس المجلس الأعلى للتعليم ورؤساء الجامعات، وعلى رئيس الجمهورية فورا انتخابه لهذا المنصب تقديم استقالته من حزبه، والبرلمان إن كان أحد أعضائه[3].

ب. رئيس الوزراء: وهو الركن الثاني في السلطة التنفيذية، وهو المسؤول أمام البرلمان، ويتم اختياره من الحزب الذي يحظى بأغلبية في البرلمان، وهو الذي يتولى مع طاقم الحكومة تنفيذ السياستين الداخلية والخارجية[4].

ت. مجلس الأمن القومي: يختص هذا المجلس بشؤون الأمن القومي، ويقوم برفع توصياته لمجلس الوزراء بهذا الخصوص ليتخذ الإجراءات اللازمة، ويتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة والقائد العام للأمن الداخلي، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة.

ويقسم الجيش في تشكيلته العسكرية إلى أربعة أقسام رئيسية: القوة البحرية ويتبعها حرس السواحل، والقوة الجوية، والقوة البرية، وقوة الجندرمة، ويتولى زمام القيادة من الأعلى رئيس الدولة، ويتبعه رئيس وزرائه ويليه

---

[1] زيد أسامة أحمد الرحماني، **مرجع سابق**، ص 45.

[2] فادي محمود صبري صيدم، **المعارضة السياسية في تركيا (الإسلاميون نموذجا) في فترة 1996**-2008. أطروحة ماجستير، (جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب والعلوم، 2012)، ص ص 54، 55.

[3] **المرجع نفسه**، ص 55.

[4] صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية: 2002-2011، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، م6، ع2 ،(2013)، ص 229.

رئيس هيئة الأركان، وقيادات الأقسام الأربعة للجيش، ويعتبر المجلس الأمن القومي هو المحدد لسياسة العسكر[1].

3.السلطة القضائية: تمثلها المحكمة الدستورية وهي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، مكلفة حماية الدستور والدفاع عنه، وظهرت هذه المحكمة في عام 1961 للتأكد من عدم مخالفة القوانين التي تسنها الحكومة لمواد الدستور، وأعيد تشكيلها في عام 1982، وبحسب دستور 1982 تتألف المحكمة من 11 عضوا منتظما وأربعة أعضاء غير منظمين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي المدني والعسكري التركي، وتعتبر أحكامها نهائية[2].

وينقسم القضاء في تركيا إلى ثلاث فئات هي: القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، ومع إلغاء المادة (143) من الدستور عام 2004، فقد تم إحلال محاكم أمن الدول[3].

المطلب الثالث: مقومات الاقتصادية والعسكرية لتركيا

أولا المقومات الاقتصادية:

إن كل ما تمتلكه الدول من موارد طبيعية متنوعة يمكنها من أن تصبح قوة اقتصادية في حال تم استخدامها بشكل جيد، وهذا بدوره يمنحها ثقة ويوجه سياساتها تجاه الدول الأخرى، ويجعلها تتجنب كل ما بإمكانه أن يضعف قوتها، فالجانب الاقتصادي من أهم المجالات التي تهتم الدول بتطويرها، وهذا بدوره يجعلها تمتلك مكانة على الساحة الدولية.

إن الاقتصاد التركي تميز بالنمو والتطور، فعند قيام الحكم الجمهوري في العشرينيات من القرن العشرين لم تكن تركيا على وجه التقريب سوى دولة زراعية بالكامل، وبفضل توجيه وإشراف الحكومة ازدادت أعداد المصانع من 118 مصنعا في عام 1923 إلى أكثر من 1000 مصنع في عام 1941، أما اليوم فيوجد في تركيا حوالي 30000 مصنع، لكن الزراعة ظلت أحد الأنشطة الاقتصادية التي تحظى بالأهمية[4].

كما أن الاقتصاد التركي يتميز بكل أو بجل سمات الاقتصاد الإقليمي، ويعتبر من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية، إذا يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا بدخل قومي إجمالي يقدر بحوالي 401 بليون دولار،

---

[1] فادي محمود صبري صيدم، **مرجع سابق**، ص 56.

[2] إيمان دني، **مرجع سابق**، ص 61.

[3] زيد أسامة الرحماني، **مرجع سابق**، ص 46.

[4] المعرفة، **اقتصاد تركيا**، (22/02/2015)، متحصل عليه يوم 12/03/2015، على الساعة 18:30، من الموقع: http///www.marefa.org.

ويساهم في التجارة العالمية بملا يقدر ب 66 مليار دولار، كما أنه يعد أكبر اقتصاد في البلقان والشرق الأوسط.

تميل تركيا إلى الحصول على ما يمكن تسميته "الربع الاقتصادي للموقف السياسي"، فهي تسلك مسالك سياسية ترضاها الولايات المتحدة الامريكية ودول أوروبا وتطلب مقابلتها مساعدات مالية واقتصادية وتقنية، فضلا عن الربع المتأتي من "**الربع الاستراتيجي**"، ويستمد الاقتصاد التركي قوته وحيويته وإمكانياته المستقبلية، كونها معبرا أو جسرا بين أسواق مناطق متعددة، من الصين إلى أوروبا ومن روسيا إلى الشرق الأوسط، بالإضافة إلى جاذبية السوق التركي الذي وصف من قبل وزارة التجارة الأمريكية والبنك الدولي كأحد الأسواق التسعة الواعدة في العالم[1].

مع السياسة الجديدة التي تنتهجها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي، فإن الأرقام في تركيا تتحدث عن تقلص أرقام البطالة بشكل كبير، وزيادة في الناتج القومي، والصادرات التركية المبنية على صناعات تركية ذات جودة عالية أصبحت تنافس في السوق العالمية بجدارة، فبعد أن كانت الأوضاع الاقتصادية في تركيا لا توصف إلا بالأزمة والانهيار والزلزال لعقود طويلة، غدا الاقتصاد التركي اليوم في تمام عافيته وصعوده، وهو يعتبر واحد من الاقتصاديات العشرة الصاعدة في العالم، إلى جانب الصين والبرازيل وروسيا والهند والمكسيك والأرجنتين وإندونيسيا وتايلاند وباكستان، وقد أصبح السادس عشر في العالم وسادس أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، هذا وقد بلغ الدخل القومي 240 مليار دولار عام 2003، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد تحظى حجم التجارة الخارجية ولأول مرة حاجز 100 مليار دولار عام 2003، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ولأول مرة حاجز 100 مليار دولار في عام 2008 بحوالي 800 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 6.8 عن بداية الألفية الثالثة، ويتوقع خبراء الاقتصاد بأن نصيب الفرد من الدخل القومي في تركيا سيرتفع إلى 18 ألف و92 دولارا[2].

ثانيا المقومات العسكرية:

إن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به تركيا كونها تقع بين ثلاث قارات (أسيا، أوروبا، افريقيا) يحتم عليها الاهتمام بالجانب العسكرية، وكل هذا من أجل أن تكون قوة إقليمية في المحيط الذي تنتمي إليه.

الجيش التركي من أقوى الجيوش وكفاءة إذ يحتل المرتبة الثانية بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي، وتقدر ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بحوالي 1.206.700 جندي منهم

---

[1] إيمان دني، **مرجع سابق**، ص 55.

[2] **المرجع نفسه**، ص 55.

639 ألف من القوات العاملة، و387 من الاحتياطي و180 ألف من القوات شبه العسكرية (درك وحرس وطني)[1].

تركيا تعتبر أحد مرتكزات الرئيسية لحلف شمال الأطلسي، باعتبارها تماس حدودها مع القوى الإقليمية الأخرى، التي قد تهدد مصالح الولايات المتحدة والغرب، في منطقة الخليج، والمناطق الأخرى للشرق الأوسط(العراق، إيران) أو تلك التي تهدد أمن إسرائيل(سوريا)، باعتبار أن أحد الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة هو ضمان أمن وسلامة إسرائيل أو تلك التي تهدد مصالحها في الجمهورية الإسلامية في أسيا والقوقاز من خلال قيام أنظمة حكم إسلامية أصولية (إيران)، أو مواجهة عدم الاستقرار الذي قد ينشأ من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.[2]

وقد حافظت تركيا على قواتها في البعثات الدولية في إطار الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي منذ عام 1950، بما في ذلك بعثات حفظ السلام في الصومال ويوغسلافيا السابقة، وتقديم الدعم لقوات التحالف في حرب الخليج الأولى، وتحتفظ تركيا ب 36,000 جندي في شمال قبرص، يدعم وجودها والتي وافقت عليها الحكومة المحلية بحكم الأمر الواقع، ولكن تعتبرها جمهورية قبرص والمجتمع الدولي قوة احتلال غير شرعية. وكانت تركيا قد أرسلت قوات في أفغانستان كجزء من قوة حفظ الاستقرار مع قوات الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وفي عام 2006 نشر البرلمان التركي قوة لحفظ السلام من سفن ودورية تابعة للبحرية والقوات البرية نحو 700 سفينة كجزء من قوة موسعة للأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في أعقاب حرب لبنان 2006.

بالإضافة إلى المشاركة التركية في الحرب في العراق إثر الغزو الأمريكي سنة 2003، كان قرار التركي ذو دوافع استراتيجية تتعلق بموقع تركيا في المنطقة ومستقبلها كدولة موحدة، وسعيها لكسب الدعم الأوروبي والأمريكي وارتباط هذه المسألة بمحاولات تركيا الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي[3].

تركيا تسعى إلى تعظيم فاعلية مقدرتها العسكرية وذلك من خلال التعامل مع القوى الإقليمية الأخرى غير العربية (إسرائيل، إيران) من خلال الاتفاق التركي الإسرائيلي وصفقة العصر (صفقة الغاز الإيراني)، كما أنها تتعامل مع النظام الدولي الجديد من خلال تأكيدها لمقدرتها على لعب دور الموازن في القضايا الدولية في منطقة الشرق الأوسط، وما يتاخمها من مناطق أخرى، خاصة جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق في أسيا الصغرى والقوقاز، وإبراز فاعليتها لصيانة مصالح القطب الوحيد في النظام الدولي الجديد في هذه المنطقة، وهذا ما جعلها تحصل على العديد من التسهيلات العسكرية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 54.

[2] زكريا حسين، **القدرات والإمكانيات العسكرية في العالم الإسلامي**، بحث منشور، ص 318.

[3] إيمان دني، **مرجع سابق**، ص 54.

[4] زكريا حسين، **مرجع سابق**، ص ص 320، 321.

المبحث الثاني: دراسة جيو-استراتيجية لإسرائيل

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دراسة جيواستراتيجية لإسرائيل من خلال التطرق إلى الموقع الاستراتيجي لإسرائيل، وكذا النظام السياسي وكل من المقومات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل.

المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي لإسرائيل

يقع الكيان الصهيوني فلكيا بين دائرتي عرض (29.30 و32.10) شمالا، وقوسي طول (34.15 و 32.15) شرقا، كما أنها تقع عند ملتقى أكبر قارتين هم أسيا وإفريقيا، وهي حلقة وصل بين أوروبا والشرق وجناحي الوطن العربي، بالإضافة إلى وقوعها بالقرب من دول الخليج العربي، وكذا إشرافها على الركن الجنوبي الشرقي لمياه البحر المتوسط[1]. (أنظر الملحق 02)

يبلغ طول حدود الكيان الصهيوني مع لبنان 79كم، وحدودها مع سوريا 70كم، وحدودها مع الأردن 263كم (تم خصم طول حدود الضفة الغربية مع الأردن 97كم)، وحدودها مع مصر نحو 228كم (تم خصم 12كم حدود قطاع غزة مع مصر)، وعليه يبلغ طول الحدود البرية لإسرائيل مع الدول العربية الأربع مضافا إليه حدودها مع الضفة الغربية البالغة 307كم، ومع قطاع غزة 51كم تساوي جميعا 640كم، تبلغ مساحة إسرائيل 20.000 كم2 والتي منها 445 كم2 تشغلها مسطحات مائية[2]، أما طول حدود إسرائيل البحرية فتبلغ 201كم منها 190 كم على البحر المتوسط، و11كم على البحر الأحمر[3].

المطلب الثاني: النظام السياسي لإسرائيل

وجد الكيان الإسرائيلي بتنظيمات السياسية ومؤسساته التنفيذية وقيادته العسكرية قبل 1948، ومع إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 ماي 1948 تم تشكيل النظام السياسي الإسرائيلي الذي يعتبر نظام سياسي متأثر بالنظام السياسي البريطاني من خلال مبدأ الفصل بين السلطات، ويضم النظام السياسي الإسرائيلي:

1.السلطة التشريعية (الكنيست): وهو مجلس الشعب والبرلمان الأول للدولة الوليدة والذي تم افتتاحه في 14 فيفري 1949 بعد أن تم انتخاب أعضائه البالغ عددهم 120 عضوا منتخبين مباشرة من الشعب لمدة أربع سنوات، يعقد الكنيست ثلاثة اجتماعات في الأسبوع، إلا أنه يجوز للحكومة أو لثلاثين عضوا من أعضاء

---

[1] ظاهر عبد الزهرة الربيعي، الوزن الجيوبوليتيكي للمساحة في إسرائيل، **مجلة أداب البصرة**، ع 56، (2011)، ص ص 261، 262.

[2] فوزي الجدبة، **حرب عام 1948 وقيام دولة إسرائيل (دراسة في الجغرافية السياسية)**، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008. ص 09.

[3] ظاهر عبد الزهرة الربيعي، **مرجع سابق**، ص 265.

الكنيست عقد جلسات إضافية، وتجرى انتخابات الكنيست الدورية يوم الأربعاء الثالث من شهر نوفمبر والذي يعد عطلة رسمية.

تتمثل اختصاصات الكنيست في:

- إقرار القوانين التي تبين الحدود القانونية التي يمكن للحكومة العمل عليها.
- إقرار السياسة العامة والمصادقة على جدول أعمال الحكومة بعد دراسته.
- مراقبة أعمال الحكومة
- إقرار بعض التعينات في بعض المناصب العليا كانتخاب رئيس الدولة.
- القيام بالوظيفة المالية التي تتضمن إقرار الموازنة العامة والمصادقة عليها، والموافقة على الرسوم والغائها وتعديلها[1].

2.السلطة التنفيذية: تتكون السلطة التنفيذية في إسرائيل من رئيس الدولة والحكومة (المجلس الوزاري)، وهي مكلفة بإدارة الشؤون الداخلية والخارجية، تتمتع بسلطات واسعة حيث لم تحدد سلطاتها على سبيل الحصر، بل تشمل أي مجال لا يشمله القانون (السلطة التشريعية):

1.رئيس الدولة: فهو ذو صلاحيات شكلية، يتم انتخابه من طرف الكنيست بعد حصوله على أغلبية عادية من أصوات ويؤخذ أعضائه، بعين الاعتبار في الترشح لمنصب الرئيس المكانة الشخصية وكذلك مساهمته في حياة الدولة، وهو ينتخب لولاية واحدة ولمدة سبع سنوات، من صلاحياته افتتاح الجلسة الأولى لدورة الكنيست، اعتماد الدبلوماسيين الأجانب، التوقيع على المعاهدات التي صادقت عليها الكنيست، والعديد من الاختصاصات الشرفية[2].

2. المجلس الوزراء: هو السلطة الفعلية في إسرائيل، حيث يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة خصوصا في إطار انعقاد المجالس الوزارية المصغرة تحت أي ظرف استثنائي من الدواعي الأمنية، تتمثل صلاحيات المجلس الوزاري في:

- تنفيذ قرارات المحاكم الإسرائيلية والقوانين الصادرة عن مختلف الهيئات الرسمية.
- وضع السياسات العامة وتقديم اقتراحات لمشاريع القوانين الحكومية وإعلان السياسة الاقتصادية.
- إصدار المراسيم الوزارية المتعلقة بجملة المشاريع المصادق عليها من طرف الكنيست.

---

[1] فاطمة بن طاهر، أمينة زناندة، **المنطقة العربية في ظل المتغيرات الجيواستراتيجية دراسة من منظور الفواعل الدولية (إسرائيل، تركيا، إيران) 1991-2013**، مذكرة ماستر، (جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)،ص ص 103، 104.

[2] أحمد نويري، **النظام السياسي في اسرائيل**، متحصل عليه يوم 12/03/2015، على الساعة 22:30، على الموقع: http///www.m.ahewar.org/s.asp?ais=171011&=0.

- إعلان حالة الطوارئ.

رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة: دافيد بن غوريون، موشيه شاريت، ليفي اشكول، جولدا مائير، إسحاق رابيين، مناحيم بيغن، إسحاق شامير، شمعون بيريس، بنيامين نتانياهو، ايهود باراك أربيل شارون، ايهود اولمرت، بنيامين نتانياهو لعهدتين متتاليتين[1].

3.السلطة القضائية: يعود اختصاص تعيين القضاة إلى رئيس الدولة وهذا بناءا على توصية لجان التعيينات ويكون التعيين دائم بينما يعرف سن التقاعد بسبعين سنة إلزاميا، يعرف على القضاء الإسرائيلي تعدد مشاربه التشريعية رغم مرجعيته الغربية وينقسم إلى ثلاثة أنواع من القضاء دستوري، مدني، وجنائي، لذا نجد النظام القضائي محاكم عسكرية وأخرى مدنية ومحاكم دينية محاكم مختصة بقوانين العمل وقوانين السير حيث تعمل المحاكم وفق النظام درجات تصاعدي مكون من ثلاثة درجات تمتلك كل درجة صلاحية أوسع من الأولى إذ يحق للمتقاضي أن يعيد رفع قضيته إلى الدرجة الأعلى عند رفض الحكم الأول.[2]

المطلب الثالث: مقومات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل

أولا المقومات الاقتصادية:

يعتبر المجال الاقتصادي من أهم المجالات التي تمنح الدول القوة، ومن خلاله تتمكن الدول من أن تحصل على مكانة في الساحة الدولية، فإسرائيل ونتيجة لعدم القبول الذي حظت به من طرف العديد من الدول جعلها تعمل على الاهتمام بالمجال الاقتصادي من أجل اكتساب قوة، وبالتالي إثبات وجودها في الساحة الدولية.

إن الاقتصاد الإسرائيلي ليس وليد 60 عاما، بل أكثر من قرن وربع قرن، فهو لم يبدأ من العدم سنة 1948، لم تكن منجزاته مجرد ثمرة تحول الجالية اليهودية في فلسطين إلى دولة، وإنما هو جزئيا وليد نشاط اقتصادي قامت به المؤسسات الاستيطانية الصهيونية، كما أن الاقتصاد الإسرائيلي اعتمد على التمويل الخارجي بصوره المختلفة، فالتمويل فاق جميع أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة أضحى معها الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد فريد من نوعه بين اقتصاديات العالم، فقد تلقت إسرائيل منذ عام 1948 مساعدات ضخمة من العديد من المصادر الخارجية، تلك المصادر التي تركزت في الولايات المتحدة

---

[1] محمد حسين المومني، سعد شاكر شلبي، **مرجع سابق**، ص 58.

[2] إبراهيم قلواز، **الأحزاب والنظام السياسي في إسرائيل**، متحصل عليه يوم 21/03/2015 على الساعة 21:30، على الموقع: http///www.m.ahewar.org/s.aspaid=439449&r=0.

الأمريكية وألمانيا الغربية والجباية اليهودية، إضافة إلى البنوك الغربية التي قدمت لإسرائيل العديد من القروض، ولم تعلن اسرائيل ولا الأطراف الأخرى عن حجم المساعدات الخارجية التي تلقتها إسرائيل بالكامل[1].

نتيجة للأداء الاقتصادي العام في اسرائيل، وتضافر مجموع القيم المضافة في كافة القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية ارتفع مجموع الناتج المحلي الإسرائيلي من 67،8 مليار دولار عام 1993 إلى نحو 86،2 مليار في عام 1994، وبسبب معدلات النمو الاقتصادي المرتفع الذي وصل إلى 5% خلال فترة (1993_1999) ووصلت قيمة الناتج المحلي الإسرائيلي إلى 108 مليار دولار في نهاية 2000 وقد وصل إلى 110 في نهاية عام 2001[2].

قفزت الصناعات العسكرية الإسرائيلية قفزة نوعية بعد حرب 1967، حيث أصبح هدفها المحدد "الإمداد الكامل لكل المتطلبات من السلاح والذخيرة من كل نوع، وعناصرها المكونة، والتجهيزات المتممة، وقطع الغيار، والمتفجرات، ووقود الدفع، والمواد الكيماوية، وكل ما يمكن احتياجه للدفاع عن (الدولة)[3].

كما تشمل القطاعات الإسرائيلية الاقتصادية الرئيسية المنتجات التكنولوجيا الفائقة، والمنتجات المعدنية والمعدات الالكترونية والأجهزة طبية الحيوية، والمنتجات الزراعية، والأغذية المصنعة، والمواد الكيميائية، ومعدات النقل، وصناعة الألماس، بالإضافة إلى مجال البرمجيات والاتصالات وأشباه المواصلات المتطورة[4].

في سبتمبر 2010، دعيت إسرائيل إلى الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووقعت أيضا اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وتركيا، والمكسيك، وكندا، والأردن، ومصر، وفي 18 ديسمبر 2007 كانت أول دولة من خارج أمريكا اللاتينية توقع على اتفاقية تجارة حرة مع كتلة ميركوسور التجارية[5].

ثانيا المقومات العسكرية لإسرائيل:

إن مسألة الأمن احتلت موقعا مركزيا في إسرائيل، فإسرائيل ككيان قائم على أرض فلسطين العربية، يجعل من الدول العربية وبعض الدول الأخرى ترفض هذا الوضع، وهذا يؤدي إلى اهتمام إسرائيل بالجانب

---

[1] محمد إسماعيل محمد الجيش، **الأوضاع الداخلية في إسرائيل وأثرها على حرب 1967**، أطروحة ماجستير، (الجامعة الإسلامية–غزة، قسم التاريخ والأثار، 2008)، ص ص 23، 24.

[2] نبيل السهيلي، أداء الاقتصاد الإسرائيلي حتى 2001، **مجلة صامد الاقتصادي**، (أوت 2001)، ص 231.

[3] أحمد بهاء الدين شعبان، **الدور الوظيفي للعلم والتكنولوجيا في تكوين وتطوير الدولية الصهيونية**. ((د.ب.ن): (د.د.ن)، (د.س.ن))، ص 9.

[4] Israël free Trade agreement with Mercosur, Israël minisrry of foreign affair، متحصل عليه يوم 16/03/2015 على الساعة 13:05، على الموقع: https// archive. Today/t479.

[5] Israel association of electronic and software industries overview 2011.

العسكري، وذلك من أجل تكوين قوة ضخمة قادرة على الدفاع عن وجودها غير الشرعي على الأراضي الفلسطينية.

منذ قيام إسرائيل 1948 خطت خطواتها الأولى في تحضير برنامجها النووي، وتتمثل أهم المفاعلات والقدرات النووية الإسرائيلية في[1]:

- **مفاعل ديمونة:** يعد هذا المفاعل ثمرة اتفاق فرنسي–إسرائيلي، ينص هذا الاتفاق على إنشاء مفاعل ذي طاقة "ميغاوات واحد" ارتفعت إلى عشرة ميغاوات، وعند تشغيله وصلت طاقته إلى 24 ميغاوات، ويقع قرب بئر السبع في صحراء النقب، بدأ تشغيله في 1962، وأنتج البلوتونيوم (239) في عام 1964م.
- **مفاعل ناحال سوريك:** بدأ تشغيله في 1960، وهو نتيجة تعاون إسرائيلي–أمريكي تحت إشراف لجنة الطاقة الذرية الأمريكية، وقد وفر هذا المفاعل لإسرائيل الصفة الرسمية في تعاملاتها النووية فضلا على حصولها المساعدات الدولية في المجال الدولي.
- **مفاعل ريشيون ليزيون:** هو مفاعل حراري قامت بتصميمه شركة "اتومكس الأمريكية" عام 1954، وبدأ تشغيله في عام 1958 بهدف إنتاج النظائر المشعة والبحث العلمي.

تعتبر القوات الإسرائيلية من أكثر وأسرع القوات العسكرية تطورا في العالم، فقد قفزت من ثلاثة ألوية وثلاثة أسراب من الطائرات، وبعض السفن التي كانت مخصصة للهجرة، وتحولت إلى سفن حربية عام 1948، إلى قوة عسكرية فعالة ومؤثرة لها وزنها في الميزان الاستراتيجي في المنطقة[2].

الجيش الإسرائيلي يتميز عن باقي الجيوش كونه يحتوي على شبانا وشابات بالثامنة عشر من العمر (موعد بدأ الخدمة الإلزامية بالجيش)، يخضعونهم لتدريب مكثف على علوم الكمبيوتر الأساسية ثم يعطونهم مسؤوليات كبيرة وفي وظائفهم مختلفة بالجيش، لا تتناسب في أغلب الأحيان مع أعمارهم الصغيرة، مما يفرض عليهم تحديات كبيرة تجعلهم مضطرين للخلق والإبداع.[3]

---

[1] فاطمة بن طاهر، أمينة زناندة، **مرجع سابق**، ص ص112،111.

[2] محمد إسماعيل محمد الجيش، **مرجع سابق**، ص 30.

[3] أحمد بهاء الدين شعبان، **مرجع سابق**، ص ص 9، 10.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لتفسير العلاقات التركية الإسرائيلية

سيتم التطرق خلال هذا المبحث إلى كل المقاربات النظرية لتفسير العلاقات التركية الإسرائيلية والمتمثلة في المنظورات الثلاث، الواقعي والليبرالي، والبنائي.

المطلب الأول: المنظور الواقعي

تعود جذور الفكر الواقعي إلى الفكر السياسي اليوناني، مع كتابات ثيوسيديدس (Thycydides) من خلال مؤلفه الحرب البولوبزنيزي (The polopannesien war) وإلى العصور الوسطى مع كتابات مكيافلي (Mechiavelli) في كتابه الأمير (The prince) وتوماس هوبز (T.hobbes) مع كتابه التنين (Leviathan)[1].

قامت المدرسة الواقعية بشكل أساسي على دراسة العلاقات الدولية من منظور القوة كأداة لتحليلها وتفسيرها، فهي تنظر إليها على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة[2]، رافضة بذلك كل ما يتصل بالجانب الأخلاقي لهذ العلاقات، فالواقعيون يرون أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي وإثبات الذات، ولا يتوقف السعي إلا عند الموت[3].

الواقعية ليست نظرية واحدة، بل نظريات عدة: الواقعية الكلاسيكية 1939م، 1979م، والواقعية الجديدة 1979م ورغم هذه التفرعات إلا أن الواقعيين جميعا يؤمنون بهذه العناصر الثلاثة: الدولاتية Stattism، البقاء Survial، العون الذاتي help – self[4] .

رغم الاتفاق العام بين اتجاهات الفكر الواقعي، إلا أنه يوجد اختلافات جزئية فيما بخص أسباب سلوكيات الدول التنافسية والتنازعية، والتي سوف نتعرف عليها من خلال التعرض لكل من الواقعية الكلاسيكية والجديدة.

يعتبر هانس مورغانتو أن علاقات الدول فيما بينهما مبنية على أساسا على متغير القوة، إذا أن سلوكيات الدول تدفعها حوافز الحصول على مزيد من القوة والتنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة في ذلك، وبالتالي تكون القوة هنا وسيلة وغاية في نفس الوقت، لأن العلاقات الدولية محكومة دوما بعلاقات القوة والصراع من أجل القوة[5].

---

[1] إيمان دني، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**. (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 116.

[3] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 133.

[4] جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 239.

[5] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 147.

يعتبر الواقعيون أن ميزان القوى من الوسائل الأكثر فعالية في تحقيق السلام والاستقرار، فتوازن القوى بين الدول يشكل وسيلة ردع أمام أي دولة تفكر في إعلان الحرب على دولة أخرى[1].

يجعل الواقعيون من مفهوم المصلحة الوطنية معيارا أساسيا في فهم سلوك الدول الخارجي، ذلك أن الدول تامة السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض تستعمل سياستها الخارجية كوسيلة لتحقيق أهدافها المتعددة والمتنوعة والتي تصب كلها في قالب المصلحة الوطنية[2]، وفي هذا السياق يقوم هانس مورغانتو أن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي[3].

في الوقت الذي ترى فيه الواقعية الكلاسيكية أن القوة هي غاية في حد ذاتها، ترى الواقعية الجديدة أن القوة هي تجميع لقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لتحدد سلوكها الخارجي، بمعنى القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية، كما تذهب هذه النظرية إلى أن البحث عن القوة ليس نتيجة غريزة حيوانية متأصلة في الطبيعة البشرية، إنما ينتج أساسا عن توق شديد للأمن فانعدام الأمن في نظام دولي يتس بالفوضى، يخلق ضغوطا على الدولة للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة[4].

تتميز العلاقات الدولية حسب الواقعيين الجدد بالفوضى والصراع المتواصل، والذي تعني غياب سلطة مركزية أو تنظيم هرمي للسلطة على مستوى النظام الدولي يكون كفيل بتنظيم العلاقات بين الدول، وفي اعتقاد الواقعيين الجدد أن الدولة العقلانية هي التي تنظر إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات قوة وصراع الأمر الذي يجعل الاحتياطات الدفاعية والخارجية الضمان الحقيقي لمواجهة أي اعتداء خارجي أو داخلي[5].
فحسب الواقعية الجديدة الفارق الأكبر بين النظامين الداخلي والخارجي يكمن في بنية كل منهما، ففي إطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم، وفي النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوة ومواجهتها، لهذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا بالعون الذاتي أو الاعتماد على النفس لكن أي دولة معينة ستذكي نار انعدام الأمن تلقائيا لدى الدول الأخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن بنفسها، والمصطلح الذي يطلق على سلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن هو المعضلة الأمنية [6] Security Dilemma.

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص 68.

[2] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 142.

[3] **المرجع نفسه**، ص 155.

[4] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص ، 26، 25.

[5] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 176.

[6] جون بيلس وستيف سميث، **مرجع سابق**، ص ص 245_255.

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي amgparadi the liberalism

تعود الليبرالية بجذورها التاريخية إلى ما قبل ظهورها كنظرية في العلاقات الدولية، وتمثل ذلك في إسهامات العديد من المفكرين مثل: "إيمانويل كانط" " Emmanuel Kant" في عمله مشروع السلام الدائم 1975، أدم سميث في العلاقات الدولية وكذلك جيرمي بنتام[1].

انحصرت المرجعية الفكرية للمنظور إلى الليبرالية كفلسفة سياسية أين اعتبر الفرد كمستوى تحليل، أما الدولة فدورها ينحصر في إبقاء الاستقرار وحماية ملكيات الفرد، ويعتبر مؤلف جون لوك (الاتفاقية الثانية للحكومة) المرجع الأساسي للفكر الليبرالي الحديث، وليبرالية الجماعة التي تعتبر كل من السياسة الداخلية والخارجية امتداد لبعضها البعض، ويعتبر كل من روبت دال (robert dahl) ولازويل (laswall) من أهم منظري النظرية[2].

يقوم المنظور الليبرالي على الافتراضات الأساسية التالية:

- أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية.
- الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل اتعدد الفاعليين الشكليين للوحدة المسماة الدولة وتجاهل التفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية للدولة.
- النظرة المجزأة للدولة تترك انطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية.
- الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع، فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل[3].

الليبرالية مرت بمرحلتين أساسيتين: هما الليبرالية الكلاسيكية، الليبرالية الجديدة، وخلال دراستنا سوف نركز على الليبرالية الجديدة والتي ظهرت نتيجة لتحولات عديدة، حساسة وعميقة شهدها المجتمع الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، ضمن هذا التوجه نجد العديد من النظريات:

---

[1] Richared bellamy, **liberalism and pluralism towards a politics of compromise**, (London and new York: routledge, 1999), p5 .

[2] Charles – Philippe David. affaf benessaih . la paix par l intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveau problème de sécurité, **revue études internationales**, n 02, 1997, pp 232,241.

[3] Paul R Viatti and Mark Kauppi **, international Relation Theary: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond**, (USA: Allyne and Bacon, 3 edition,1999) , pp 199, 200.

أ. **الليبرالية التجارية Commercial Liberalism:** التي تركز على طبيعة الاعتماد المتبادل، وتعزز فكرة التجارة الحرة والتجارة عبر حدود الدولة، على افترض أن الترابط بين الدول سيقلل الحوافز على استخدام القوة، كما أنه سيرفع كلفة استعمالها[1].

ب. نظرية السلام الديمقراطيDemocratic Peace Theory : تركز على الحجة القائلة: " إن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية الأخرى، لذا فهي تعتبر الديمقراطية مصدرا رئيسا للسلام".

ج. الليبرالية المؤسساتية: تنظر للمؤسسات كعامل مسهل للتعاون، طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول. لكن ما يمكن قوله هو أن جميع النظريات الليبرالية يطغى عليها النزعة التعاونية وإن كانت بتوليفات مختلفة[2].

النظرية الليبرالية الجديدة تتفق مع الواقعية الجديدة في أن الرغبة في البقاء هي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية، لكن الليبرالية الجديدة ترجع هذه الرغبة إلى نوع مختلف الفواعل، وهي الفواعل المجتمعية داخل الدول. والفواعل المجتمعية تكون في وضع قريب من وحدات صنع القرار ولها القدرة في التأثير عليه، ومسألة البقاء بالنسبة للفواعل المجتمعية لا تحدد في ضمان الوجود المادي، ولكن في الحفاظ على أو تعزيز الوضع الاجتماعي لها، فالبحث عن المكاسب هو التوجه الأولي المشترك لكل الفواعل المجتمعية. وقد تكون هذه المكاسب مادية (الدخل، مبيعات..) أو غير مادية (كفاءة، صلاحيات..) ومادامت الأهداف المراد تحقيقها من طرف الفواعل المجتمعية تترجم إلى أهداف الدولة في تعاملاتها مع الدول والمجتمعات الأخرى، فان طبيعة السياسة الخارجية لهذه الدول يمكن كإدراكها كسياسة موجهة للبحث عن المكاسب أكثر من سياسة القوة لدى الواقعيين الجدد[3].

تؤكد الليبرالية الجديدة على مسائل التعاون والاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، فالقوة العسكرية لم تعد القوة الوحيدة الرئيسية بل أصبحت القوة الاقتصادية وغيرها من أشكال القوة تمثل عناصر هامة في القوة السياسية. فالدول المنتجة للنفط مثلا تلعب دورا في العلاقات الدولية، رغم أنها لا تتمتع بقوة عسكرية. ومن هنا ترى الليبرالية الجديدة أن الاعتبارات الاقتصادية هي عوامل مهمة في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية للدول[4].

---

[1] مارتن غريفيتيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. مركز الخليج للأبحاث، ص 242.

[2] ستيف والت، **مرجع سابق**.

[3] إيناس شيباني، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن**، أطروحة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2010)، ص ص 20، 21.

[4] جون بيلس وستيف سميث، **مرجع سابق**، ص 428.

خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، ظهرت الليبرالية المؤسساتية الجديدة ويعتبر كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان أهم روادها. والسؤال الجوهري للبحث بالنسبة لهذه النظرية هو كيفية تعزيز وتشجيع التعاون في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى والتنافس الحاد بين الدول. وقد ركزت على المبادئ التالية[1]:

- الطرف الفاعل (Actor) يعتبر أنصار هذه النظرية بأن الدولة هي الممثل الشرعي للمجتمع على الرغم من أن كيوهان أكد على أهمية الاطراف الفاعلة من غير الدول في عمله السابق عن التعددية، فإن فهمه لهذه النظرية الجديدة، يقر أن الاطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.
- البنية (Structure) يسلم الليبراليين بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الفوضوية هنا لا تعني بأن التعاون بين الدول غير ممكن كما يبين ذلك وجود وتوسيع النظم الدولية باختصار النظم والمؤسسات الدولية، يمكن تلطف من الفوضوية عن طريق تقليص تكاليف التحقق وتعزيز المعاملة بالمثل ودعم المتبادل.
- العملية (Process) إن التكامل على المستويين الإقليمي والدولي في تزايد، وهنا يعتبر التوجه المستقبلي للإتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة للمذهب الليبرالي المؤسسي الجديد.
- الحافز (Motivation) تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى ولو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل. وبعبارة أخرى المكاسب المطلقة تعد أكثر أهمية بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي الجديد من المكاسب النسبية.

يعتقد منظرو المؤسسية الجديدة أن وجهة نظر الواقعية تجاه المكاسب النسبية تنطبق فقط على العالم ثنائية القطبية، ومن ثمة فأن الواقعية المتعلقة بأن المكاسب تعوق من إمكانيات التعاون الدولي ليست عامة، ووفقا لدونكان سنيدال Duncan Snidal يكون للمكاسب النسبية الأثر الهام في حالة صغر الدول وعدم التناسق بينهما، وعلى سبيل المثال تكون الدولة الأصغر أكثر اهتماما بتداعيات المكاسب النسبية الناتجة عن دخولها في ترتيبات تعاونية مع دول أكبر منها. ولكي تتغلب الدولة الأكبر على عدم رغبة الدولة الأصغر في التعاون معها، فإنها تخصها بنصيب أكثر من نتائج التعاون. ومن ثم فإن التوزيع غير المتساوي للمكاسب المطلقة، قد يكون ضروريا لتسهيل ابرام الاتفاقيات التعاونية بين دول مختلفة الحجم والقوة ومهتمة بالمكاسب النسبية. ومن ثم إن مقولة المكاسب تعيق من فرص التعاون ليست مطلقة[2].

الليبرالية المؤسسية الجديدة لا تدعي بأنه من السهل إيجاد الاتفاق الدولي أو المحافظة عليه، ولكنها تفترض بأن مقدرة الدول على الاتصال والتعاون تعتمد على مؤسسات من صنع البشر التي تختلف تاريخيا

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 338.

[2] جون بيلس وستيف سميث، **مرجع سابق**، ص 414.

وعبر قضايا مختلفة في الطبيعة والقوة. وهذه المؤسسات حسبهم تجعل الشعوب تعتقد أنه لن تكون هناك صراعات. وهي تحاول أن تمدد ضلال المستقبل وتقلل حدة المعضلة الأمنية، وتخفف أثار الفوضى الدولية[1].

المطلب الثالث: المنظور البنائي

تعود الجذور التاريخية للنظرية البنائية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيمامباتيستا فيكو Giambattista Vico، والذي حسبه أن العالم الطبيعي هو من خلق الله، لكن العالم التاريخي هو من صنع الإنسان. غير أن البنائية برزت كنظرية قائمة بحد ذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر الثمانينات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة [2].

يعد نيكولاس أوناف Onuf Nicolas أول من استخدم مصطلح البنائية في حقل العلاقات الدولية عام 1989م، وذلك في كتابه: "عالم من صنعنا".

والمقال المرجع لأكسندر وندت الملقب بأب البنائية الصادر 1992م، والمعنون ب: "الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسة القوة"، والذي يعتبرها منهج للعلاقات الدولية، ويفترض ما يلي:

- أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية Inter–Subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام[3].

ترجع البنائية سلوكيات الدول الخارجية إلى الضوابط المعيارية التي تتلقاها الفواعل من بيئتها. كما أن هذه الفواعل تتخذ قراراتها على أساس المعايير والقواعد، التي تعكس عوامل تذاتانية وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية وتتميز هذا المعايير بخصائص أساسية منها:

- للمعايير وضعيات إدراكية، وهي توجه مباشرة سلوك الفواعل. ويمكن أن تتحول إلى أوامر إلزامية الفواعل (افعل هذا، لا تفعل هذا). وتشمل هذه المعايير تشمل مسائل العدالة وحقوق ذات ميزة أخلاقية وتستوجب امتثال الفواعل، وعلى العكس الأفكار والمعتقدات تستطيع ولكنها لا تحتاج أن تشمل إدراكات ومكونات فئوية بعضها وصفي أو سلبي في طبيعته.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 414.

[2] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 322.

[3] **المرجع نفسه**، ص 323.

- المعايير تذاتانية مشتركة وليست مقتصرة على المعتقدات الفردية، وهي تعيد تقديم توقعات متبادلة للسلوك المشترك لمجموعة ما.
- المعايير تمتلك الشرعية[1].

في الوقت الذي تميل فيه الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن المقاربة البنائية تركز على تأثير الأفكار، بدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل أجل إبقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عب عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية بالغة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول[2].

الهويات لا يمكن اختزالها في المصالح، ذلك لأنها لم تشير إلى من هم الفاعلين. فهي تعين النوع الاجتماعي والكيان القائم. أما المصالح فإنها تشير إلى رغبة الفاعلين وماذا يريدون، ويعتقد واندت أن الهويات سابقة المصالح، لأنها تحدد ماهية الفاعلين، في حين تعكس المصالح ما يود هؤلاء الحصول عليه. فالمصالح تقتضي وجود الهويات، الفاعل لا يمكن أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف من هو[3].

خلاصة الفصل الأول:

تركيا وإسرائيل دولتان تنتميان إلى منطقة الشرق الأوسط، المنطقة التي تعتبر من أكثر المناطق حيوية وعرضة للتغيرات والأحداث في العالم، اعتبارا لأهميتها الجغرافية والاستراتيجية، فتركيا تقع بين قارة أسيا وأوروبا، أما بالنسبة لإسرائيل فهي الكيان القائم على الأراضي الفلسطينية المغتصبة ويقع بين قارتي أسيا وإفريقيا. فكلاهما تقعان في الشرق إلا أنهما يتجهان نحو الغرب. وهذا بدوره ما ساهم بدوره في وجود علاقات تركية إسرائيلية.

النظام السياسي في تركيا مر بالعديد من التطورات ونتيجة إلى موقع تركيا بين الشرق والغرب خلق صراع بين الأحزاب العلمانية والأحزاب الإسلامية، أو بمعنى أصح بين المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية. وطبيعة النظام السياسي التركي هو نظام علماني ديمقراطي ذو صبغة عسكرية يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، أما بالنسبة للنظام السياسي الإسرائيلي نجد أنه نظام تأسس قبل قيام الدولة والذي تمثل في المجلس

---

[1] إيناس شيباني، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] ستييف ووالت، **مرجع سابق**.

[3] سمية حوادسي، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**، أطروحة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص 52.

التنفيذي والوكالة اليهودية، ومع إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 ماي 1948م تم تشكيل النظام السياسي الإسرائيلي الذي يعتبر نظام سياسي متأثر بالنظام السياسي البريطاني من خلال مبدأ الفصل بين السلطات.

تركيا وإسرائيل من بين الدول التي تولي اهتماما كبيرا بالجانب الاقتصادي وكذلك الجانب العسكري، فكلا الدولتين تملكان قوة اقتصادية وعسكرية منافسة للدول الكبرى، فكون سياسات كلاهما تتجه إلى الغرب أكثر من الشرق، وهذا ما ساهم في تحقيق قوة اقتصادية وعسكرية لكلتا الدولتين لا يمكن الاستهانة بها.

كل من المنظور الواقعي والليبرالي والبنائي يحتويان على مفاهيم يكمن من خلالها تفسير العلاقات التركية الإسرائيلية، وأهم هذا المفاهيم نجد المصلحة والقوة في المنظور الواقعي، ومفهوم الاعتماد المتبادل في المنظور الليبرالي، مفهوم الهوية في المنظور البنائي.

الفصل الثاني: التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية في ظل تأثير البيئة الدولية والإقليمية

الفصل الثاني: التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية في ظل تأثير البيئة الدولية والإقليمية

بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية الرسمية مع اعتراف تركيا بإسرائيل في 1949م، فمع الاعتراف أقيمت علاقات رسمية بين البلدين في كافة المجالات السياسية الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية. وهذه العلاقات التعاونية التي جمعت بين كل من تركيا وإسرائيل، لم تبرز فجأة فلكل من تركيا وإسرائيل دوافع ساهمت في تقارب العلاقات بينهم، كما أن العلاقات التركية الإسرائيلية كسائر العلاقات الدولية تتأثر بالبيئة المحيطة بها، سواء كانت البيئة الدولية أو الإقليمية، فقد تطورت العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل البيئة المحيطة بها، فقد دفعتها تارة إلى التوتر، وتارة إلى التعاون، ومن الأدوار التي سنتعرض إليها في دراستنا على المستوى الدولي نجد الولايات المتحدة والدول الأوروبية، أما بالنسبة للدور الإقليمي فسنتعرض إلى الدول العربية عامة وكل من سوريا وإيران خاصة.

المبحث الأول: طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى العلاقات التي جمعت كل من تركيا وإسرائيل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

المطلب الأول: العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية

مع اعتراف تركيا بدولة إسرائيل 1949 أقامت تركيا علاقات رسمية سياسية مع إسرائيل، وقد تميزت هذه العلاقة بعدم الثبات ما بين التقارب والتباعد، فقد شهدت العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل تطورا بعد إعلان اليهود تأسيس دولة إسرائيل في فلسطين 1948، حيث كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل، وكان ذلك في 28 مارس 1949. حيث أعلن الرئيس التركي آنذاك عصمت إينونو Ismet Inonuعن أمله في أن تكون إسرائيل عنصر أمن واستقرار في الشرق الأوسط[1].

كانت العلاقات التركية الإسرائيلية خلال فترة الأربعينيات بداية الخمسينيات قوية، والدليل على ذلك هو قرار كل من إسرائيل وتركيا تنفيذ إجراءات إقامة العلاقات الدبلوماسية، على أن يكون التمثيل الدبلوماسي بدرجة وزير مفوض، حيث عينت إسرائيل فكتور إليغزر Victoir Eliezer قنصلا عاما وإلياهو سامسون

[1] سمية حوادسي، **مرجع سابق**، ص 13.

Eliyahu Sasson وزيرا مفوضا لها في أنقرة عام 1949، بينما عينت تركيا عام 1950 سفيرا فوق العادة في تل أبيب، وقامت بافتتاح سفارتها في مارس 1950[1].

استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية في تطور مستمر، ففي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس Adnan Menderes إلى واشنطن عام 1954، وجه لوما إلى العرب، نادى فيه بضرورة الاعتراف بأحقية إسرائيل في الوجود[2]، كما عملت تركيا على توطيد علاقتها مع الغرب بانضمامها في عام 1955 إلى حلف شمال الأطلسي N.A.T الأمر الذي أدى إلى زيادة التواجد الغربي في أراضيها، كما أنها انضمت في عام 1955 إلى حلف بغداد إلى جانب بريطانيا وإيران وباكستان والعراق، وقد أكد ذلك توجهاتها الغربية[3].

توترت العلاقات التركية الإسرائيلية نوعا ما في عام 1956م بسبب العدوان الثلاثي على مصر، والذي شاركت فيه كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، حيث شجبت تركيا العدوان وعملت على سحب سفيرها من إسرائيل في نوفمبر 1956 احتجاجا على عدوان إسرائيل على مصر، وكان هذا القرار بضغط من الرأي العام التركي الذي استاء من العدوان، مما أدى إلى انخفاض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى رتبة سكرتير ثاني[4].

إن الوحدة المصرية– السورية في عام 1958، والتي شكلت خطرا على كل من تركيا وإسرائيل، أدت إلى تطورت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين كل من تركيا وإسرائيل، فقد زار دافيد بن غريون Ben Gurion– David رئيس الوزراء الإسرائيلي أنقرة سرا عام 1958 والتقى نظيره التركي عدنان مندريس Adnan Menderes، وتم الاتفاق بينهما على القواعد الأساسية للشراكة بين البلدين والقيام بحملات علاقات عامة للتأثير على مواطني الدوليتين لقبول العلاقات فيما بينهما. كما طرح بن غوريون على نظيره التركي إقامة حلف إقليمي يرمي إلى قوة التحالف بينها بدعم من الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Eisenhower .Dwight D. ومنذ تلك الفترة استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية بالتحسن في مختلف المجالات[5].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 13.

[2] مراد فول، **مرجع سابق**، ص 77.

[3] آلون ليآل، **تركيا في الشرق الأوسط: نفط وإسلام وسياسة**. تر: عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر، (القاهرة: (د.د.ن)، 1999)، ص 115.

[4] محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، 1998)، ص 194.

[5] يحي بوزيدي، **تركيا والتحول الاستراتيجي وردود الفعل الإقليمية والدولية**. متحصل عليه يوم 2015/03/22 على الساعة 12:35، على الموقع: http:// alfikr.org/ default.aspx ?ed=32.

منذ 1960 برزت العديد من القضايا والتي بدورها أثرت على العلاقات التركية الإسرائيلية، والتي جعلت تركيا تراجع سياستها الخارجية محاولة العودة بشكل تدريجي نحو العالم العربي، فتصويت جميع الدول العربية إلى جانب حلفائها وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعيق تدخل تركيا في قبرص بعد حدوث الأزمة القبرصية الأولى بين عامي 1963 و1964، والتي كشفت بأن ارتباط تركيا بالغرب، وبحلف الشمال الأطلسي غير كاف لأمنها الإقليمي ولمصالحها الحيوية القومية. فما أقدمت عليه إسرائيل إلى جانب اليونان، دفع بتركيا إلى اتخاذ مواقف جديدة تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، انعكست على تطور العلاقات العربية –التركية مع تسجيل فتور في علاقات تركيا مع إسرائيل[1]، وبعد حرب 1973 أيدت تركيا موقف العرب وطالبت بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل، كما صوتت تركيا في الأمم المتحدة ضد إلحاق شرقي القدس إداريا بإسرائيل. لكن رغم كل ذلك التوتر، إلا أن تركيا رفضت في سبتمبر 1969 قرار منظمة المؤتمر الإسلامي الذي طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وذلك ردا على إحراق المسجد الأقصى1969[2].

ظل التوتر بين تركيا وإسرائيل قائما بعد ذلك، حيث شهدت العلاقات بين البلدين تراجعا جديدا، كان سببه التدخل الإسرائيلي في منطقة كردستان العراق، حيث أكدت التقارير الاستخبارية التركية أن إسرائيل تخطط مع عدد من القادة الأكراد، لشن هجوم واسع ضد القوات العراقية، الأمر الذي سيشجع الأكراد على الانفصال على العراق، وبالتالي سينعكس على الأكراد في شرق تركيا، وهو ما رأت فيه تركيا تهديدا خطيرا يهدد أمنها[3].

ظلت العلاقات السياسية الدبلوماسية بين كل من تركيا وإسرائيل متوترة خصوصا خلال حرب 1973، حيث لم تسمح تركيا للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعدها العسكرية في الحلف الأطلسي لتزويد إسرائيل بالسلاح، وسمحت للطائرات السوفياتية باستخدام مجالها الجوي في طريقها إلى مصر، لتجديد مخزون سلاحها أثناء الحرب[4]، خلال هذه الفترة سعت تركيا إلى لعبب دورا أكثر توازنا في علاقتها مع إسرائيل من جهة وعلاقتها مع العرب من جهة أخرى.

---

[1] سمية حوادسي، **مرجع سابق**، ص 15.

[2] يحي بوزيدي، **مرجع سابق**.

[3] يسري عبد الرؤوف، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**، أطروحة ماجستير، (جامعة الأزهر –غزة–، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011)، ص 18.

[4] قسم الأرشيف والمعلومات، **تركيا والقضية الفلسطينية**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 13.

زاد التوتر بين كل من تركيا وإسرائيل مع تصويت تركيا في 10 نوفمبر 1975 لمصلحة القرار رقم 3379 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي عرف الصهيونية على أنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وما زاد ذلك التوتر بين البلدين في حينه هو استقبال تركيا لوفد من منظمة التحرير الفلسطينية عام 1976 واعترافها به كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والسماح بفتح مكتب دبلوماسي لمنظمة التحرير عام 1979. غير أن هذه السياسة وضعت حدود لعلاقات تركيا وإسرائيل، إذ ضعفت تلك العلاقات رغم استمرار الارتباطات بينهما وتفهم كل منهما اهتمامات الأخر[1].

قامت تركيا بتقليص نشاطها الدبلوماسي مع إسرائيل، بعد أن أغلقت قنصليتها بالقدس، وخفض التمثيل الدبلوماسي في سفارتها بتل أبيب إلى قائم أعمال سكرتير ثاني في 1980، وذلك ردا على قرار الكنيست في 1980، باعتبار القدس عاصمة كاملة لإسرائيل. إلا أن العلاقات عادت إلى طبيعتها عقب الانقلاب العسكري في تركيا في 12 سبتمبر 1980[2].

ازدادت وتيرة العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والإسرائيلية مع تشكيل الحكومة بزعامة تورغوت أوزال Turgut Ozal، فقد كانت الزيارات بين الطرفين متلاحقة، ومن أبرز تلك الزيارات نجد زيارة سرية في أوت 1980 ضمت وفدا رفيع المستوى من وزارتي الدفاع والخارجية الإسرائيلية إلى أنقرة، لإجراء محادثات مع وزير الخارجية التركي خير الدين أركمان Kheireddine Erkman بشأن التعاون بين البلدين، تلتها زيارة أريل شارون Ariel Sharon ، وزير الدفاع الإسرائيلي إلى اسطنبول في بداية عام 1984 للتباحث مع المسؤولين الأتراك حول رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين[3].

ازداد التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية بعد اجتياح إسرائيل إلى لبنان عام 1982، حيث أعربت تركيا عن معارضتها لهذا الاجتياح، وطالبت إسرائيل مجدد بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، إلا أن هذا التوتر لم يدم طويلا ففي 1983 تعددت زيارات وزير الخارجية التركي إلى إسرائيل، حيث كانت أنقرة تقترب أكثر فأكثر من تل أبيب متحررة نسبيا من الحرج الذي كانت تجد نفسها فيه حتى ذلك الوقت، حيث لم تعد الدولة الوحيدة التي تعترف بإسرائيل بعد أن بدأت العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 بين الطرفين. وعندما تم التبادل الدبلوماسي فعليا بين مصر وإسرائيل، عينت تركيا وزير مفوض لها في إسرائيل عام 1986، وعينت سفير قائم بالأعمال في تل أبيب.

---

[1] يسري عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] هشام عبد العزيز، "العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية"، **مجلة جامعة أم القرى**، متحصل عليه يوم 2015/03/23، على الساعة 20:25، على الموقع: http//uqu.sa.ued/.

[3] عماد الضميري، **تركيا والشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، 2002، ص 103.

وبدأت العلاقات التركية الإسرائيلية في التحسن والتقارب وذلك في ظل تدهور العلاقات ما بين سوريا وتركيا نتيجة دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني، وأيضا بعد تمرد حزب العمال الكردستاني[1].

في أواخر الثمانينات بداية التسعينيات بدأ تركيا تتخلص من الحرج الذي كانت تعاني منه في علاقتها مع إسرائيل، وذلك راجع إلى العديد من الأحداث الإقليمية والتي بدورها ساهمت في ذلك، فالاعتراف الضمني بإسرائيل من قبل منظمة التحرير عام 1988، وبدء محادثات السلام العربية–الإسرائيلية في مدريد 1991، والذي توج باتفاق أسلو 1993، حيث استمرت تركيا في سياستها المتوازنة مع العرب وإسرائيل، وعملت تركيا على تطوير علاقتها مع إسرائيل على خط متوازي، وعلى نفس وتيرة التقارب العربي الإسرائيلي، وعلى هذا كانت تركيا من أوائل المعترفين بدولة فلسطين عند إعلانها عام 1988، ورفعت مستوى علاقتها الدبلوماسية مع فلسطين وإسرائيل إلى درجة سفير بعد اتفاق أوسلو[2].

تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمستوى سفراء في عام 1991، ففي أفريل 1992، فقد تعددت الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين والأتراك والتي عبرت عن مرحلة جديدة في العلاقات التركية الإسرائيلية، ففي 1994 قام بها الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمن Ezera Weizman لأنقرة، وحضوره احتفالات إحياء الذكرى 500 سنة على قدوم اليهود إلى تركيا، وخلال هذه الزيارة قال الرئيس عيزار وايزمن: "**إن إسرائيل لم تنسى ما فعلته الإمبراطورية العثمانية حينما احتضنت اليهود قبل خمسمائة عام بعدما طوردوا من أوروبا واضطهدوا**"[3]. تلتها زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي أنداك **شيمون بيريز** Shimon Peres في نفس العام ومن الجانب التركي زيارة رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر Tansu Ciller عام 1994 والزيارة التي قام بها الرئيس التركي سليمان ديميريل Suleyman Demirel لإسرائيل عام 1996[4].

واجهت العلاقات بين تركيا وإسرائيل صعوبات مع انتخاب نجم الدين أربكان رئيسا لوزراء تركيا عام 1996، وذلك راجع إلى الشعارات التي رفعها أربكان في حملته الانتخابية، كتحرير القدس ومنها وإلغاء كل الاتفاقيات مع إسرائيل، بالإضافة إلى توجيه انتقادات لاذعة للساسة الأتراك الذين يؤيدون إقامة علاقة قوية

---

[1] هشام عبد العزيز، **مرجع سابق**.

[2] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 264.

Ofra bengio, the Turkish Israeli relationship changing: ties of middle eastern outsider, .
[3] .**Palgrave macmillan**, (edition January 2010), p 97

[4] مصطفى طلاس، التعاون التركي الإسرائيلي، **مجلة الفكر السياسي**، ع 39، ص 41.

مع إسرائيل وعلى رأسهم الرئيس التركي توغروت أوزال Tugrut Ozal، كما قام بزيارة العديد من العواصم العربية والإسلامية كإيران، القاهرة، طرابلس من أجل تمتين علاقة تركيا بالعالمين العربي والإسلامي، ورفض لقاء وزير الخارجية دفيد ليفي Dvid Levy أثناء زيارته لتركيا عام 1997[1]. ومن هنا يتبين لنا أن وصول التيار الإسلامي إلى السلطة من شأنه أن يؤدي إلى قطع العلاقات التي جمعت تركيا وإسرائيل، إلا أن المؤسسة العسكرية لن تسمح بذلك فبضغط منها تم تعيين مسعود يلماز Musut Yilmaz الذي ينتمي إلى حزب الوطن العلماني[2]. ومن خلال ما سبق نجد أن علاقة تركيا بإسرائيل مرتبطة بالعلمانية التي تتبناها المؤسسة العسكرية في مواجهة التيار الإسلامي.

تراجعت العلاقات التركية الإسرائيلية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وذلك نتيجة للزيارة التي قام بها أرييل شارون Ariel Sharon إلى باحة مسجد الأقصى، فقد كان الموقف تركيا من ممارسات القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني هو تصويتها في 20 أكتوبر لصالح القرار الأممي الذي يدين استعمال إسرائيل للقوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين. إلا أنه من الواضح أن تركيا كانت تحاول تجنب تردي علاقاتها مع إسرائيل. وهو ما يفسر سبب رفضها لمحاولة منظمة المؤتمر الإسلامي في قمة الدوحة بقطر في نوفمبر 2000م تمرير قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل[3].

تطورت العلاقات السياسية الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل بشكل غير مسبوق بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فكلتاها مهددتان من قبل الإسلام الراديكالي وبعض القوى الإقليمية المؤيدة له، لاسيما سوريا وإيران. حيث أصبح الإرهاب محور انشغالات صناع القرار في تركيا وإسرائيل، وتم توحيد الجهود لدعم الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب[1].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 2002، الذي ينتمي إلى أصول إسلامية، أثار قلق الساسة الأتراك والإسرائيليين حول مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية، فمع وصوله إلى السلطة قام بنقد شديد لإسرائيل، حيث استخدم أفراد حكومة العدالة والتنمية مفردات قاسية كالإرهاب، والعنصرية، الإبادة لوصف ما قام به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وذلك راجع إلى انتفاضة الأقصى والأعمال الإرهابية في فلسطين. وكنتيجة لذلك توترت العلاقات بين كل من تركيا وإسرائيل، حيث سحبت تركيا سفيرها في تل أبيب فريدرن سينيرلي أوغلو Fridun Sinirlioglu oglu، لأنها اعتبرت إسرائيل دولة إرهابية تمارس القتل وسفك

---

[1] Yucel Bozdaglioglu, **Turkish Foreign Policy And Turkish identity: A Constructivst Approach**, (New York & London, 2003), pp 153, 154.

[2] هدى درويش، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية: منذ قيام يهود الدونمة 1648 إلى غاية القرن العشرين**، ج2، دمشق: دار القلم، 2002، ص 148.

[3] **المرجع نفسه**، ص 153.

الدماء تجاه الشعب الفلسطيني، وذكرت أنها تستدعي دبلوماسييها للتشاور معهم في ذلك الأمر[2]. كما قامت إسرائيل باستدعاء سفيرها في تركيا للتشاور معه وإعادة تقييم العلاقات بين البلدين، في حين عبر بعض الدبلوماسيين الإسرائيليين عن عدم قلقهم حول العلاقات مع تركيا، وقال يورى ووردن أول سفير إسرائيلي في تركيا: "**لست متشائما وعلى العكس فأنا أعتقد أن العلاقات الجيدة بين إسرائيل وتركيا ستستمر، وأضاف إذا أرادت تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوربي والإبقاء على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة والاثنان يصبان في المصلحة التركية فإن الحكومة الجديدة لا تستطيع أن تعدل علاقاتها السياسية مع إسرائيل**[3]".

في مطلع العام 2003 بادرت إسرائيل بالاتصال مع تركيا، حيث قام موشيه كاتساف الرئيس الإسرائيلي بكتابة تعزية إلى الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر بعد تحطم طائرة بالقرب من ديار بكر التركية. وفي يوليو من نفس العام قام موشيه كاتساف –الرئيس الإسرائيلي– بزيارة أنقرة حيث أعرب عن اعتقاده بأن تركيا من خلال مكانتها البارزة الشرق الأوسط تستطيع أن تساهم في تحسين علاقات إسرائيل بالدول العربية، وأن يكون لها دورا هاما في تطبيع علاقاتها مع العالم العربي[4].

يمكن القول أنه وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة من شأنه أن يؤثر على مجرى العلاقات بين تركيا وإسرائيل، فقد أعرب الحزب منذ وصوله للسلطة، عن اهتمامه بالقضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية، ويظهر ذلك من خلال رفضها للأعمال الإرهابية التي تقوم بها إسرائيل في فلسطين، وقيامها بسحب سفيرها من إسرائيل بحجة التشاور معهم فقط، وهذا يعني أن تركيا لا تنوي قطع العلاقات مع إسرائيل بشكل نهائي.

توترت العلاقات التركية الإسرائيلية في 13 أوت 2003م، نتيجة لتصويت تركيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع يدين إسرائيل ببناء الجدار الفاصل، وما زاد من التوتر بين البلدين هو التقارير

---

[1] مراد فول، **مرجع سابق**، ص ص 287–289.

[2] علي صالح، "**إسرائيل تقلل من أهمية استدعاء السفير التركي احتجاجا على مجازر الاحتلال ضد الفلسطينيين**"، جريدة الشرق الأوسط، ع 9325، ص 68.

[3] أحمد ممدوح، **السياسة الخارجية التركية إتجاه إسرائيل (1996–2006)**، (مصر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2009)، ص 71.

[4] رائد محمود أبو مطلق، "**العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002–2010**"، أطروحة ماجستير، (جامعة غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2011)، ص 31.

الاستخبارية التركية التي أشارت إلى قيام مجموعة من الضباط الإسرائيليين بتدريب القوات الكردية والتغلغل الإسرائيلي في شمال العراق، وتحديدا بعد غزو القوات الأمريكية للعراق في عام 2003[1].

تعددت الزيارات بين الساسة الأتراك والإسرائيليين في عام 2003 بهدف ترميم العلاقات وتخفيف من حدة التوتر بين الطرفين وذلك بعد تفجيرات التي حصلت في تركيا أواخر 2003 والتي استهدفت معابد يهودية والقنصلية البريطانية، فقد قام وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفان شالوم بزيارة تركيا، كما قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ديسمبر 2003 بزيارة الحاخام الأكبر لليهود في تركيا[2]. ومع اغتيال إسرائيل لزعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين توترت العلاقات بين تركيا وإسرائيل وذلك راجع إلى تصريح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 24 مارس 2004 الذي وصف عملية الاغتيال بأنها عملا إرهابيا[3].

زادت حدة التوتر بين تركيا وإسرائيل مع قيام القوات الإسرائيلية بعملية" قوس قزح" في مدينة رفح بقطاع غزة، والتي انتقدها رئيس الحكومة التركية أردوغان، ورفض على إثرها كل من رئيس الحكومة ووزير خارجيته عبد الله غول الدعوة لزيارة تل أبيب، ومع انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في 2005 تعاملت تركيا إيجابيا مع هذا الموقف، حيث قام رئيس الوزراء التركي أردوغان إسرائيل في الأول من ماي 2005 في بزيارته الأولى له منذ وصوله إلى رئاسة الحكومة، وأعلن أن زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. والمشاركة في جهود السلام، وقد استقبلت إسرائيل بحفاوة أردوغان، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم Silvan Shalom: "**إن هذه الزيارة تظهر واقع أن البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون حميمة**"[4].

سرعان ما توترت العلاقات التركية الإسرائيلية في 2006 بسبب الحرب الإسرائيلية على لبنان، فقد عمت المظاهرات المستنكرة لهذه الحرب في إسطنبول والمدن التركية الأخرى، طالب الشعب التركي حكومته بضرورة إيقاف العدوان الإسرائيلي حتى ولو استدعى الأمر الخيار العسكري، وكانت ساحات المساجد التركية في اسطنبول متنفسا للشعب التركي للتعبير عن غضبه واستيائه[5].

---

[1] dahl slutzky, **timeline of Turkish Israeli relations 1949 2006**, the Washington institute for near east policy, 2006,p p 7,8.

[2] **Loc.at** .

[3] يسري عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص 112.

[4] غاليا ليندنشتراوس، **فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على إسرائيل**، تر: يوسف غنيم، (رام الله: هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، 2010)، ص 24.

[5] نضال البخيت، **تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية وأثره على علاقتها مع إسرائيل ودول الجوار**، متحصل عليه يوم 10/04/2015، على الساعة 12:55، على الموقع: http//co lol.com/vb/showthread.php? t= 39977.

مع فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، توترت العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأنه يتوجب على المجتمع الدولي أي يحترم قرار الشعب الفلسطيني، وبعد فترة قصيرة من الانتخابات الفلسطينية كانت زيارة خالد مشعل–رئيس المكتب السياسي لحركة حماس– إلى أنقرة، حيث عقد اجتماعا مع عبد الله غول–وزير خارجية تركيا–، وبعض موظفي وزارة الخارجية، وهذا ما أدى إلى احتجاج من طرف إسرائيل، فقد قامتوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني بزيارة تركيا، وأجريت محادثات مع رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووزير الخارجية عبد الله غول، وقد ركزت هذه المحادثات عن مدى علاقة أنقرة بحركة حماس، كما نقلت تسيبي ليفني استياء الحكومة الإسرائيلية من استضافت أنقرة وفدا من حركة حماس[1].

وقد دافع أردوغان عن استقبال بلاده لوفد حماس، وقال: "**إن أنقرة تسعى لدور أكبر في الشرق الأوسط**"، مضيفا أن "**تركيا لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج**". مشددا إلى خبرة تركيا التاريخية في حكم المنطقة على مدى قرون في ظل الدولة العثمانية، وأشار أردوغان إلى أن المسؤولين الأتراك أوضحوا لوفد حماس موقف المجتمع الدولي بشأن ضورة التخلي عن العنف والاعتراف بإسرائيل. وقال أردوغان: "**لقد وجهنا الرسالة الصحيحة في الوقت المناسب**"[2].في المقابل قدمت إسرائيل مبررات لحصارها الذي فرضته على قطاع غزة، من بينها تحرير الجندي الأسير جلعاط شاليط، فقد قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية في 26 جويلية عام 2006، بإجراء اتصال مع وزير الخارجية التركية عبد الله غول، حاولت من خلاله الحصول على دعم الحكومة التركية لإنقاذ الجندي الإسرائيلي "جلعاط شاليط" الذي تم أسره في غزة في 25 جوان عام 2006، وقد حاولت الحكومة التركية القيام بدور الوسيط لمحاولة تحسين صورة تركيا لدى الرأي العام الإسرائيلي بعد زيارة خالد مشعل لتركيا، وبعد فشل الاتصالات التركية بإسماعيل هنية، قررت تركيا أن تقصد دمشق وتلتقي مع خالد مشعل، وفعلا التقى أحمد داوود أوغلو –كبير مستشاري أردوغان– وعبد الله غول وزير الخارجية بالرئيس السوري بشار الأسد في 3 جويلية عام 2006 وطرحا على الرئيس السوري بشار الأسد التدخل لنزع فتيل الأزمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وقد أيدت الزيارة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية [3].

---

[1]Dahle slutzky, **op cit**, p 10.

[2] قسم الأرشيف والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، **مرجع سابق**، ص 40.

[3] dahl slutzky.**op. cit**, p 08.

توترت العلاقات بين تركيا وإسرائيل عندما انتقد وزير الخارجية التركي علي باباجان Ali Babacan اختراق طائرات الإسرائيلية للأجواء السورية عبر المجال الجوي التركي في سبتمبر 2007، وطلبت من إسرائيل إيضاح حول الحادث الذي كانت سوريا قد أكدت وقوعه، وكان هذا البيان أول إشارة إلى عدم استعداد تركيا إعطاء إسرائيل حرية حركة واسعة في مجال التعاون العسكري والأمني المحكوم بالعديد من الاتفاقيات منذ عام 1996[1]، وفقد لعبت تركيا دور الوسيط في عملية السلام بين إسرائيل وسوريا، فقد صرح أردوغان أثناء زيارته لسوريا في 24 أفريل 2008 قائلا: "**إن سوريا وإسرائيل طلبتا من تركيا بذل هذا النوع من الجهد والوساطة، للتقريب بين وجهات النظر، والتوصل إلى اتفاق سلام ما بين الطرفين**". وقد نقل أردوغان للرئيس الأسد استعداد إسرائيل للانسحاب من مرتفعات الجولان السورية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967 مقابل إبرام اتفاقية السلام بين البلدين، وفي جوان عام 2008 استضافت تركيا وفدين من سوريا وإسرائيل، في إطار المفاوضات غير المباشرة التي ترعاها تركيا، وقد صرح وزير الخارجية التركي على باباجان بأن الجولة الأخيرة من المفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة وبوساطة تركيا بأنها كانت ناجحة جدا وأن الطرفين راضيان عن سير المفاوضات حتى الأن[2]. من خلال ما سبق نجد أن قيام تركيا بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل، جعلها تستقبل العديد من الوفود من إسرائيل وسوريا، واستقبالها للوفود الإسرائيلية ساهم في ترميم علاقاتها مع إسرائيل وعودة العلاقات الاستراتيجية التي جمعت البلدين.

في 8 ديسمبر 2008 قام رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت بزيارة تركيا لبحث إمكانية عقد جولة خامسة من المفاوضات السورية الإسرائيلية، كما وعد أولمرت رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والرئيس التركي عبد الله غول بألا تشهد غزة أي مأساة إنسانية. ونتيجة للحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في 27 ديسمبر 2008، توترت العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد تسببت في ردة فعل شديدة للساسة الأتراك، فقد اعتبر الأتراك الحرب على غزة بمثابة استخفافا وتضليلا وخداعا من قبل أولمرت للقيادة التركية في ظل ما تلقته تركيا من وعد من أولمرت بأن لا تشهد غزة أي مأساة إنسانية، وفي ظل وجود مفوضات بين سوريا وإسرائيل. وقد تمثلت ردة الفعل التركية في الحرب على غزة بالعديد من التصريحات التي أدانت العدوان على غزة، فقد وصفها رئيس الوزراء بالظلم بعينه، ووصفها رئيس الوزراء بأنها مأساة إنسانية[3].

خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لعبت تركيا دورا مباشرا وفاعلا، حيث حول أردوغان مسؤولية العدوان على قطاع غزة، ورأي أنها لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حركة حماس بها، كما عد

---

[1] جاسم يوسف الحريري، **الأبعاد الإستراتيجية للتحالف التركي–الإسرائيلي لعام 1996م وانعكاساته على الأمن القومي العربي**، (قطر: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 2004)، ص 28.

[2] رائد محمود أبو مطلق، **مرجع سابق**، ص 35.

[3] **المكان نفسه.**

الرد الإسرائيلي غير مناسب بالمرة مع ما تفعله حماس، ولخص أردوغان الموقف الإسرائيلي خلال العدوان بأنه عمل غير إنساني، وظالم وغير مقبول، ودعا إلى وقف الغارات الإسرائيلية، وأدان ما راه ضربة للمبادرات العربية–الإسرائيلية. كما حث مجلس الأمن الدولي بالتدخل بأسرع ما يمكن[1].

لقي موقف الحكومة التركية تجاه الحرب على غزة، والانتقادات التي وجهت إلى السياسة الإسرائيلية. انتقادا شديدا من قبل إسرائيل، حيث تم استدعاء رئيس دائرة تركيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية السفير التركي في إسرائيل نمق طان، وتم إبلاغه استياء إسرائيل من الموقف التركي وردود الفعل التركية، وجاء في هذا البلاغ: "**إن إسرائيل تعمل لصالح تركيا لمنع إقرار قانون الإبادة الأرمنية في الولايات المتحدة، وبالتالي كنا ننتظر من تركيا أن تدعم إسرائيل ضد الإرهاب**"[2]. من خلال ما سبق نجد أن الرسالة التي وجهتها إسرائيل لتركيا بواسطة سفيرها، هي رسالة مساومة وابتزاز، فقد ربطت إسرائيل بين موقف تركيا من القضية الفلسطينية، بموقفها من قضية الأرمن.

ازدادت العلاقات التركية الإسرائيلية توترا في مؤتمر دافوس2009، فقد انسحب رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان من منتدى الاقتصادي 2009، احتجاجا على تحيز إدارة الجلسة في أعقاب المواجهة الحادة بينه وبين شيمون بيريز على خلفية الحرب ضد غزة التي أطلق عليها الإسرائيليين عملية الرصاص المذاب وانسحب وهو يردد: "**حينما يتعلق الأمر بالقتل فأنتم تعرفون جيدا كيف تقتلون وأنا أعرف جيدا كم قتلتم أطفالا على الشواطئ**"، كما سمى الحصار غزة ومعاناته بأنه "سجن في الهواء الطلق[3]".

لقد تعززت أجواء عدم الثقة بين تركيا وإسرائيل، نتيجة للموقف التركي المناهض لإسرائيل، فقد جنحت إسرائيل إلى ابتزاز تركيا، إذ لم تتورع عن مساومة الأخيرة على الملفين الكردي والأرمني، حيث أعلن أحد القادة العسكريين الإسرائيليين بعدما جرى في ندوات منتدى دافوس، وما تلاها من مشادات كلامية بين المسؤولين الإسرائيليين والأتراك، بأن على تركيا أن تراجع نفسها قبل أن تنتقد إسرائيل كونها تحتل شمال قبرص، وتضطهد الأكراد والأرمن[4].

---

[1] قسم الأرشيف والمعلومات، "**العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 49.

[2] رائد محمود أبو مطلق، **مرجع سابق**، ص 36.

[3] حامد محمد طه السويداني، **العلاقات التركية الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس2009**، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية.

[4] بشير عبد الفتاح، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، ع 179، م 45، (جوان 2010)، ص 135.

وقد زاد التوتر والتباعد بين البلدين، خصوصا بعدما قامت تركيا بتأجيل مناورات "نسر الأناضول"، إلى أجل غير مسمى في 11 أكتوبر 2009، ونفت تركيا وجود أي دافع سياسي من وراء قرار تأجيل المناورات مع إسرائيل، ودعت إسرائيل إلى إبداء التعقل في تصريحاتها التي ذهبت إلى القول بأن تأجيل تركيا للمناورات الأناضول يعود لأسباب سياسية، وذلك لأن تركيا تعارض مشاركة إسرائيل فيها. وكانت صدمة الإسرائيليين عندما أعلنت سوريا أنها ستجري مناورات عسكرية مع تركيا في وقت قصير مع إلغاء تركيا لمناورات الأناضول في 14 أكتوبر 2009[1].

فجرت أزمة حادة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل خلال أحداث أسطول الحرية التي هاجمته القوات الإسرائيلية في 31 ماي 2010، ففي 31 ماي 2010 جرى تسيير أسطول الحرية، رغم أن السلطات الإسرائيلية هددت أفراد الأسطول وتوعدت بمنعه من الوصول إلى القطاع بالقوة العسكرية، إلا أن ذلك لم يثن المتضامنين الذين أصروا على الوصول إلى غايتهم المنشودة، فباغتت القوات الإسرائيلية تلك السفن واعترضتها في المياه الدولية، حيث نفذت إنزالا جويا واقتحمت سفينة مرمرة، أكبر سفن الأسطول واستخدمت الرصاص الحي فقتلت تسعة متضامنين يحملون الجنسية التركية[2]. وكرد فعل على هذه الحادثة قامت تركيا بسحب سفيرها من إسرائيل، كما استدعت خارجيتها السفير الإسرائيلي للاحتجاج على الاعتداء، وعلقت الرحلات السياحية البحرية مع إسرائيل[3]، كما وجه رئيس الوزراء التركي أردوغان انتقادات لاذعة إلى الحكومة الإسرائيلية معتبرا أن الجريمة التي ارتكبتها ضد سفن الإغاثة في المياه الدولية (أسطول الحرية) "**عمل دنئ وغير مقبول**"، وأن عليها دفع ثمن ذلك، وأن الإبادة الدموية التي بدأتها إسرائيل انتهاك للقوانين الدولية واستهداف للسلام العالمي الذي أصيب بجرح بالغ. كما اعتبر رجب طيب أردوغان هجوم إسرائيل على أسطول الحرية بمثابة إرهاب دولة، وأن على الأمم المتحدة ألا تكتفي بقرار الإدانة، وأن على المجتمع الدولي أن يقول كفى لإسرائيل[4].

في 2 جوان 2010 عقدت الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان التركي) اجتماعا لتدارس الهجوم الإسرائيلي، فاتخذت قرارا بضرورة إعادة النظر في العلاقات مع إسرائيل، كما طالبتها بإعادة السفينة مرمرة إلى تركيا، مع

---

[1] رائد محمود أبو مطلق، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] حادثة أسطول الحرية، متحصل عليه يوم 30/03/2015، على الساعة 15:11 من الموقع: http//ar.wikipedia.org.

[3] يسري عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص 123.

[4] **المكان نفسه**.

إعادة المسافرين أيضا، ثم تقديم اعتذار رسمي إلى تركيا، ودفع تعويضات عن أعمالها ضد أسطول الحرية، خصوصا لجهة التعويض عن أهالي القتلى الأتراك[1].

استمر التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية بسبب حادثة أسطول الحرية، ففي 1 جويلية 2010، عقد لقاء مفاجئ بين أحمد داود أوغلو، ووزير الخارجية التركي وبنيامين بن إليعازر Benjamin Ben-Eliezer ، ووزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي في بروكسل، وأشار أوغلو إلى أن "**الجانب الإسرائيلي هو من طلب إجراء اللقاء**". وأكد المتحدث باسم الخارجية التركية براق أوزوغرغين Burak Ozugergin أن الوزيرين ناقشا الوضع الحالي للعلاقات التركية الإسرائيلية، ووفقا لمعلومات جريدة حريات التركية، استنادا لمصادر في الخارجية التركية، فإن الوزير التركي جدد أمام مقابله الإسرائيلي مطالب أنقرة في الاعتذار عن الاعتداء البحري، والتعويض وتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ورفع الحصار على غزة[2]. من خلال ما سبق نجد أن تركيا موقفها ثابت في دعم القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن هذا الموقف يمكن أن يقف حاجزا أمام علاقتها مع إسرائيل.

بالرغم من التوتر الشديد في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، إلا أن كلا الطرفين لم يفكر إطلاقا بقطع العلاقات حفاظا على مصالحه، وقد ظهر ذلك جليا في أقرب فرصة سمحت لكلتا الطرفين بالاتصال وتمثلت في أحداث حريق جبل الكرمل، حيث بادرت تركيا بإرسال طائرات لإخماد الحريق والمساعدة في الخروج من الكارثة البيئية، وتلا ذلك اجتماع كلا الطرفين في جنيف جيث مثل إسرائيل "يوسيف تشيحانوفير" ومثل تركيا وكيل الخارجية التركية "فريدون سينير لولو"، لبحث آلية الخروج من الأزمة بين البلدين[3].

إجمالا يمكن القول أن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل في فترة حزب العدالة والتنمية، سادها التوتر الشديد، فقد وصلت العلاقات بين البلدين إلى أعلى مراحل التوتر، خاصة مع حادثة أسطول الحرية، والتي أدت إلى سحب تركيا سفيرها من إسرائيل، وبالتالي الوصول إلى أعلى درجات التصادم بين البلدين، كما أن السياسة التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية والتي تقوم على تصفير المشاكل والانفتاح على العالم العربي ساهمت في زيادة اهتمام تركيا بالقضايا العربية، وهذا بدوره ساهم في خلق عراقيل تواجه العلاقات التركية الإسرائيلية، ولكن بالرغم من كل هذه العراقيل، إلا أن تركيا لا تملك أي نوايا عن قطع علاقتها بإسرائيل، وذلك راجع العديد من المصالح الاستراتيجية التي جمعتها بإسرائيل.

---

[1] Ilter Turan, **Background to Tragedy: The Decline of Turkish Israeli Relations**, USA, GMF, p3.

[2] يسري عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص 123.

[3] رائد محمود أبو مطلق، **مرجع سابق**، ص 38.

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية

نشأت العلاقات التركية الإسرائيلية الاقتصادية والتجارية مع بداية العلاقات الدبلوماسية بينها، وعلى إثر اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949، فقد سعت تركيا إلى تنشيط اقتصادها مع إسرائيل، فهي تعتبر أن علاقتها مع إسرائيل فرصة تمكنها من تحسين وضعها الاقتصادي، في حين أهملت اقتصاديات الأقطار العربية، وانطلاقا من ذلك فقد تم القيام بالعديد من المشاريع الاقتصادية والتجارية المشتركة بينهما.

اتجهت تركيا ناحية السوق الإسرائيلية، ولعل هذا ما أكده وزير التجارة والاقتصاد التركي جميل بارلاس Jameel Barlas لوكالة بالكور Balchor الإسرائيلية في 19 فيفري 1949 بعد زيارة الوفد الإسرائيلي لإجراء مفاوضات تجارية مع الأتراك، بقوله: "**إن كلا من تركيا وإسرائيل يتمم إحداهما الأخر من وجهة النظر التجارية، فبنما تستورد تركيا من إسرائيل المنتجات الصناعية على نطاق واسع، فإن إسرائيل تكون مهمتها استيراد المواد الخام على الأخص من تركيا**[1]."

في فترة الخمسينيات من القرن العشرين، تم توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين عام 1950 من أجل تسهيل علاقاتهما التجارية وإزالة القيود أمام تدفق السلع وإيجاد آلية لتسوية النزاعات التجارية بينهما، فمن أهم الصادرات التركية تجاه إسرائيل: القطن، القمح، الزيت، الحبوب الجافة، ومن بين الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا: المنتوجات الصناعية والمواد الاستهلاكية. وقد زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين من 13 مليون ليرة تركية، أي ما يقارب 4.65 مليون ليرة تركية، أي ما يقارب 4.65 مليون دولار عام 1952م إلى 65 مليون ليرة تركية، أي ما يقارب 23.2 مليون دولار عام 1953م. وفي عام 1955م صدرت تركيا إلى إسرائيل 50 ألاف طن من القمح، واستوردت صفقة سكر تبلغ قيمتها871.360 ألف ليرة تركية، أي ما يقارب311.2 ألف دولار[2].

بدأت علاقات التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب بالتحسن التدريجي عام 1960، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 8.9 مليون دولار، في حين بلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 7.7 مليون دولار. كما وقع الطرفان عام 1960 اتفاقية للتبادل التجاري قدرت بـ30 مليون دولار، ثم وقعت تركيا وإسرائيل عام 1967 اتفاقية تجارية أخرى، كما وقع الجانبان أيضا عام 1969 اتفاقية اقتصادية في مجال السياحة والاستيراد[3].

---

[1] عوني السبعاوي، "موقف تركيا من قيام إسرائيل"، **مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، (1998)، ص 22.

[2] سمية حواسي، **مرجع سابق**، ص 17.

[3] يسري عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص 23.

لكن العلاقات الاقتصادية والتجارية تأثرت سلبا في السبعينيات من القرن الماضي بسبب التراجع الملموس في العلاقات السياسية والعسكرية بين أنقرة وتل أبيب، سيما بعد حرب عام 1973 ولجوء العرب لاستخدام سلاح النفط في وجه العالم، والذي أثبت فعاليته حينذاك في التأثير على مجريات الحرب، فقد تقلصت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا إلى 2.6 مليون دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا بنحو 3.7 مليون دولار. الأمر الذي اضطر تركيا لإعادة النظر مجددا في علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية تجاه العرب، والعمل على تحسين العلاقات العربية التركية، خصوصا بعد تحقيق العرب فوائد ضخمة بسبب أزمة البترول عام 1973[1].

في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وتوتر العلاقات ما بين تركيا وسوريا من جانب، والعراق من جانب أخر، اتجهت تركيا لتقوية علاقاتها مع إسرائيل وتعزيز علاقاتها الاقتصادية معها، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما للعامين 1987-1988 بنسبة 47% أي أنها ازدادت من 61.367 مليون دولار عام 1987 إلى 90.635 مليون دولار عام 1988 كما ازداد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من أربع شركات عام 1984 إلى تسع شركات عام 1988 استثمرت مبلغاً قدره 1.124 مليار ليرة تركية منها 658 مليون بالعملات الأجنبية[2].

وفي التسعينيات قطع الجانبان شوطاً كبيراً في اتجاه تمتين علاقاتهما الاقتصادية والتجارية، فخلال هذه الفترة تم التوقيع في يوم 14 مارس 1996 على اتفاقية التعاون في مجالات التجارة، الاقتصاد، الصناعة، والتعاون العلمي والتقني، وكذا اتفاقية التبادل الحر الموقعة في اليوم نفسه، واللتان بينتا مدى رغبة الطرفين في الذهاب بعيدا في تعاونهما. وهذان الاتفاقيتان لم يتم التوقيع عليهما إلا بعد سلسلة من المفوضات بين مسؤولي الدولتين، أثمرت في بادئ الأمر، التوقيع على مذكرة للتفاهم والتعاون المشترك على إثر زيارة وزير الخارجية التركي حكمت شيتين إلى إسرائيل في 12 نوفمبر 1993، وقد تم التأكيد، حسب ما نصت عليه المذكرة، على التعاون الاقتصادي، التعاون العلمي، تبادل الزيارات، التعاون الإقليمي وتنسيق الجهود مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولدى عودته إلى أنقرة، صرح حكمت شيتين، قائلا: "**سوف يحدث مزيدا من التطور للعلاقات التركية-الإسرائيلية في كافة الميادين**". سمح التوقيع على الاتفاقيتين إلى إيجاد أرضية صلبة لتعاون من متكامل ودائم، حيث نصت الاتفاقية الأولى في مادتها الأولى، على ضرورة العمل بين الطرفين المتعاقدين لتطوير التعاون بينهما في هذه المجالات، وتوسيع نطاق مبادلاتهما التجارية في فسح

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 24.

[2] عوني عبد الرحمان السبعاوي، "تركيا والكيان الصهيوني"، **مجلة الفكر السياسي**، ص 156.

المجال لاحقا أمام قطاعات أخرى تحدد حسب رغبة الطرفين، وقد بدا حرص الطرفين على استغلال كل ما من شأنه أن يعزز في مبادلاتهما التجارية، من خلال توقيعهما على اتفاقية التبادل الحر التي نصت على العمل من أجل تحقيق الأهداف التالية[1]:

1. ترقية عن طريق توسيع التبادل التجاري للسلع والخدمات، النمو المنسجم للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل
2. توفير شروط المنافسة النزيهة بين تركيا وإسرائيل.
3. المساهمة بهذه الكيفية عن طريق إلغاء الحواجز أمام التجارة، في النمو المنسجم وتوسع التجارة العالمية.
4. تقوية التعاون بين تركيا وإسرائيل.

يعتبر قطاع السياحة المجال الأكثر بروزا في العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، حيث تم توقيع اتفاقية التعاون السياحية بين البلدين أثناء زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا عام 1992[2]، وعلى إثر هذا فقد خصص التلفزيون الاسرائيلي ثلاث محطات التلفزيونية التركية، كما بدأ السياح الإسرائيليين بالتوافد على تركيا، بحيث استقبلت في عام 1995 قام أكثر من 500 ألف سائح وينفق السائح متوسط 1000 دولار[3]. الأمر الذي يعتبر تطورا إيجابيا بالنسبة للسياحة في تركيا ودخلا إضافيا لها من السياحة الإسرائيلية في حين لا يقصد اسرائيل من السياح الأتراك أكثر من 5-6 آلاف سائح سنوياً[4].

تنشط الشركات الإسرائيلية في استثماراتها الاقتصادية داخل تركيا معتمدة على تفوقها التقني وقدراتها التمويلية عن طريق زيادة صادراتها الإلكترونية وأجهزة الاتصالات والآلات الزراعية والصناعية إلى تركيا، وبالتالي إعادة تصديرها من تركيا إلى الدول العربية[5]. أما في الجانب التركي فتنشط شركات المقاولات التركية داخل إسرائيل حيث تساهم في بناء مستوطنات اليهود الجديدة في الأراضي العربية المحتلة إذا يوجد في إسرائيل ما يربو على الثلاثة ألاف عامل تركي يعملون في إسرائيل، كذلك يوجد نواد ليلية تركية ومحلات بيع المواد الغذائية فضلا عن وجود نحو ثمانين ألف إسرائيلي من أصل تركي الذين لم يقطعوا علاقاتهم مع

---

[1] مراد فول، **مرجع سابق**، ص 349.

[2] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 268.

[3] فوزي درويش، البعد العسكري في العلاقات التركية الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، ع 138، (1999)، ص 287.

[4] مصطفي طلاس، التعاون التركي الإسرائيلي، **مجلة الفكر**، ع 1، (شتاء 1997)، ص 44.

[5] هيثم الكيلاني، **الأبعاد الاقتصادية، المؤتمر القومي العربي السابع حال الأمة العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 260.

تركيا وكانوا جسر لتوطيد التعاون بين الطرفين ويقومون بأعمال متبادلة مع اليهود والأتراك الذين لهم تأثير مهم في الاقتصاد التركي عبر شركات كبيرة مثل شركة "بروفيلو"[1]. (أنظر الملحق رقم 03)

في 10 ديسمبر 1996م انعقد اسطنبول اجتماع موسع شاركت فيه نحو 34 شركة إسرائيلية ونحو 70 شركة تركية بحضور ممثلين عن وزارات الصناعة والتجارة والخارجية الإسرائيلية والتركية للبحث عن مسألة إقامة مشاريع مشتركة في الجمهوريات الأسيوية ذات الأصول التركية، ويأتي في سياق التخطيط الإسرائيلي لتأسيس شراكة مع تركيا في مجال الاستثمارات في آسيا الوسطى حيث سيتضمن الإسرائيليون وصولا أكثر سهولة إلى الجمهوريات ذات الأصول التركية عبر رجال الأعمال الأتراك[2].(أنظر الملحق 04)

كما شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تطورا كبيرا في حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، فقد ارتفع حجم الصادرات والواردات في مجال الاستيراد والتصدير منذ 1996 إلى 2001 ارتفاع ملحوظ. (أنظر الملحق رقم 05)

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002، تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية بتوسع حجمها وأبعادها، فنتيجة للتطور الذي شهدته العلاقات السياسية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل كان من الطبيعي أن ينعكس على الجانب الاقتصادي، فقد تطورت علاقات التبادل التجاري ففي أول ديسمبر عام 2003م قامت إسرائيل بشراء بضائع تجارية متنوعة من تركيا تقدر قيمتها بنحو مليار دولار، وفي 14 جويلية 2004 قام وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلية أنداك أيهود أولمرت بزيارة تركيا، وقابل الرئيس التركي أحمد نجدت سيرز مع وزير الخارجية عبد الله جل ووزير الاقتصاد التركي علي بابا خان ووزير الاتصالات بينالى بيلديرم ووزير الطاقة حلمي غولر، والسبب الرئيسي في زيارة أولمرت هو اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة التركية – الإسرائيلية والتي ترأسها أولمرت[3] .

وفي إطار تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وإسرائيل قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة ذات بعد اقتصادي إلى إسرائيل في ماي 2005، وقد صاحب معه أكثر من مئة من رجال الأعمال الأتراك. وتعد تركيا الشريك التجاري الأول في العالم الإسلامي مع إسرائيل، إذ بلغت إرادات إيراداتها من إسرائيل 919 مليون دولار عام 2005 مقارنة بـ 813.500 مليون دولار خلال عام 2004 وبلغت

---

[1] عوني عبد الرحمن السبعاوي، **تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية**، جامعة الموصل، (د.س.ن)، ص 157.

[2] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 375.

[3] Dahle slutzky, **op cit**, p 08.

الصادرات التركية إلى إسرائيل 1221 مليون دولار عام 2005 مقارنة بـ 1166.900 مليون دولار في عام 2004.[1]

استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين عام 2006، حيث بلغ حجم الواردات الإسرائيلية من تركيا 1.4 مليار دولار، في حين بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا حولي 800 مليون دولار. وقد تركزت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في مجال الكيماويات والآلات، بينما تركزت وارداتها في الأنسجة والمعادن، إضافة إلى ذلك تم إنشاء شركات إسرائيلية تركية مشتركة للقيام بمشاريع داخل الدولتين، والمساهمة الإسرائيلية بنقل التكنولوجيا المتطورة لكافة المجالات في الجانب التركي، وخاصة الصناعي والزراعي منها. وفي جويلية 2006م وقعت إسرائيل وتركيا على اتفاق يعزز التبادل الغذائي والزراعي بين البلدين، حيث بلغت صادرات تركيا بناء على هذا الاتفاق 20 مليون دولار[2].

على إثر العدوان على قطاع غزة بين 2008_2009، وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، شهد عام 2009 تراجعا ملحوظا في حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل. فمن خلال مراجعة أرقام الصادرات والواردات الإسرائيلية لعام 2009، تبين أن قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا، قد بلغت نحو 1.073 مليون دولار، مسجلة تراجعا بنسبة بلغت حوالي 33% عن عام 2008. كما تراجعت نسبة الواردات الإسرائيلية إلى تركيا إلى 1.388 مليون دولار عام 2009م، مسجلة تراجعا مقداره 24 % عن عام 2008م[3]. كما أكدت إحصائيات تركية ازدياد التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا، على الرغم من التوتر السياسي الذي ساد العلاقات التركية الإسرائيلية جراء الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية في ماي 2010، فقد ذكرت مؤسسة الإحصاء التركي أن صادرات تركيا إلى إسرائيل بلغت حوالي 2.083 مليون دولار سنة 2010م، فيما بلغت واردات تركيا من إسرائيل حوالي 1.359.6 مليون دولار عام 2010م، أي أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 3.442.6 مليون دولار في عام 2010م، بمعدل زيادة قدره 32.6% عن عام 2009م، أما المعطيات الرسمية الإسرائيلية، فهي وإذ كانت أرقاما أقل من الإحصائيات التركية لحجم التجارة بين البلدين، إلا أنها تؤكد الاتجاه التصاعدي الذي شهده التبادل التجاري عام 2010م[4]. (أنظر الملحق رقم 08).

أما في مجال السياحة فقد تسببت حادثة أسطول الحرية في تصاعد حدة غضب الشارع التركي ضد السياسات الإسرائيلية مثلت ضربة شديدة لحركة تدفق الإسرائيليين إلى تركيا، حيث أعلن بالفعل اتحاد وكلاء

---

[1] سمية حوادسي، **مرجع سابق**، ص 93.

[2] Dahle slutzky**, op cit**, p09.

[3] محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2010، ص 179.

[4] محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2011، ص 179.

السياحة والسفر في إسرائيل إلغاء حجوزات نحو 100 ألف سائح كانوا قد قرروا قضاء عطلتهم الصيفية في تركيا[1]. (أنظر الملحق07، 08)

إجمالا يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية والتجارية التي جمعت تركيا وإسرائيل مثلت بعدا استراتيجيا لا يقل أهمية عن الأبعاد الأخرى، منذ بدايتها تميزت بكثافتها وعمقها، فعلى الرغم من ما طرأ على العلاقات السياسية التي جمعت البلدين من توتر إلا أنه لم يؤثر على العلاقات في المجال الاقتصادي، وهذا ما يؤكده رواد المنظور الليبرالي –الليبرالية التجارية_ الذين يشددون عن أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول في توجيه سياستها الخارجية نحو التعاون، حيث يؤدي ذلك لوجود علاقات تأثير وتأثر بين الدول والذي يؤدي بدوره إلى تنظيم سياسة خارجية تخدم المصالح المشتركة وتستبعد استخدام القوة[2].

المطلب الثالث: العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية

تعد العلاقات الأمنية والعسكرية من أهم مجالات التعاون التي ربطت بين كل من تركيا وإسرائيل، والتي بدأت بعد سنوات معدودة من اعتراف تركيا بإسرائيل، وقد تطورت هذه العلاقات من خلال عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية.

فقد كشف التقارب التركي الإسرائيلي عن حاجة كل من أنقرة وتل أبيب إلى دعم ومساندة الأخر لأي مواجهة خارجية قد تهدد أمن البلدين، وذلك بعد انهيار حلف بغداد، وعلى أثر الوحدة السورية المصرية (1958–1962) وثورة العراق في 1958م، ولتدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة أيضا، فقد أدرك كل من قادة البلدين الحاجة لتكوين تحالف سري فيما بينهما[3]، ومن هنا تم اتفاق عام 1958م، على تعاون شامل ما بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية والذي تطور إلى اتفاق رسمي ثلاثي باسم (ترايدنت) أي الرمح ذي الثلاث شعب بعد أن انضمت إليها المخابرات الإيرانية (السافاك). وقد سمح ذلك الاتفاق للموساد بجمع المعلومات الاستخبارية وتتبع حركات ونشاطات السوفيات في تركيا ودول الجوار الجغرافي، تدريب العملاء السريين الأتراك على أساليب وفنون التجسس المضاد، وكيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل[4].

قامت تركيا بشراء أسلحة إسرائيلية وفي 1974، وهي عبارة عن دفعة صواريخ كافير المطورة، ورشاشات خفيفة ومدافع لقواتها البرية، كما وقامت تركيا بتعيين مستشار عسكريا لها في إسرائيل بهدف تبادل المعلومات

---

[1] رائد محمود أبو مطلق، **مرجع سابق**، ص 59.

[2] ستييف والت، **مرجع سابق**.

[3] عوني عبد الرحمن السبعاوي، **مرجع سابق**، ص 153.

[4] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 385.

وتقوية العلاقات العسكرية، وفي أواخر السبعينيات بدأ خبراء إسرائيليين وأتراك بتبادل غير معلن للمعلومات حول أهدافهما المشتركة ضد ما يسمى بالإرهاب ولاسيما حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان، والتي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية والأرمن والأكراد والمنظمات التركية المناهضة للسلطة المركزية التركية[1].

بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، حدث تعاونا أمنيا استخباراتيا بين البلدين من أجل مراقبة الأوضاع في لبنان، وقدمت إسرائيل وثائقا سرية لتركيا لوجود تعاون عسكري بين الجهات سابقة الذكر، إضافة إلى تسليم تركيا ناشطين أتراك موجودين في مخيمات فلسطينية داخل لبنان[2]. وفي سنة 1986 وقع الجانبين على برنامج تعاون سري بينهما دول تطوير الطائرات التركية من نوع f4 بكلفة 400 مليون دولار، وكذلك ما نشر عن علاقات مستشار الرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال وصهره "محمد بابيخامان" مع إسرائيل وقيامه بزيارات سرية عدة لتل أبيب وعقده صفقة شراء قطع غيار أجهزة إلكترونية إسرائيلية لطائرات التركية[3].

وفي نوفمبر 1989 وقعت اتفاقية التعاون بين سلاحي الجوي التركي والإسرائيلي، والتي تمحورت حول عدة نقاط منها[4]:

1.التعاون بين تركيا وإسرائيل في البعد الجوي، وبخاصة في تدريب وتبادل المعلومات.

2.التعاون في مجال تحسين الطائرات التركية وتطويرها، بخاصة طائرات (phantom 5) بعد الخبرة التي حققتها إسرائيل في تحديث هذه الطائرة لتعرف هذه الطائرة باسم (korns 2000).

3.السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي للاستطلاع.

في أوائل أوت 1993 التقى وزير الدفاع التركي نفزات إياز ورئيس أركان الجيش التركي دوغان غوريش وقائد سلاح الجو التركي خالص برهان، بقائد السلاح الجوي الإسرائيلي هرزي بودينغر في زيارة سرية قام بها إلى أنقرة، بهدف إيجاد التعاون المشترك ضد حزب العمال الكردستاني حيث وفر قائد السلاح الجو الإسرائيلي معلومات تركيا حول قواعد الحزب العمل الكردستاني في سهل البقاع اللبناني[5].

تطورت شبكة اتصالات ومجالات التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، ففي أفريل 1991 قام قائد الجو الإسرائيلي بن نون Ben Nun بزيارة تركيا، يرافقه رؤساء شعبة المعلومات والتدريب والتسلح لاستكمال

---

[1].Danhwart aruntow,**Turkey amerikan foratten alluy, newgo.rk**, 1987,p114.

[2] محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية، **مرجع سابق**، ص 17.

[3] عوني عبد الرحمن السبعاوي، **مرجع سابق**، ص 153.

[4] يسري عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص 22.

[5] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 205.

الإجراءات المتعلقة بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي. كما وصلت طائرات F16 وطائرات استطلاع متقدمة، لترابط في منطقة ديار بكر بالقرب من الحدود التركية العراقية، وقد تم طلاء الطائرات بلون سلاح الجو التركي إمعانا في التمويه، وفي المقابل انتقل سرب من طائرات سلاح الجو التركي ليرابط في قاعدة رامات دفيد شمال إسرائيل[1].

كما سجلت زيارة تانسو تشيللر رئيسة حكومة تركيا في نوفمبر 1994 توقيعا لاتفاق حول التعاون لتبادل المعلومات الأمنية ومكافحة الإرهاب منها[2]:

1. مكافحة تهريب المخدرات عبر أراضي إحدى الدولتين.
2. تبادل المعلومات واتخاذ التدابير الأمنية لحماية المواطنين ضد الممارسات الإرهابية.
3. تبادل الخبرات التدريبية على وسائل مكافحة الجريمة.
4. تشكيل لجنة تركية إسرائيلية مشتركة تجتمع دوريا وتبحث في تنفيذ بنود الاتفاق وتطويره.

دخلت العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل مرحلة جديدة بعد عقد اتفاق التعاون الاستراتيجي 23 فيفري 1996م، فقد اعتبرت هذه الاتفاقية بطبيعتها تحولا نوعيا في العلاقات التركية الإسرائيلية، وأظهرت تركيا خلالها تخليها عن سياستها التي تقوم على الموازنة بين إسرائيل والعرب، كما أن هذه الاتفاقية جاءت الرغبة المتزايدة لدى الدولتين في تعزيز علاقتهما على نحو يضمن لتركيا دورا إقليميا بارزا، يزيد من فرص إسرائيل للهيمنة على المنطقة بما يتيح لها الضغط على مفاوضات السلام، وقد اشتمل هذا الاتفاق على عدة بنود أهمها[3]:

- إجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة، واستقبال السفن البحرية لكل من البلدين في موانئ البلد الأخر.
- القيام بدورات بحرية مشتركة للحيلولة دون وقوع أعمال عدوانية في الشرق الأوسط، كإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس الأمريكي في المنطقة.
- تقوم إسرائيل بتحديث وتطوير الطائرات المقاتلة التركية من طراز فانتوم F4، من خلال برنامج تبلغ تكاليفه 600 مليون دولار أمريكي.

---

[1] يسري عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص 22.

[2] محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 205.

[3] سمية حوادسي، **مرجع سابق**، ص 35.

- إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين يشمل نشاطه أنشطة الاستخبارات وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أية تحركات في سوريا وإيران وإقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه التحركات. استخدام الأفلام الوثائقية لكل دولة، وتلتزم إسرائيل بموجبه بتقديم صور الأقمار التجسسية لتركيا.
- التعاون الوثيق بين القوات الجوية التركية الإسرائيلية، حيث يسمح للسلاح الجوي في البلدين باستخدام المجال الجوي للبلد الأخر.

خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1996-1997 كانت إسرائيل تتبع أسلوب تسريع وتكثيف التعاون العسكري مع تركيا وقد تم توقيع 24 اتفاقا ومشروعا للتعاون العسكري بين البلدين أهمها[1]:

- ✓ مشروع تحديث الطائرات F4.
- ✓ مشروع تحديث الطائرات F5.
- ✓ تصنيع طائرة تدريب مشتركة دون طيار وأخرى بطيار بهدف المراقبة.
- ✓ مشروع مشترك مع إسرائيل وأمريكا لتطوير الصواريخ مضادة للصواريخ باترويت.
- ✓ تطوير الدبابة M60 والحصول على 600 دبابة جديدة (ميركوري).
- ✓ تغيير بنادق الجيش التركي بالبنادق الإسرائيلية (ريفال).
- ✓ توريد إسرائيل لتركيا أجهزة إلكترونية خاصة بالمراقبة الحدود ورادارات لطائرات F4.
- ✓ تقدير المخاطر كل ثلاثة شهور على المستويين الفني، وكل 6 أشهر على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان.
- ✓ تبادل المعلومات الاستخبارية والاتفاق على (كود) سري.
- ✓ التصنيع المشترك لطائرات F16.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، استمر التعاون التركي الإسرائيلي بحيث عقدت عدة مشاريع صناعية مشتركة بين البلدين منها القيام بعملية تحديث 170 دبابة تركية، وتزويد تركيا بصواريخ "جو-جو". كما تم إجراء العديد من التدريبات بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم التحضير للمناورات البحرية الثلاثية المعروفة باسم "عروس البحر" بين القوات البحرية التركية، الإسرائيلية والأمريكية. وفي نفس الوقت بدأت مناورات عسكرية بين سلاحي الجو الأمريكي، التركي والإسرائيلي، وقد استخدمت في هذه المناورات أنظمة "أكمي" إسرائيلية الصنع القادرة على بث الصورة الجوية مباشرة إلى غرفة القيادة.

---

[1] رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي.** (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص ص181، 182

بالإضافة إلى إنشاء مشروع صاروخي دفاعي لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي، وهو المشروع الذي وافقت عليه الإدارة الأمريكية[1].

مع وصول حزب العدالة والتنمية سدة الحكم عملت على إظهار الطابع غير المتشدد وكسب التأييد الغربي لها، خصوصا التأييد الأوروبي والأمريكي، لهذا فقد سعت إلى توثيق علاقاتها العسكرية مع إسرائيل باعتبارها بوابة للوصول إلى الدول الغربية، ولك من خلال إقامة وقعت تركيا مع إسرائيل في 2002 عقدا بقيمة 668 مليون دولار لتحسين 170 دبابة من طراز M60، كما قررت تركيا في أوت من ذات العام، شراء 50 طائرة قتال عمودية متقدمة من طراز .K.B طبقا لعرض مشترك قدمته شركتان روسية وإسرائيلية بقية 3.2 مليار دولار مقابل عرض قدمته شركة "بيل تكسترون" الأمريكية بمبلغ 4 مليار دولار، ومع ذلك ونتيجة لضغوط أمريكية في تركيا، وبعد زيارة نائب وزير الدفاع الأمريكي تم تفضيل العرض الأمريكي على الشركات الأخرى[2]. ومن هنا يتبين لنا أن العلاقات العسكرية الذي جمع تركيا وإسرائيل لم تتأثر مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في 2002، بل بقيت في نفس الدرجة مع مواصلة التدريبات وإتمام صفقات الأسلحة.

عقد اجتماع بين عبد القادر إكسو وزير الداخلية التركي، وتساحي هينبغي وزير الأمن العام الإسرائيلي في أنقرة في 24 ديسمبر 2003، تم خلاله التوقيع على مذكرة تفاهم حول التعاون الأمني العسكري، وطلب الوزير الإسرائيلي من تركيا أن تقوم بدور الوسيط لحل المشاكل بين إسرائيل وسوريا، وفي بداية ماي 2005 زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل، وقد اجتمع مع الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف ورئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون، وجرى الاتفاق على التعاون المشترك في العديد من القضايا الاستراتيجية المهمة، كان أهمها مواصلة التعاون العسكري بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم التأكيد على تطوير (17) مشروع مشترك بين تركيا وإسرائيل في مجال المشروعات العسكرية تقوم بموجبها تركيا بشراء معدات عسكرية من صنع إسرائيلي، مقابل أن تزود تركيا إسرائيل بالمياه[3].

في أول ديسمبر 2005 قام قائد القوات الجوية التركية بزيارة إسرائيل، واصطحب معه خمسة مسؤولين عسكريين، حيث قابل نظيره الإسرائيلي المارشال اليعازر شيكادي وفي الوقت نفسه قام رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس بزيارة أنقرة وبمقابلة نظيره التركي الجنرال حلمي أوزكوك، لمناقشة مشروعات ذات

---

[1] سمية حوادسي، **مرجع سابق**، ص 23.

[2] يسري عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص 130.

[3] محمود معين، **إسرائيل واختراق جبهة أسيا**، (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2009)، ص 103.

اهتمام مشترك مثل الإرهاب، وأنشطة إيران النووية، حيث وافقت كلا من إسرائيل وتركيا خلال المحادثات على استمرار التدريبات العسكرية المسماة بمناورات "حورية البحر المتمكنة"، واستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية لمراقبة الجماعات الإرهابية وأنشطتها في المنطقة[1].

وفي عام 2008، تواصل التعاون بين البلدين في أكثر من مجال، فقد تعددت زيارات المسؤولين العسكريين بين البلدين، سواء على مستوى وزير الدفاع أم على مستوى القوات الجوية والبحرية. بالإضافة إلى إجراء مناورات عسكرية وجوية وبحرية مشتركة مع إسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة، واستمر التعاون الاستخباراتي بين تركيا وإسرائيل بشأن الأكراد وغير ذلك[2].

في المنتدى الاقتصادي "دافوس" في جانفي 2009 ثار رئيس الوزراء رجب طيب أدوغان إثر التعليقات للرئيس شمعون بيريز حول الحرب على غزة، بدأ وضحا أن العلاقات التركية الإسرائيلية تمر في مرحلة جديدة يشوبها الاضطراب. وقد تسبب رفض إسرائيل بقيام أردوغان بزيارة رسمية إلى قطاع غزة في سبتمبر 2009 بردود فعل عنيفة. كرد فعل على ذلك ألغت أنقرة مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي التدريبات السنوية التي كان مزعما إجراءها في أكتوبر 2009، والتي تقيمها تركيا سنويا بالاشتراك مع إيطاليا والولايات المتحدة وقوات الناتو، وقد انتهى الأمر بدعوة الولايات المتحدة إلى إلغاء التدريبات كلها نتيجة الموقف التركي[3].

من خلال ما سبق نجد أن العلاقات العسكرية التركية–الإسرائيلية وصلت إلى أعلى درجاتها في فترة حزب العدالة والتنمية، فقد شهد خلال هذه الفترة التعاون في مختلف مجالات التعاون الاستخباراتي والأمني، ومن خلال ذلك تمكنت تركيا من تحديث جيشها، كما تمكنت إسرائيل من الحصول على دخلا ماليا مهما من خلال الصفقات العسكرية مع تركيا وبالتالي إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي، فالعلاقات العسكرية التي جمعت البلدين لم تتأثر بالعلاقات السياسية إلا في 2010 حين أغلقت تركيا المجال الجوي التركي أمام الطيران العسكري الإسرائيلي، ويرجع ذلك إلى المناوشات التي حدثت بين الساسة الأتراك والإسرائيليين خلال وبعد مؤتمر دافوس الاقتصادي 2009، بالإضافة إلى حادثة أسطول الحرية2010، ورفض إسرائيل تقديم الاعتذار لتركيا، ورغم كل ذلك إلا أن حاجة كل من الدولتين إلى بعضهما البعض سوف يؤدي بهما إلى تغاضي كل الأمور التي من شأنها أن تعرقل تحقيق دوافع كل طرف من الأخر، فهاجس الأمني لدى إسرائيل في المنطقة يدفعها إلى تعزيز العلاقة مع إسرائيل، كما أن حاجة تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال مساعدة إسرائيلية ستدفعها كذلك إلى تعزيز العلاقة بينها.

---

[1] Dahle slutzky, **op cit**, p07.

[2] يسري عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 133.

[3] **المكان نفسه.**

المبحث الثاني: دوافع العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: دوافع تركيا من العلاقة مع إسرائيل

تتمثل دوافع تركيا من العلاقة مع إسرائيل في:

1.ممارسة الضغوط على النشاطات الإسلامية المختلفة في تركيا: تعتبر المصلحة الوطنية من أهم المتغيرات التي جاء بها المنظور الواقعي، واستنادا لذلك نجد أن المصلحة الوطنية لتركيا دفعت بها إلى إقامة علاقات عسكرية مع إسرائيل، فقد سعت تركيا إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال، وبخاصة بعد تسلم نجم الدين أربكان رئاسة الوزراء في تركيا، إذا رأت المؤسسات العلمانية في النشاطات الإسلامية تهديدا لتوجهاتها العلمانية وخطر على علاقاتها مع إسرائيل والغرب، لذلك ارتأت أن تعاونها العسكري مع إسرائيل يمنحها قوة لممارسة الضغوطات على تلك النشاطات، إضافة إلى أنه يمكن الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مقاومة الحركات الأصولية، فالتعاون التركي الإسرائيلي ازداد وثوقا بعد وصول أربكان إلى الحكم في الفترة الممتدة بين جوان 1996 وعلى يوم استقالته في انقلاب العسكر عليه في 18 جوان 1997، حيث ولأول مرة في التاريخ يدخل عامل العلاقات مع إسرائيل في الحسابات الداخلية للقوى السياسية التركية، فتوجهات أربكان الإسلامية وانفتاحه على العالم الإسلامي دفعت بالمؤسسة العسكرية التركية إلى توثيق العلاقات العسكرية مع إسرائيل، في خطوت تهدف إلى إحراج أربكان أمام الرأي العام التركي وأمام قواعده الحزبية والضغط عليه لإضعاف موقفه وتمهيدا لإسقاطه وهذا ما حصل، فكلما كان التجاذب التيار الإسلامي ممثلا في أربكان والمؤسسة العسكرية يتصاعد كان التعاون التركي الإسرائيلي يزداد توثقا[1].

2. التصدي لنشاطات حزب العمال الكردستاني: عانت تركيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا وبشريا من العمليات العسكرية التي شنها حزب العمال الكردستاني على المؤسسات التركية المختلفة خلال عامي 1984-1995 والتي ترتب عليها خسارة أكثر من 20 ألف ضحية، وتدمير أكثر من 2.000 قرية، ونفقات سنوية تقدر بـ6-8 مليار دولا أمريكي، لذلك كان من جملة أهدافها الرئيسية من وراء التعاون العسكري مع إسرائيل، الاستفادة من خبراتها الفنية والأمنية والعسكرية والمعلوماتية لتحد من نشاطات ذلك الحزب[2].

3.ممارسة الضغوطات على الدول المجاورة: عانت تركيا من مشاكل عديدة ومعقدة مع دول جوارها وخاصة مع سوريا والعراق وإيران واليونان، وروسيا، جعلها في وضع صعب، وتعود أسباب الخلافات بين تركيا وسوريا

---

[1] هشام فوزي عبد العزيز، "دور التحالف التركي الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي"، **مجلة البصائر**، ع2، (سبتمبر 2000)، ص ص 23-29.

[2] هشام فوزي عبد العزيز، **العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية**، بحث غير منشور، ص6.

حول الحدود واستيلاء تركيا على لواء الإسكندريون السوري عام 1939، بالإضافة إلى الادعاء التركي القائل بأن سوريا تدعم حزب العمال الكردستاني عسكريا ولوجستيا، إضافة إلى مخاوف التركي من التعاون العسكري السوري مع اليونان، أما خلافها مع إيران فيتمثل في إتهام تركيا بأن هذه الأخيرة تدعم النشاطات الإسلامية في تركيا، أما العراق فهناك خلافات حول توزيع مياه الدجلة، إلى جانب اتهامه لأنه يدعم حزب العمال، فيما تجسد الخلاف مع روسيا حول المرور والمضائق، والتنافس على الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى، وفيما يتعلق بخلافات تركيا مع اليونان فيتمثل في الخلاق حول بحر إيجة، وقضية قبرص، والاتهام بدعم اليونان لحزب العمال الكردستاني. ونظرا لتعدد مشكلات تركيا مع دول جوارها وتعقدها، فقد رأت أن تعاونها العسكري مع إسرائيل سيجعل منها قوة قادرة على مجابهة أي دولة في حالة حدوث نزاع عسكري معه[1].

4.تحديث وتطوير جيشها: من أهم أولويات استراتيجية التركية نجد تقوية قدراتها العسكرية، وإسرائيل تعد المصدر الأكثر استقرارا لتزويد تركيا بالسلاح، وهذا راجع إلى أن الولايات المتحدة هي أحد مزودي إسرائيل بالسلاح، وعلى الرغم من أنها تعاني من ضغط اللوبي الأرمني واليوناني على تزويد إسرائيل لتركيا بالسلاح، إلا أن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الدفع بالتعاون التركي الإسرائيلي إلى الأمام، كما أن أوروبا وعند حصول إلى احتكاك بين اليونان وتركيا تلجأ إلى وقف تصدير السلاح لتركيا، وبالتالي فإسرائيل هي المصدر الدائم والمستمر الذي يزود تركيا بالسلاح وكل التقنيات الحربية.

ترى تركيا بأنها تستطيع التغلب على مشاكلها الداخلية والخارجية من خلال تطوير وتحديث جيشها ليصبح قادرا على مواجهة تلك المشاكل بفاعلية، فقد وضعت تركيا خططها العسكرية لتطوير جيشها وتحديثه ليصبح قادرا على أن يكون في طليعة الجيوش في منطقة الشرق وحتى على المستوى العالمي، وعليه فإن أهم ما جاء في تلك الخطط المستقبلية، إنفاق نحو 150 مليار دولار أمريكي لتحديث الجيش التركي خلال 25 عاما، ينفق من بينها 65 مليار دولار لتطوير سلاحها جوي، و60 مليار للقوات البرية، و25 مليار للقوات البحرية[2].

كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بتطوير وتحديث الجيش التركي لأن 80 من أسلحته مصدرها منها، وقد واجهت تركيا صعوبات في الحصول على الأسلحة الأمريكية المتطورة نظرا لاعتراضات جماعات حقوق الإنسان الأميركية على تزويدها بالأسلحة وذلك لانتهاكها حقوق الإنسان منها، إضافة إلى اعتراض جماعات الضغط والمجموعات المعارضة لتركيا وبخاصة اليونانية التي عارضت بشدة تزويد تركيا بالأسلحة المتطورة[3].

---

[1] هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية، **مرجع سابق**، ص ص 07، 08.

[2] Amikan nachmani, The remarkable turkish israel tie, **middle east**, 1998,p 25.

[3] أفريم عنبر، **التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل في شرق أوسط متغير**، (القاهرة: الدار العربية، 1996)، ص 62.

5.تدعيم دورها الإقليمي: انطلاقا من متغير القوة في المنظور الواقعي نجد أن تركيا تعمل على أن تصبح قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تعزيز مصادر قوتها العسكرية والاقتصادية ونفوذها السياسي بطرح نفسها كطرف فاعل في أي ترتيبات حالية أو مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط، ويظهر ذلك من اعتبار تورغوت أوزال أن "تركيا أقوى دولة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن، وهي قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص ليس كشرطي للغرب في المنطقة بل أنها تتطلع إلى أن تكون في المستقبل القريب القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا والصين"[1].

ترى تركيا أن مساهمة إسرائيل في تحديث قواتها العسكرية سيجعلها مؤهلة لأن تساهم بفاعلية في المجال الإقليمي، أي في منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، هذا في ظل قوة اقتصادية تتمتع بها، وموقع استراتيجي مهم، ومن شأن ذلك ان يتيح لها القيام بدور إقليمي بارز في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك بهدف مواجهة الإرهاب الذي يتمثل في وجهة نظرهم "بالإسلام الأصولي"، ممثلا ببعض المنظمات الإسلامية المتطرفة في تركيا، ومنظمة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني، وحزب العمال الكردستاني، كما تسعى تلك الدول من وراء تعاونها الإقليمي إلى نشر الاستقرار والأمن، وحفظ التوازن الاستراتيجي ومنع انتشار الأسلحة غير التقليدية لدى الدول الأخرى غير تركيا وإسرائيل وبالذات الدول الإسلامية[2].

6.توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع إسرائيل: استنادا لمتغير المنظور البنائي "الهوية" نجد أن تركيا ونتيجة للهوية التي أقرها مصطفى كمال أتاتورك عليها، بأنها دولة غربية بدلا من كونها دولة إسلامية، وبالتالي فقد أخرجها من محيطها الأسيوي ووضعها في المحيط الأوروبي، ومن هنا أصبحت تركيا تعمل على إثبات هويتها من خلال سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ونتيجة للرفض الأوروبي لانضمام تركيا للاتحاد، باعتبار تركيا دولة مختلفة دينيا وحضاريا وثقافيا عن المنظومة الأوروبية، أصبحت تركيا تسعى إلى توثيق علاقاتها مع إسرائيل.

فالأتراك يعتقدون أن تعزيز علاقاتهم مع إسرائيل يساهم في موافقة الاتحاد الاوروبي على انضمام تركيا إليها، وذلك يثبت علمانيتها، وعد تعصبها. فها هي دولة مسلمة تقييم علاقات طيبة مع دولة يهودية، فالأتراك يريدون بذلك العلاقات إرسال رسالة لأوروبا بأن انضمامهم إليها لن يهدد ناديهم المسيحي، وبالتالي يعتقد

---

[1] عماد الضميري، **مرجع سابق**، ص 4.

[2] ياسين أحمد القطاونه، **الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية1991**-2008، مذكرة ماجستير، (جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص64.

الساسة الأتراك أن حدوث أي توتر في العلاقات التركية الإسرائيلية، يمكن أن يؤثر في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لما يتمتع به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية من نفوذ على دول الاتحاد وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا[1].

7.استعادة أهميتها ومكانتها في السياسة الأمريكية: الولايات المتحدة الأميركية ولفترة طويلة اعتبرت تركيا مكملا شرقيا للدفاع الغربي، إلا أن أزمة الصواريخ الكوبية 1962، عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتحاد السوفياتي سحب صواريخه من كوبا مقابل سحب صواريخها من تركيا، هنا أدركت تركيا بأن أهميتها بدأت تقل[2]، كما أنه وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 وانتهاء الحرب الباردة شعرت النخبة التركية أن تلك الأهمية قد قلت لذلك فإنها قد رأت أن تطوير علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع إسرائيل سوف يعيد لها تلك الأهمية[3].

تركيا تعتقد أن إقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل سوف يدفع باللوبي اليهودي الموجود في المؤسسة الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية الكونغرس إلى الدفاع عن مصالح تركيا في ما يخص القرارات التي تصدر عن هذه المؤسسة، وبالتالي مواجهة كل من اللوبي الأرمني واليوناني اللذان يعتبران العدوان التاريخيان لتركيا.

المطلب الثاني: دوافع إسرائيل من العلاقة مع تركيا

تتمثل دوافع إسرائيل من العلاقة مع تركيا في:

1.فتح أسواق جديدة للمنتجات العسكرية الإسرائيلية في تركيا: انطلاقا من متغير البقاء لدى المنظور الليبرالي والذي هو مرتبط بالسعي نحو تحقيق أكبر عدد ممكن من المكاسب، نجد أن إسرائيل وبدافع الحصول على مكاسب، فقد عملت إسرائيل إلى توطيد علاقاتها العسكرية مع تركيا بهدف فتح أسواق جديدة لمنتوجاتها العسكرية والتي من شأنها أن توفر لها دخلا ماليا مهما في ظل توقعات بحصولها على معظم الصفقات العسكرية التركية لتحديث جيشها، وبالتالي فإن بيع الأسلحة والتكنولوجيا الإسرائيلية إلى تركيا سيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد في بعض جوانبه الرئيسية على تلك الصادرات، إضافة إلى ان هناك توقعات إسرائيلية بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيضها للدعم المالي المقدم لإسرائيل، وعليه تركيا ستكون عاملا إيجابيا للاقتصاد الإسرائيلي[4].

---

[1] سمية حوادسي، **مرجع سابق**، ص 106.

[2] ريز لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية (2003-2011)**، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011)، ص 28.

[3] إيان ليسر، "تركيا والغرب بعد حرب الخليج"، تر: ظافر قطمة، **مجلة الثقافة العالمية**، ع 54، (سبتمبر 1992)، 143.

[4] هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية، **مرجع سابق**، ص 09.

2.الاستفادة من المميزات العسكرية والاستراتيجية التي تتمتع بها تركيا: تتميز الأراضي والمياه والأجواء التركية بالاتساع والتنوع، إضافة إلى أنها مشابهة وقريبة لمثيلاتها في إيران وسوريا والعراق بحيث يمكن أن تستغلها إسرائيل لتدريب قواتها العسكرية، فقد عبرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية عن أبعاد اتفاقية التعاون العسكري التي يمنح بموجبها للطيران الإسرائيلي التدريب على الأجواء التركية بقولها: إنه يعطي فرصة نادرة لسلاح الجو الإسرائيلي للتحليق في الساحة الخلفية لسوريا[1].

تعمل إسرائيل على توثيق تعاونها المائي مع تركيا، وذلك بدافع الالتفاف ومحاصرة كل من سوريا والعراق، وبالتالي خلق نزاعات وتوترات بين سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة أخرى، وبالتالي عرقلة التطور العربي نحو التنمية الشاملة والوحدة، وخلق وسائل شد على حدود تلك الدول بإحداث صدامات مسلحة أو بالتسلل إلى داخله لإثارة وتعميق الصراعات الداخلية فيه[2].

3.الضغط على سوريا وإيران: رأت إسرائيل في سوريا، كما هو الحال بالنسبة لتركيا، عدوتها الرئيسية، لذلك سعت من خلالها تعاونها العسكري مع تركيا إلى الضغط عليها عسكريا ووضعها بين فكي الكماشة الإسرائيلية والتركية، وبخاصة بعد أن وزعت سوريا قواتها العسكرية على تلك الجبهتين لأنهما تشكلان خطر عليها[3]، وقد سعت إسرائيل من خلال ضغطها على سوريا وبمباركة أمريكية، إلى إجبارها على الدخول في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية وفقا للشروط الإسرائيلية والأمريكية للتسوية السلمية، وبهدف التنازل عن بعض مطالبها بشأن الجولان ووقف دعمها لحزب الله اللبناني، الذي أقض مضاجع إسرائيل، وتعتبر كل من إسرائيل وتركيا أن تحالفهما العسكري هو الرد المناسب على السعي السوري للحصول على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيمياوية[4].

أما بالنسبة لإيران، فإسرائيل ترى أن إيران قوة إقليمية قد تشكل خطر عليها وعلى تركيا نفسها خطرا، إضافة إلى أنها تسعى لمنافستهما إقليمية، وبخاصة أنها تمتلك عسكرية متقدمة وأسلحة كيمياوية، كما انها دولة مصنعة لأسلحة وبالذات الصواريخ البالستية، يضاف إلى ذلك أن إيران هي داعم رئيسي لحزب الله اللبناني، وعليه فإسرائيل ترى في تعاونها العسكري مع تركيا ورقة ضغط على إيران، من خلال الأراضي التركية لتكون قاعدة عسكرية للتجسس عليها، وإمكانية استغلالها لضرب المنشأة العسكرية الإيرانية، وذلك لأن

---

[1] مصطفى طلاس، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] ياسين أحمد القطاونه، **مرجع سابق**، ص ص 90، 91.

[3] أورى لوبراني، **العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربي**، (القاهرة: الدار العربية، 1997)، ص ص 11-21.

[4] هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية، **مرجع سابق**، ص 09.

القواعد العسكرية التركية تتيح لإسرائيل ضرب أية هداف عسكرية واقتصادية في إيران وبسهولة ويسر لقربها من الأراضي التركية[1].

4.الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية لتركيا: توجد في تركيا إمكانيات اقتصادية كبيرة تتمثل في الزراعة والمياه، وإسرائيل بأمس الحاجة للحصول على المورد الأخير، حيث جرت مفاوضات متعددة حول تزويد تركيا لإسرائيل بالمياه بطرق ووسائل متنوعة بالإضافة إلى أن إسرائيل تأمل بأن تصدر خبراتها الاقتصادية، وبخاصة الزراعية إلى تركيا حتى تجلب لها الفوائد المالية هذا بجانب السعي الدائم لتطوير التبادل التجاري بين البلدين[2].

تطمح إسرائيل أن تتغلغل اقتصادياً في جمهوريات آسيا الوسطى مستغلة الوجود التركي في هذه الجمهوريات وقيامها باستثمارات كبيرة هناك ولمواجهة ألمانيا التي تحاول الحصول على استثمار نفط أذربيجان وكازاخستان عبر إيران ولأن تدفق النفط الاذربيجاني عبر تركيا إلى البحر المتوسط يحقق الفائدة لتركيا وإسرائيل معاً إذ يوجد في تلك الجمهوريات احتياطي نفطي هائل قدرتها مصادر الطاقة الأمريكية بما يتراوح ما بين (90–200) مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد والذي يمكن أن يكون مصدراً محتملاً للطاقة التي تفتقر إليها إسرائيل[3].

5.تدعيم دورها الإقليمي: ترى إسرائيل أن توطيد علاقاتها العسكرية مع تركيا من شأنه أن يدعم دورها الإقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، إذ أن تلك العلاقة قد منحتها بطاقة دخول رسمية أخرى غير معاهدات السلام العربية الإسرائيلية إلى منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى عبر دولة إسلامية، كما ان تعاونها مع تركيا سيمنحها القدرة على طرح المشاريع المشتركة بينهما لتكون وفقا لرؤيتها، إضافة إلى سعيهما المشترك للتصدي للقوى الإقليمية الأخرى إيران سوريا ومصر والتي قد تحاول إيجاد نوع من التوازن الاستراتيجي مع تركيا وإسرائيل، وتعلق الأخيرة أمالها من خلال توطيد علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع تركيا أن تكون بوابة دخول لها إلى الدول الإسلامية في أسيا الوسطى، حيث الموارد الاقتصادية الهامة هناك بخاصة البترول وذلك لأن تركيا تربطها بتلك الدول علاقات دينية وتاريخية وقومية وجوار جغرافي[4].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 10.

[2] هيثم الكيلاني، الاتفاق التركي الإسرائيلي، **الحرس الوطني**، ، ع 204، (أكتوبر 1999)، ص 33.

[3] عبد الرحمن عوني السبعاوي، **مرجع سابق**، ص159.

[4] هشام فوزي عبد العزيز، **العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية، مرجع سابق**، ص 10.

المبحث الثالث: البيئة الدولية والإقليمية ودورها في العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: البيئة الدولية ودورها العلاقات في التركية والإسرائيلية

إن طبيعة العلاقات الدولية تتأثر بالعديد من العوامل، هذه العوامل تتشكل وفقا للوضع الداخلي والإقليمي والدولي، فالعلاقات التركية الإسرائيلية كسائر العلاقات الدولية تتأثر بالبيئة الدولية، فقد كان للقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، الدور الأبرز في دفع وتيرة العلاقات التركية الإسرائيلية.

1.الدور الأمريكي في العلاقات التركية الإسرائيلية: اتسمت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية بشيء من الثبات، إذ جمعت بينها روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة الاحتواء الأمريكية[1]، فقد انطلقت الولايات المتحدة في علاقتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق، وقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عدة ومحطات تنصت ورادار، فيما حظيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة إلى درجة أن قوتها البرية تتلقى الحصة الكبرى بين قوات الحلف الأطلسي، فعندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ ترومان مارس 1947 سارعت تركيا إلى الموافقة عليه في إطار سياسة الاحتواء[2]، ووقعت في نفس السنة معاهدة عسكرية وأخرى اقتصادية سنة 1948 مع الولايات المتحدة، وانضمت إلى حلف شمال الأطلسي ثم حلف بغداد عام 1955، ووافقت على مبدأ إيزنهاور عام 1957 لمواجهة المد القومي العربي والمعسكر الاشتراكي. من هنا يتبين لنا أن تركيا لعبت دورا مهما في مرحلة الحرب الباردة لخدمة الإمبريالية الأمريكية وحلف شمال الأطلسي ومعاداة المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر، ورغم أن العلاقات بينهما مرت أحيانا بفترات توتر لا سيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام 1974[3]. إلا أنها كانت ترتقي دوما إلى حالة أرقى وأمتن، خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدان في 10 جانفي 1980 التي أعطت دورا متميزا لتركيا على الصعيد العسكري والاستراتيجي في المنطقة[4].

---

[1] حسين دلي خورشيد، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، (سوريا: مكتبة الأسد، 1999)، ص 29.

[2] غي آنيل، **قانون العلاقات الدولية**، تر: نور الدين اللباد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص 75.

[3] Jean François bayât, **la politique extérieure de la Turquie les espérance déçus**, revue français .de science politique, 1981, p887

[4] نبيل حيدري، **تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945**، (دمشق: دار صبرا للطباعة والنشر، 1981)، ص 165.

بعد قرار بروكسل السلبي بشأن قبول طلب تركيا في عضوية في ظل الاتحاد الأوروبي، حرصت تركيا على توطيد علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة أكثر فأكثر، بغية الحصول على مساعدتها في مواجهة المشاكل المختلفة وللضغط على الدول العواصم الأوروبية للتخفيف من حدة عارضتها لدخول تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، وقد وضعت الولايات المتحدة بكل ثقلها لدعم تركيا في هذه المسألة رغبة منها في أن يكون ذلك مكافأة لها على ولائها للغرب ومصالحه[1].

كما رغبت تركيا أيضا في الحصول على الدعم الأمريكي في قضايا سياسية تخصها، مثل قضية الأرمن، والقضية القبرصية، وبالتالي فقد تحركت تركيا لخدمة الأهداف الاستراتيجية في المنطقة التي تتمحور حول ضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة وضمان تجنب الصراعات في المنطقة التي من شأنها أن تهدد المصالح الأمريكية[2]. ومن هنا نجد أن الولايات المتحدة بموقفها هذا تخشى من تحول تركيا عن الغرب باتجاه الشرق، الأمر الذي يهدد مصالحها ويهدد الوجود الإسرائيلي في المنطقة.

في كثير من الأحيان تتحرك تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بصورة مشتركة في أكثر من قضية ومحور سواء في الشرق الأوسط إي توطيد التحالف العسكري التركي الإسرائيلي، أو في البلقان إي بشأن قضية كوسوفو وقبلها البوسنة والهرسك، أو في أسيا الوسطى بخصوص النفط ومشاريعه إضافة إلى قضية كاراباخ المتنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا، ولعله أكبر مثال على ذلك هو أنه عندما تصاعدت بين تركيا وسوريا في أواخر التسعينيات، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقوفها بجانب تركيا حيث قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية: "إننا قلقون لأن هناك إرهابا موجها ضد تركيا وينبثق من سوريا، وأعتقد أن من المفيد التذكير بأن تركيا حليف للولايات المتحدة في الناتو ولنا علاقات مميزة معها وستقف مع تركيا"[3].

العلاقات التركية الأمريكية في الواقع علاقات استراتيجية، دائما ما تكون مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف للأخر في تحقيق تطلعاته، وما يعكر العلاقات التركية الأمريكية أحيانا، تلك التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين الأمريكيين فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأسلوب العسكري الذي تنتهجه المؤسسة العسكرية ضد أكراد تركيا.

أما بالنسبة للعلاقات الإسرائيلية الأمريكية نجد أن تحالف إسرائيل قديم ويزداد صلابة وقوة مع الإرادات الأمريكية المتعاقبة، حيث اتخذت هذه الإدارات على اختلاف برامجها موقف مساند لإسرائيل منذ لحظة

---

[1] فكري محمد علي، "مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، **مجلة الحرس الوطني**، (نوفمبر 2005)، ص 46.

[2] عثمان كامل، "تركيا والشرق الأوسط الفرص والمخاطر"، **مجلة الدفاع**، ع 133، 1997، ص 22.

[3] **جريدة السفير**، العدد الصادر بتاريخ: 1996-06-07.

ميلادها، غير أن ذلك التحالف ظل مموها حتى حققت إسرائيل انتصارها في حرب جوان 1967، فخرج التحالف إلى النور ووقعا الطرفين على اتفاقية عام 1970. والتي تعهدت الولايات المتحدة بموجبها أن تدعم الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وأن تمدها بكل التفاصيل والمخططات والموارد لإحداث نقلة حضارية بتلك الصناعات، ثم جاءت فكرة التعاون الاستراتيجي بينهما عام 1981، وشجعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في تلك الفترة على اجتياح لبنان عام 1982[1].

بالنسبة للعلاقات الإسرائيلية الأمريكية نجد أنها علاقات غير عادية بين دولتين كل شيء بينهما مشترك، وذلك مقارنة بعلاقة البلدين مع باقي دول العالم، فإسرائيل تحظى بأهمية استراتيجية لا نظير لها لدى الولايات المتحدة الأمريكية والأمر ذاته ينطبق على إسرائيل[2]، وقد ساعد في زيادة متانة هذه العلاقات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة المسيطر على الساحة السياسية والإعلامية هناك في أمريكا.

لقد قامت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مع بروز النظام العالمي الجديد في عالم ما بعد الحرب الباردة، على ثلاثة مبادئ رئيسية: الأول سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، والثاني عملية السلام العربية، الثالث دعم التعاون التركي الإسرائيلي ليصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي[3].

وفيما يتعلق المبدأ الثالث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شجعت إقامة التحالف الإسرائيلي التركي، ويتضح ذلك من خلال التصريحات الأمريكية الرسمية، فقد أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "نيقولاس بيرن" Nicolas Burn " أوائل عام 1997 بأن الإدارة الأمريكية ترحب بهذا التعاون الوثيق بين تركيا وإسرائيل[4]، وبين التحدث أنه من الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة أن تقوم تركيا وإسرائيل بتطوير تعاونهما العسكري وعلاقتهما السياسية، وإذا لم يعجب ذلك بعض الدول العربية فإن ذلك يعود لطرفي هذه العلاقات أي تركيا وإسرائيل، وعندما زار "مسعود يلماظ" رئيس الوزراء التركي الأسبق "واشنطن" في أعقاب تشكيله للحكومية التي خلفت حكومة أربكان في شهر جويلية 1997، التقى الرئيس الأمريكي "بيل كلنتون"، الذي استقبله استقبالا حارا، وأكد له أهمية تركيا كحليف يعتمد عليه، وأن تركيا هي أحد أعمدة الاستراتيجية الأمريكية الشرق الأوسطية[5].

---

[1] عبد الرحمن رشدي الهواري، التحالف الاستراتيجي العسكري بين إسرائيل وأمريكا وتركيا، **مجلة الدفاع**، ع 119، (جوان 1996)، ص 53.

[2] حميد حمد السعدون، **الغرب والإسلام والصراع الحضاري**، (عمان: دار وائل، 2002)، ص 32.

[3] عزار بنجو وآخرون، "التحالف التركي الإسرائيلي"، **جريدة الحياة**، (13 سبتمبر 1997)، ص 38.

[4] دنيال بايبس،" محور جديد: بروز الوفاق التركي الإسرائيلي"، **جريدة البيان**، ع 125، (ماي 1998)، ص 120.

[5] ستيف كيترر، "تركيا تتجه نحو إقامة علاقات استراتيجية جديدة"، **مجلة النافذة**، ع2، (مارس 1998)، ص 65.

تتمثل الأهداف الأمريكية في سعيها لإقامة الحلف الإسرائيلي التركي في تنفيذ مبادئها السياسية العامة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وبخاصة تنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، واستمرار عملية السلام العربية، وضمان المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وتوفير الأمن والاستقرار والتصدي للحركات الإرهابية من وجهة نظرها[1].

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية على إثر اعتراض بعض الدول العربية على إجراء مناورات مشتركة أمريكية تركية إسرائيلية: "أن تقوية التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل كانت دوما من الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة، وأن إسرائيل صديقة حميمة وحليفة قوية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن تركيا صديقة وحليفة، ومن الطبيعي أن تتعاونا عسكريا، ويسر الولايات المتحدة في أن تشارك في هذا التعاون ... وإذا لم يعجب ذلك بعض الدول العربية فهذا لا يهم، لأن إسرائيل بحاجة إلى مساندة واسعة، ويسعدنا أن إحدى حليفاتنا في الأطلسي ترغب المساندة". من خلال ما سبق يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت داعم الحلف الجديد وذلك للاستمرار في استنزاف العرب.

كان لتأثير الولايات المتحدة على العلاقات التركية الإسرائيلية إيجابيا دائما، ولصالح استمرار هذه العلاقات وكان هذا الأمر واضحا في عدة مناسبات أهمها:

- المشاركة في المناورات التي تجمع تركيا وإسرائيل، فبدعوى تخفيض النفقات العسكرية عن تركيا تخطط الولايات المتحدة لتغطية هذا العجز عن طريق دفع إسرائيل لتقديم مساعدات عسكرية لتركيا، وترمي هذه الجهود الأمريكية إلى إلقاء تركيا كلية في أحضان إسرائيل بحجة الحد من المساعدات الخارجية، وانخرطت الولايات المتحدة مباشرة في جلسات الحوار الاستراتيجي التركي الإسرائيلي[2].
- تمويل الولايات المتحدة لمشاريع التعاون العسكري التركي الإسرائيلي للرفع من مستوى التعاون الاستراتيجي بينهما، ويبرز في هذا الأمر تشابه وضعية إسرائيل وتركيا الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة[3].
- من أجل توثيق التعاون التركي الإسرائيلي اعتادت الولايات المتحدة أن يكون سفيرها في أنقرة يهوديا، وذلك لقدرة السفير اليهودي تفهم حاجات إسرائيل من أنقرة.

من الواضح أن علاقات تركيا بإسرائيل تأثرت بالدور الأمريكي الداعم باتجاه العلاقات بينهما، فقد كانت علاقات تركيا بالولايات المتحدة تشهد تحسنا في حال تحسن العلاقات التركية الإسرائيلية، والعكس صحيح

---

[1] جنكيز تشاندرا، "التقارب التركي الإسرائيلي"، **شؤون الأوسط**، بيروت، ع 51، (ماي 1996)، ص37.

[2] جهاد عودة، "التحالف العسكري التركي الإسرائيلي"، **السياسة الدولية**، ع 153، (جوان 2003)، ص ص 325-329.

[3] هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات، 1996)، ص 51 ،52.

ويعود ذلك بالدرجة الأولى العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية.

مع مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا 2002، بدأت تركيا بانتهاج سياسة جديدة تحاول فيها الخروج من عباءة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وتنفيذ استراتيجية تخدم المصالح التركية قبل كل شيء فبعد طرح الولايات المتحدة لمشروع الشرق الأوسط الكبير بداية 2004، حاولت تركيا طرح مشروع بديل هو الاتحاد الشرق الأوسطي، وقد تم ذلك فعلا خلال اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق في الكويت في 14 فيفري 2004، حيث دعا "عبد الله غول" وزير الخارجية التركي آنذاك، دول المنطقة إلى تشكيل المنظومة أمنية واقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الأوروبي تضم معظم دول الشرق الأوسط في إطار الاتحاد الشرق الأوسطي[1].

أفرز هذا المنطلق التركي الجديد توترا في علاقات تركيا مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، بسبب اختلاف المصالح في عدة قضايا، أهمها رفض تركيا لاستخدام أراضيها خلال الغزو الأمريكي للعراق، حيث قال في هذا السياق رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان التركي: "لقد تحول الاحتلال الأمريكي لإبادة جماعية للعراق" ، ومن أسباب عدم التوافق التركي الإسرائيلي هو أن غايات إسرائيل أكبر المستفيدين من تقسيم العراق كما أن الولايات المتحدة تعمل في هذا الاتجاه[2].

إن السياسة الأمريكية في العراق الداعمة للأكراد في التركمان، كانت قد ساهمت في توتر العلاقات التركية الأمريكية خاصة بعد الهجوم الأمريكي على منطقة "تل عفار" قرب الموصل، الأمر الذي أثار حفيظة الساسة الأتراك مما جعل الولايات المتحدة توقف عملياتها العسكرية في المناطق التركمانية، ومع ازدياد عمليات حزب العمال الكردستاني انطلاقا من شمال العراق ردا على الهجمات وحل الأزمة دبلوماسيا، دخلت العلاقات بين تركيا وكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة جديدة من مراحل التوتر، وفي هذا الإطار قال الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" بعد تصويت البرلمان التركي يتيح الهجوم على عناصر حزب العمال في شمال العراق "نقول لتركيا بوضوح أنه ليس من صالحها إرسال المزيد من القوات إلى شمال العراق باعتبار أن لديها قوات فعلية فوق أرض هذا البلد"[3]، فانطلاق تركيا لحملة عسكرية شمال العراق يعني مواجهة

---

[1] رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] ياشار حجي أوغلو، "تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير"، **شؤون الأوسط**، ع 116، (خريف 2004)، ص 113.

[3] كينيك أوغلو، **صحيفة حريت التركية**، العدد الصادر بتاريخ 10 فيفري 2009.

مباشرة بين حلفاء أمريكا، تركيا والأكراد، مما سينتج فوضى سياسية في منطقة تعد أكثر المناطق العراقية استقرار مقارنة مع باقي المناطق[1].

أدعى تصاعد الخلافات السياسية بين تركيا وإسرائيل إلى ضغطت الولايات المتحدة على تركيا من أجل عدم تصعيد هذه الأزمة خاصة في ظل الحرب الإعلامية بين الطرفين، والتصريحات المضادة لساسة البلدين التي تعرضنا لها سابق، فقد طالبت الولايات المتحدة الطرفين بضبط النفس بعد حادثة "أسطول الحرية"، وكان إحدى أوجه هذا الضغط التوصية التي اتخذتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي المتعلقة بإدانة إبادة الأرمن في عهد السلطنة العثمانية، والتي سترفع لاعتمادها كقرار لمجلس النواب والشيوخ، فبدعم اللوبي الأرمني وعناصر من اللوبي اليهودي قرار أربعة نواب من أصل أرمني طرح مشروع القرار على الكونغرس في فيفري 2009[2].

لقد كان اللوبي اليهودي فيما سبق عائقا أمام اللوبي الأرمني في هذه المسألة، إلا أن موقف أدوغان من العدوان الإسرائيلي على غزة، وما تلاه من أحداث على غرار حادثة "دافوس" وحادثة "أسطول الحرية"، دفع بالأوساط اليهودية في الولايات المتحدة إلى تحذير أدوغان من عواقب موقفه المعادية لإسرائيل، حيث قال في هذا الصدد مدير إحدى المنظمات اليهودية الأمريكية "ديفيد هاريس" عن أدوغان: "أن شعبيته في بلده قد تزداد لكن موقفه خاطئ لن يخدم مصالح بلده"[3]، كل هذا يعد عاملا يزيد من توتر العلاقة بين واشنطن وأنقرة مما ينعكس سلبا على مجمل القضايا التي تربطهما، وكذلك على دور تركيا في الشرق الأوسط، إلا أن الولايات المتحدة غير مستعدة لخسارة تركيا، وذلك بإصرارها على استعادة العلاقات التقليدية مع أنقرة وإعادة العلاقات التركية الإسرائيلية إلى سابق عهدها.

إن الولايات المتحدة تتفهم تضحيات تركيا في بناء أمن أوروبا، ومسؤوليتها في الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، حيث يعتبر الأمن أهم ما تصدره تركيا لحلف شمال الأطلسي وقد أثبتت أحداث البلقان وأفغانستان هذا الطرح[4]، ففي بعض الحالات تنجح تركيا فيما تعجز عنه واشنطن، وهذا يثبت حاجة الولايات المتحدة الضرورية للدور الاستراتيجي التركي، وهذا ما جعل الرئيس الأمريكي باراك أوباما يعلن في بيان له وفي اتصال مع الرئيس ورئيس الوزراء التركيين يؤكد فيهما أنه من الضروري العمل المشترك بين أنقرة وواشنطن حول المصالح المشتركة بين البلدين، مشددا في الوقت ذاته على رغبته في تعزيز العلاقات التركية

---

[1] يسرا الشرقاوي، تركيا وأمريكا سياسة خارجية بملامح جديدة، **السياسة الدولية**، ع 171، 2008، ص 108.

[2] ستيف كيترر، **مرجع سابق**، ص 65.

[3] أسد أرسلان،" حلف شمال الأطلسي وموقع تركيا المستقبلي"، **شؤون الأوسط**، ع 116، (خريف 2004)، ص 127.

[4] يسرا الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص 120.

الأمريكية[1]. فالإدارة الأمريكية تدرك أهمية تركيا في القضايا الشائكة في الشرق الأوسط انطلاقا من الملف النووي، إلى العراق وأفغانستان، إلى آسيا الوسطى القوقاز وحرب واشنطن على الإهاب، وصولا إلى عملية التسوية السياسية والقضية الفلسطينية، فرغم الاستياء الأمريكي من السياسة الخارجية التركية اتجاه إسرائيل بعد حرب غزة وما تلاها من أحداث إلا أن واشنطن حريصة على إبقاء تحالفها مع أنقرة.

إجمالا يمكن القول أن للولايات المتحدة من أكبر الداعمين للعلاقات التركية الإسرائيلية، فتركيا تلعب دورا بارز في الاستراتيجية الأمريكية الشرق الأوسطية والذي لا يمكن الاستغناء عليه، ومنه فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدعيم العلاقات التركية الإسرائيلية من أجل تحقيق مصالحها من جهة ومصالح الحليف الإسرائيلي.

2. الدور الأوروبي في العلاقات التركية الإسرائيلية: لعبت الدول الأوروبية دورا مميزا في توثيق العلاقات والتعاون التركي الإسرائيلي، فقد لعبت دورا مميزا في هذه العلاقات كما كان الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن دول الاتحاد الأوروبي هي الأخرى كان لها نصيبها من تأثير هذه العلاقات عليها. خاصة وأن أهداف تركيا من علاقاتها من إسرائيل، هو استخدام النفوذ اليهودي الصهيوني في أوروبا في دوائر صنع القرار الأوروبي سواء تعلق الأمر بالحكومات الأوروبية أو بمؤسسات الاتحاد الأوروبي من أجل التأثير على مواقفهم فيما يخص قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. فالساسة الأتراك يعتقدون أن أي حدوث أي توتر في العلاقات التركية الإسرائيلية، يمكن أن يؤثر في مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، لما يتمتع به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من نفوذ على دول الاتحاد وعلى رأسها بريطانيا فرنسا وألمانيا.

مع سقوط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية على يد كمال أتاتورك، سعت تركيا إلى الاندماج في الغرب، وكثيرا ما تطلب الأمر إجراءات قاسية للتخلص من رموز المعارضة، وعملت الحكومات التركية المتتالية على بناء المؤسسات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المستوحاة من مجتمع الغرب، سعت الدول الأوروبية وخاصة الكبرى منها جاهدة منذ البدايات الأولى للحركة الصهيونية للضغط على سلطان الباب العالي من أجل منح امتيازات ليهود فلسطين وتسهيل الهجرة اليهودية، ولعل مرد كل ذلك هو التخلص من اليهود في أوروبا، وزعهم في قلب الأمة العربية والإسلامية لخدمة المصالح الغربية والأوروبية جزء منها، وقد تحقق مراد هذه الدول بإصدار بريطانيا وعد بلفور سنة 1917 واتفاقية "سايكس بيكو" سنة 1916 التي فصلت الوطن العربي عن الخلافة العثمانية وقسمته إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية، ثم جاءت بعدها اتفاقية "لوزان" التي وافقت فيها تركيا على إلغاء الخلافة، وأصبحت تركيا بموجب هذه الاتفاقية

[1] بيان للبيت الأبيض الأمريكي، الصادر بتاريخ 16 فيفري 2009.

التي وقعها أتاتورك، جزء من المخطط الأمني والاقتصادي والاستراتيجية الغربية والأوروبية في المنطقة، حيث كان اعتراف تركيا بإسرائيل جزء من هذه الاستراتيجية ثم دفع عجلة التعاون والارتباط بينهما إلى الأمام[1].

لقد كان الهدف من وراء ذلك دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، حيث يلعب التعاون التركي الإسرائيلي دورا بارزا في هذا المجال وهذا ما هدف إليه كل الاستراتيجيات الأوروبية وأخرها الاستراتيجية "الأورو متوسطية"، التي تنص على إقامة شراكة حيوية بين كل دول المنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط بما فيها إسرائيل وتركيا، والتي بدأت الدعوة لها بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وهذا من أجل تحقيق المصالح الأوروبية الطاقوية منها والأمنية في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد كرس مؤتمر برشلونة هذه النظرة الأوروبية التي تحاول دمج إسرائيل في المنطقة المتوسطية عبر بوابة الشراكة الأورو متوسطية والتعاون التركي الإسرائيلي نموذج في ذلك، وهذا لجعل الدور الأوروبي موازيا للدور الأمريكي في المنطقة تجثم على احتياطي بترول كبير[2]. بالإضافة إلى إعلاء أوروبا في جنوب المتوسط تحت مسمى الشراكة المزعومة بين الضفتين على الرغم من الخلاف التاريخي و الحضاري والديني بين الطرفين.

احتوى إعلان برشلونة على ثلاثة جوانب من الشراكة الأولى سياسية أمنية والثانية اقتصادية مالية والثالثة ثقافية اجتماعية وإنسانية والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق المصالح الأوروبية، دمج إسرائيل في كل المجالات مع دول الضفة الجنوبية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أشارت القناة السابعة الإسرائيلية في جانفي 2008، إلى أن الاتحاد الأوروبي بادر بمشرع تكنولوجي مشترك تشارك فيه إسرائيل وتركيا وبعض الدول العربية على غرار مصر والجزائر والمغرب[3].

كما أن مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي جاء به الرئيس الفرنسي "نيكولاس ساركوزي" في جوان 2008، يبدو أن مآله كمال المشاريع السابقة كونه وجه جديد لنفس الاستراتيجية الأوروبية الأورو متوسطية السابقة الذكر، ولأن أهدافه لم تتغير خاصة فيما يتعلق بموقع إسرائيل فيه، كونه لا يعد سوى إطارا جديدا للتطبيع مع إسرائيل دون التوصل لتسوية نهائية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الفلسطيني. ولعل أن ما يبرر ذلك تصريح رئيس الوزراء الفرنسي "فرانسو فيون" الذي قال فيه: "**لا يمكن لهذا الاتحاد أن يرى النور دون مصر وإسرائيل**"، في حين لاقى المشروع رفضا كليا من تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية التي ترى فيه محاولة أوروبية لجعله بديلا عن انضمامها للاتحاد الأوروبي.

---

[1] رنا عبد العزيز خماش، **مرجع سابق**، ص 75.

[2] عبد الفتاح الرشدان، **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات، 1998)، ص 57.

[3] عطية محمد، "اتفاق مصر وتركيا وإسرائيل على مشروع تكنولوجي"، **صحيفة الدستور المصرية**، ع 645، (خريف 2008)، ص 40.

اعتقدت تركيا أن تعزيز تعاونها مع إسرائيل سيساهم في موافقه أوروبا على انضمامها للاتحاد الأوروبي، فتركيا تريد بعث رسالة إلى الاتحاد الأوروبي بأنها دولة علمانية مسلمة تقيم علاقات تعاون مع دولة يهودية، وبذلك فهي لا تشكل تهديدا على ناديهم المسيحي[1]، إلا أن ذلك لم ينجح في إقناع الدول الأوروبية، ويبدو أنه لن ينجح لا في المستقبل القريب ولا البعيد وهذا ما عبر عنه المفكر التركي "جميل ميرتيش" الذي قال: "**لو حرقنا كل المصاحف، وهدمنا كل الجوامع، فسنبقى في أعين أوروبا عثمانيين والعثمانيين يعني الإسلام**"[2]. وذلك على الرغم من أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سوف يمنح مزايا للاتحاد، من خلال توسع النفوذ الأوروبي في الشرق الأوسط.

احتجت أوروبا بالانتهاكات التركية لحقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية، هذا الأمر دفع الدول الأوروبية إلى إلغاء مبيعات الأسلحة لتركيا، وفي المقابل شجع ذلك تركيا على تطوير صناعتها العسكرية والبحث عن المساعدة من إسرائيل التي لا تعير لمسالة حقوق الإنسان اهتماما في مبيعات أسلحتها[3].

مما سبق يتبين لنا بأن الاتحاد الأوروبي أثر على تعزيز التعاون التركي الإسرائيلي، فتركيا تريد أن تجعل من علاقاتها مع إسرائيل بديلا عن مشاكلها مع قبرص واليونان في طريقها نحو الاتحاد الأوروبي، غير أن فشل هذا التوجه دفع تركيا إلى سلوك طريق ثالث يعتمد على عدم اعتناق الهوية الأوروبية بشكلها الشامل، بل توسيع هذه الدائرة لتشمل البيئة الإقليمية لتركيا بما فيها الجوار العربي الإسلامي[4]، مع عدم بقاء الخيار الأوروبي كأحد أولويات السياسة الخارجية التركية، بل الموازنة بين الخيار الغربي الإسرائيلي والخيار العربي الإسلامي وهذا ما شكلته استراتيجية حزب العدالة والتنمية، إلا أن أوروبا وعن غير قصد ساهمت في توطيد التعاون التركي الإسرائيلي خاصة في المجال العسكري لم تجد تركيا سبيلا إلا إسرائيل[5].

---

[1] سمية حوادسي، **مرجع سابق**، ص 106.

[2] محمد خواجة، المثلث العربي الإيراني التركي واقع وأفاق، **شؤون المتوسط**، ع 119، صيف 2005، ص 163.

[3] هاكان يافوز، **العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات، 2000)، ص 15.

[4] ستيفن كيرتز، "**تركيا تتجه نحو علاقات استراتيجية بعيدا عن أوروبا**"، تر: محمد على رجب، الحرس الوطني، ع 193، (أوت 1998)، ص 19.

[5] أدجار أوبلانس، الارتباط الإسرائيلي التركي، **الحرس الوطني**، ع 197، (ديسمبر 1998)، ص 60.

إجمالا يمكن القول أن تركيا سعت إلى إقامة علاقة مع إسرائيل من أجل إقناع الاتحاد الأوروبي بأن تركيا دولة علمانية تقيم علاقات مع دولة يهودية، وبالتالي قبول عضويتها في الاتحاد. ومن هنا نجد أن للاتحاد الأوروبي دور في تعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية، إلا أنه ونتيجة للرفض المتتالي من الدول الأوروبية لانضمام تركيا للاتحاد، بالإضافة إلى وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة جعلها تعمل على إعادة صياغة سياستها وتوجهاتها، فتماطل قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي جعلها تتوجه إلى الشرق وتعمل على أن تتصالح مع المحيط العربي الإسلامي، وتعمل على دعم قضاياه وخاصة القضية الفلسطينية، وبالتالي يتضح لنا أن الرفض الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد ساهم في تراجع العلاقات التركية الإسرائيلية.

المطلب الثاني: البيئة الإقليمية ودورها في العلاقات التركية والإسرائيلية

تأثرت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ نشأتها بالمتغيرات الإقليمية المحيطة بها، فقد مرت العلاقات بين الطرفين بمنحنيات هبوط وصعود، وفقا للعلاقات التركية مع باقي الأطراف الإقليمية خاصة العربية منها والتي تربطها بتركيا عدة عوامل، فبالإضافة إلى عامل الجوار الجغرافي هناك العامل الديني والثقافي، فعلى الرغم أن الأتراك والعرب عاشوا معا لمدة تزيد عن أربعة قرون في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية العربية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كان يشوبها القلق والسلبية والشك، وكانت الرؤية المتبادلة بين الأتراك والعرب في مقدمة العوامل التي أدت إلى انغلاق كل طرف علن الأخر، إلى حد جهل كل طرف بالأخر[1].

إن الأتراك يعتقدون أن العرب تآمروا في الحرب العالمية الأولى مع القوى الاستعمارية لتفكيك الإمبراطورية العثمانية وأدى ذلك في النهاية إلى وقوع العرب أنفسهم تحت الهيمنة الغربية، في المقابل يعتقد العرب ولاسيما في المشرق العربي أن الوجود العثماني في الوطن العربي كان استعمارا تحت شعار الدين الأمر الذي مهد الطريق للاستعمار الأوروبي، أي أن الخبرة التاريخية للعلاقات بين الجانبين مغلفة بالمرارة كما أنها وقعت فريسة تفسيرات تاريخية متناقضة[2].

بعد الحرب العالمية الأولى انطلقت النخب التركية الحاكمة في سياستها اتجاه الدول العربية من أنها نموذجا سياسيا طورته خصيصا ليناسب التطور السياسي والعقائدي والاقتصادي في المنطقة العربية، وقد

---

[1] هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات التركية العربية، مركز الإمارات للدراسات، **سلسلة الدراسات الاستراتيجية**، ع 6، ص 07.

[2] ويليام هيل، العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية، **المستقبل العربي**، ع 45، (نوفمبر 1982)، ص ص 70-84.

تحكم بالنظرة التركية تجاه الدول العربية خيار تركيا الاستراتيجي المرتبط بالغرب. فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعتف بإسرائيل في 28 ماس عام 1949، وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950، وفي إطار دوها في الأحلاف العسكرية (الأطلسي 1952، بغداد 1955) كثيرا ما مارست تركيا سياسة تجاه الدول العربية قوامها التوتر والضغط، كما حدث عام 1957م عندما حشدت قواتها العسكرية على الحدود السورية الشمالية في أعقاب المطالبة الواسعة في سوريا بالوحدة مع مصر، وتكررت هذه المواقف في أثناء إنزال القوات الأمريكية في لبنان بنقل هذه القوات من قاعدة "إنجرليك" التركية المباشرة وكذلك وقفت إلى جانب فرنسا ضد الجزائر في الأمم المتحدة عام 1958[1].

لم تسعى تركيا إلى إقامة علاقات إيجابية مع الدول العربية إلا مع بروز عاملين:

الأول: الأزمة القبرصية حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان في الجزيرة القبرصية بعدما وقفت معظم الدول الغربية مع اليونان.

الثاني: بروز دور النفط في السبعينيات وتأثيره على السياسة الدولية، وقد تزامن ذلك مع الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها تركيا.

في نهاية الستينيات تميزت السياسة التركية تجاه الدول العربية بعدة سمات أهمها:

- عدم التدخل في النزاعات العربية، وكذلك الصراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية.
- التوجه نحو إقامة علاقات إقليمية متوازنة مع الدول العربية على غرار علاقتها مع إسرائيل وإيران، وكانت سوريا هي الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة إذ أنها لا تعتف بالسيادة التركية على لواء الإسكندرون الذي سلبته تركيا بالاتفاق مع فرنسا عام 1939[2].
- تأييد المواقف الفلسطينية خاصة بعد حرب 1967 في قضية الصراع مع إسرائيل من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وإتباع سياسة إيجابية في هذا السياق بعد انضمامها لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1976.

على الرغم من التطور في العلاقات التركية العربية إلا أنها ظلت في دائرة الشك، ويرجع ذلك إلى البعد الغربي الذي يظهر بقوة في سياسات تركيا الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وإلى علاقاتها مع إسرائيل، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي واهتزاز موقع تركيا في الاستراتيجية الغربية، سعت تركيا إلى القيام بدور إقليمي أكثر فعالية.

---

[1] محمد السماك وآخرون، **العرب والأتراك في عالم متغير**، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1993)، ص 81.

[2] صبري سياري، "تركيا والشرق الأوسط"، **الدراسات الفلسطينية**، ع 31، (صيف 1997)، ص 29.

انطلقت السياسة التركية في التسعينيات تجاه العالم العربي والإسلامي من قضايا محددة وأهمها[1]:

- أن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي حول دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق إلى دو أكثر أهمية وشمولية وتعقيد في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.
- أن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج الي أفرزتها جعلت تركيا عنصرا أساسيا وجزء لا يتجزأ من لعبة الشرق الأوسط وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية في شمال العراق ونشوء نواة كيان كردي فيه يمس مباشرة الوضع الجيو أمني لتركيا.
- أن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل واعتراف بعض الدول العربية بدولة إسرائيل واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل، يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية وبخاصة العربية التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.
- أن النظام الشرق أوسطي الذي جاء بعد الحرب الباردة، هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية وبكونه امتداد للنظام العالمي الجديد المحكوم بالسيطرة الأمريكية، وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق الأوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالاستراتيجية الأمريكية.

تمثل التسعينيات عهد تحول علاقات في تركيا علاقات تركيا بالشرق الأوسط والغرب، في إدراك تركيا أنها تبتعد أكثر فأكثر عن أوروبا سياسيا مقابل الإحساس بإعادة اكتشاف ذاتها ضمن دائرة تشمل البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وإيران والعالم العربي، وباتت فئات واسعة من النخبة الفكرية والسياسية والعسكرية في المجتمع التركي ترى أن الاتجاه نحو المنطقة العربية لا يجب أن يقتصر على ما تحدده الاستراتيجية الغربية لأن ذلك يضعف من الدور التركي ولا يقويه ويجعله دورا تابعا[2].

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 2002 حاول تجسيد واستغلال دور ومكانة تركيا الجيوسياسية وفق ما تراه يحقق مصالحها القومية، ومن ذلك محاولتها حل جميع مشاكلها مع دول الجوار وتبني مواقف للتصالح وحل الأزمات حتى تتفرغ لتكون دولة محورية في المنطقة، وفقا لهذه الرؤية أعاد حزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان صياغة العلاقات الخارجية لتركيا على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزا إقليميا بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب الأوروبي عدد أكبر من الدوائر لا سيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتيكية، ثقافة وتاريخية ونعني هنا

---

[1] ياسين أحمد القطاونه، **مرجع سابق**، ص ص 52، 53.

[2] حسين دلي خورشيد، **مرجع سابق**، ص 43

الدائرة العربية الإسلامية والدائرة الآسيوية[1]. وبالتالي تميزت العلاقات التركية العربية خلال فترة حزب العدالة والتنمية بتحسن ملحوظا مقارنة بفترات سابقة.

بالعودة إلى البيئة الإقليمية وخاصة العربية وتأثيرها على العلاقات التركية الإسرائيلية، سوف نتعرض إلى تأثير كل من سوريا وإيران وتأثيرهما على العلاقات التركية الإسرائيلية.

1.الدور السوري في العلاقات التركية الإسرائيلية

شهدت العلاقات التركية السورية منذ الثلاثينات من القرن العشرين توترا ملحوظا، بسبب اتفاقية أنقرة عام 1921م، التي تنازلت فيها فرنسا كدولة انتداب على سوريا آنذاك عن أراضي سوريا لتركيا (أضنه ومرسين ولواء الإسكندرونة) فيما يشكل منطقة تدعى (كيليكا) وعلى إثر ذلك احتلت تركيا هذا الإقليم وضمته لها وسمته (هاتاي) خلافا لقرارات عديدة صدرت من عصبة الأمم آنذاك تقر بملكية سوريا لهذا الإقليم المهم والاستراتيجي والذي تبلغ مساحته 14000 كم2، ولا يزال هذا الملف أحد القضايا الحساسة في العلاقات التركية السورية[2].

خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي شهدت العلاقات التركية السورية العديد من النزاعات والصراعات، فأزمة نهر الفرات أحد الأزمات التي تساهم في تعميق الخلاف في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تمثلت هذه الأزمة في مشروع جنوب الأناضول الذي تقيمه تركيا على منابع نهري الدجلة والفرات، وأرادت تركيا من وراء هذا المشروع تعزيز هيمنتها على النهرين بشكل كامل، والانفراد الكلي باستثمارهما، مما يعني بوضوح تهديد مشاريع التنمية في سوريا في مجالات الزراعة وتوليد الطاقة، ونقص في الموارد المائية، وفي ظل التوتر السوري التركي هذا فقد تعاظم التقارب التركي الإسرائيلي في ظل كون إسرائيل أحد المستفيدين من هذا المشروع بشكل مباشر، وهذا ما أكده السفير الإسرائيلي في أنقرة قائلا: بأن تركيا ذات أهمية بالنسبة إلى موارد المياه في المنطقة[3]. ومن هنا يتبين لنا أن التقارب التركي الإسرائيلي من خلال مشاريع المياه، من شأنه أن يتسبب في توتر بين تركيا والدول المجاورة خاصة سوريا، فهذه المشاريع تشكل تهديدا للأمن المائي داخل الدول المجاورة.

---

[1] سعيدي السعيد، **مرجع سابق**، ص 473.

[2] صايل فلاح مقداد السرحان، **مرجع سابق**، ص 228 .

[3] هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، **مرجع سابق**، ص ص 65- 69.

هذا وقد توترت العلاقات التركية السورية بسبب القضية الكردية، وقد هددت تركيا سوريا 1998 بنشوب صدام مسلح معها إذا لم تضع حدا لنشاط حزب العمال الكردستاني، كما واتهم الرئيس السابق سليمان ديميريل سوريا عام 1996 في واشنطن بأنها تدعم الإرهاب في كل من لبنان والأراضي المحتلة[1]. ومن هنا يجدر الذكر أن تحسن العلاقات التركية الإسرائيلية من خلال توقيع اتفاقية 1996 ساهم في توتر علاقات تركيا مع الدول المجاورة خاصة سوريا.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة خلال عام 2002، كانت سوريا العنوان الرئيس لسياسة تصفير المشاكل التي انتهجتها تركيا في هذه الفترة، فقد تحسنت العلاقات التركية–السورية بشكل غير مسبوق، إثر الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا في عام 2004، ورد الرئيس التركي أحمد نجدت سيرز آنذاك بزيارة خلال عام 2005، كما دخلت تركيا كوسيط بين إسرائيل وسوريا في المفاوضات غير المباشرة التي جرت في اسطنبول في عام 2008، غير أن العدوان على غزة نهاية عام 2008 وبداية 2009، وما نتج عنه توتر في العلاقات التركية الإسرائيلية أدى ذلك إلى توقيف الوساطة[2].

تحسنت العلاقات التركية السورية من خلال عدد من القضايا الإقليمية، مثل التوافقات على الأكراد وسياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة والمصالحة الفلسطينية، فقد عمل البلدان على تأسيس مجلسا للتعاون الاستراتيجي الذي عقد اجتماعه الوزاري الأول في عام 2009، كما ألغتا تأشيرات السفر بينهما، وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة. وقام الجانبان في 27 أفريل 2009 ببدء أول تدريبات عسكرية برية مشتركة بين قوات الحدود. وفي نفس اليوم بدء التدريبات، تم توقيع اتفاقا للتعاون الأمني الثنائي لتعميق التعاون في قطاع الصناعات الدفاعية والعسكرية، وذلك على هامش استضافة إسطنبول المعرض الدولي للصناعات الدفاعية. وقد اعتبرت العديد من التحليلات هذه التطورات بمثابة تغير نوعي في اتجاه تعزيز التعاون الأمني السوري–التركي، ومراجعة العلاقات التركية الإسرائيلية[3]. ومن هنا يتبين لنا أن توتر العلاقات التركية الإسرائيلية ساهمت في تحسن علاقة تركيا بسوريا.

2.الدور الإيراني في العلاقات التركية الإسرائيلية

العلاقات التركية الإيرانية يمكن وصفها بأنها "ليست حميمة ولا عدائية" ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما، لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع "العثماني–الصفاوي"،

---

[1] رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سابق**، ص 85.

[2] سمية حوادسي، **مرجع سابق**، ص ص 121، 122.

[3] **المرجع نفسه**، ص 122.

وأسباب معاصرة تتعلق بالأيديولوجية السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة[1].

منذ الخمسينيات القرن العشرين تمتعت العلاقات التركية–الإسرائيلية–الإيرانية بتوافق عال، ودخلت الدول الثلاثة في تحالف لمواجهة الوحدة العربية، ومساندة الدعم الغربي الإسرائيلي، واستمرت العلاقات على هذا النحو حتى قيام الثورة الإيرانية على الشاه وسقوط نظامه عام 1979، وبالرغم من هذا التحول الجذري في النظام إلا أن العلاقات التركية الإيرانية لم تتأثر كثيرا بهذا التحول، ففي عهد نجم الدين أربكان تم التوقيع في أغسطس 1996 على إتفاقية بقيمة 20 دولار أمريكي لتوريد الغاز الطبيعي إلى تركيا، إلا أن العلاقات تحولت إلى نوع من التنافس والندية على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، لمد نفوذها على المستوى الإقليمي هذا من جانب، ومن جانب أخر حماية أنظمتهم السياسية الداخلية ضد التحدي الإيديولوجي الذي يمثله كل طرف على الأخر، وكانت اتفاقية التعاون التركية الإسرائيلية 1996 من أبرز الأسباب التي أثارت حفيظة إيران، وفي المقابل كانت تنظر تركيا بعين القلق إلى التجارب الإيرانية على صواريخ شهاب بعيدة المدى، ومحاولتها امتلاك القدرة النووية[2].

نجحت السياسة التركية خلال فترة حكومة حزب العدالة والتنمية –إلى حد ما– في تجاوز تاريخ التنافس والعداء مع إيران، خصوصا بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، لم يستتبع معه تراجعا حاد في العلاقات بين البلدين، ومع رفض تركيا الانضمام إلى الحظر الذي فرض على طهران، وإن ظل هناك تعارض إيديولوجي واسع بين تركيا العلمانية وإيران الإسلامية. لكن السياسة الخارجية التي تبناها أوغلو عمدت إلى تقليل الفجوة بين الجانبين، خاصة فيما يتعلق برؤيته لتجاوز الصراع المذهبي في المنطقة بين الشيعة والسنة[3].

واستنادا لما سبق سرع التقارب التركي الإيراني، حيث سعت تركيا للتقارب مع إيران بسبب عدم استقرار العراق، وخوفا من أن تفقد واشنطن سيطرتها، وتظهر قوى مناوئة لتركيا مؤيدة لإيران، وفي ظل الخلاف الإسرائيلي التركي حول الملف النووي الإيراني، وادعاء إسرائيل بأن إيران تدعم الإرهاب، فقد تضاربت مواقف تركيا وإسرائيل حول هذا الملف، فتركيا من أجل المحافظة على استقرار المنطقة تريد حلا دبلوماسيا، واحترام حق إيران في امتلاك برنامج النووي سلمي لغايات تنموية، في حين تريد إسرائيل أن توجيه ضربة عسكرية

---

[1] ياسين أحمد القطاونه، **مرجع سابق**، ص 60.

[2] رنا عبد العزيز خماش، **مرجع سابق**، ص ص 95 ،94.

[3] سمية حوادسي، **مرجع سابق**، ص 118.

لإيران على غرار ما حدث في ضربها للمفاعل النووي العراقي عام 1981، وضربها للموقع السوري في دير الزور في سبتمبر 2007، مما أدى إلى التقارب التركي الإيراني وتراجع العلاقات التركية الإسرائيلية[1].

إجمالا يمكن القول أن علاقات تركيا بالدول المجاورة لها من شأنها أن تتأثر بعلاقتها مع إسرائيل، فكلما كان هناك تقارب تركي إسرائيلي كلما أثر ذلك سلبا على التقارب التركي مع الدول المجاورة، إلا أنه ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى مقاليد الحكم أصبح هناك توازن في علاقات تركيا مع دول الجوار.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق نجد أن العلاقات التركية الإسرائيلية منذ بدايتها مرت بالعديد من التغيرات الهامة، فقد تراوحت العلاقات بين التقارب والتباعد، فمع اعتراف تركيا بإسرائيل سنة 1949م أقيمت علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية، تميزت هذه العلاقات خلال فترة الخمسينات بسرعة وتيرتها على جميع الأصعدة، أما خلال فترة الستينيات فقد شهدت فتور وذلك نتيجة لمساعدة إسرائيل للأكراد في شمال العراق، وإلى الصدمة التي تلقتها تركيا من الدول العربية من خلال موقف معارض لها تجاه القضية القبرصية. وهذا ما دفع تركيا إلى إعادة النظر في سياستها، وتحاول الموازنة في علاقتها بين العرب وإسرائيل، وهذا يظهر من خلال تأييد تركيا للعديد من القضايا العربية، كإدانة عدوان إسرائيل في حرب 1967م وهذا بدوره ساهم في توتر العلاقات بينهما، وانتهت بسحب تركيا سفيرها من تل أبيب. في فترة السبعينيات استمر التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية حيث وقفت تركيا سياسيا إلى جانب الدول العربية في حرب 1973م، كما اعترفت تركيا بمنظمة التحرير وفتحت لها مكتب في أنقرة، إلا أنه ومع معاهدة السلام الصرية الإسرائيلية رفع الحرج على تركيا في علاقتها مع إسرائيل، بحيث لم تعد الدولة المسلمة الوحيدة المقيمة لعلاقات مع إسرائيل. إلا أن التوتر الذي شهدته العلاقات السياسية بين البلدين لم ينعكس على العلاقات الاقتصادية والعسكرية التي جمعت البلدين وإنما كانت سريعة الوتيرة.

خلال فترة الثمانينات تحسنت العلاقات التركية الإسرائيلية باستثناء فترة اجتياح لبنان عام 1982م، حيث عارضت تركيا ذلك وطالبت إسرائيل بالانسحاب الفوري. كما اعترفت تركيا في نهاية هذه الفترة بفلسطين إلا أن ذلك ام يؤثر سلبا على العلاقات وإنما ساهم في تصعيد العلاقات من خلال تكثيف الزيارات الدبلوماسية بين الطرفين. وفي فترة التسعينيات ازدادت العلاقات التركية الإسرائيلية تطورا حيث تم خلال هذه الفترة توقيع اتفاقية 1996م والتي اعتبرت بمثابة تحالف استراتيجي بين تركيا وإسرائيل تشمل المجال العسكري والتجاري.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تصادم حاد ويرجع ذلك إلى الاستراتيجية الجديدة في سياسة تركيا الخارجية والتي تقوم على تصفير المشاكل مع دول

---

[1] رنا عبد العزيز خماش، **مرجع سابق**، ص 96.

الجوار، وبالتالي فقد عملت على الموازنة بين علاقاتها مع الدول وذلك من خلال اتخاذ مواقف محايدة تجاه العديد من القضايا، فقد تميزت العلاقات السياسية خلال هذه الفترة بالتوتر وذلك راجع إلى موقف تركيا من الأعمال الإرهابية التي قامت بها إسرائيل في قطاع غزة، بالإضافة إلى المشادات الكلامية التي حدثت في مؤتمر دافوس 2009م والتي زادت من التوتر بين الطرفين، بالإضافة إلى الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي حامل للمساعدات المتوجه إلى قطاع غزة والذي تسبب في مقتل 09 من ركاب الأسطول، وهذا ما زاد في توتر العلاقات التركية الإسرائيلية خاصة بعد رفض إسرائيل الاعتذار وتقديم تعويضات لأهالي المفقودين، انعكست هذه الأحدث على العلاقات العسكرية حيث أجلت تركيا إجراء المناورات الجوية المشاركة مع الولايات المتحدة وإسرائيل ودول من حلف الأطلسي والتي تعرف بـ"نسر الأناضول" في 11أكتوبر 2009م، فعلى الرغم من تصريح تركيا بأن استبعاد إسرائيل يرجع لأسباب فنية لا علاقة لها بالأمور السياسية، إلا أنها في الحقيقة يرجع سبب إلى التوتر السياسي في مؤتمر دافوس وكذلك بسبب حادثة أسطول الحرية.

على الرغم من التوتر الشديد في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، إلا أن كلا الطرفين لم يفكر إطلاقا بقطع العلاقات حفاظا على مصالحه، وظهر ذلك من خلال اجتماع كلا الطرفين في جنيف لبحث آلية الخروج من الأزمة، فعلى الرغم من كل الأزمات التي مرت بها العلاقات السياسية إلا أن ذلك لم يأثر على العلاقات الاقتصادية والعسكرية فقد كانت في تطور مستمر.

إن التقارب في العلاقات التركية الإسرائيلية لم يكن فجأة، فقد جمعت الطرفين العديد من الدوافع التي دفعت بهما إلى التقارب، فأبرز دوافع تركيا من العلاقة مع إسرائيل هو استخدام النفوذ اليهودي الصهيوني في أوروبا في دوائر صنع القرار الأوروبي سواء تعلق الأمر بالحكومات الأوروبية أو بمؤسسات الاتحاد الأوروبي من أجل التأثير على مواقفهم فيما يخص قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة لإسرائيل فهاجس الأمني الذي تعيشه إسرائيل في بيئة معادية لها يجعلها تعمل على التمسك بأي دولة مجاورة لها من شأنها أن تحسسها ولو بالأمان الجزئي.

البيئة الدولية والإقليمية لعبت دور في العلاقات التركية الإسرائيلية، بالنسبة للبيئة الدولية نجد أنه كان للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في توثيق العلاقات التركية الإسرائيلية، فتركيا تلعب دورا بارز في الاستراتيجية الأمريكية الشرق الأوسطية والذي لا يمكن الاستغناء عليه، ومنه فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدعيم العلاقات التركية الإسرائيلية من أجل تحقيق مصالحها من جهة ومصالح الحليف الإسرائيلي، كما لعبت الدول الأوروبية دورا في توثيق العلاقات التركية الإسرائيلية في بداية الأمر فرفض

أوروبا لبيع السلاح لتركيا بحجة حماية الأقليات جعل تركيا تلجئ إلى التعاون مع إسرائيل، كما كان الهدف التركي العلاقة مع إسرائيل هو الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولكن نتيجة لتماطل قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي جعلها تتوجه إلى الشرق وتعمل على أن تتصالح مع المحيط العربي الإسلامي، وتعمل على دعم قضاياه وخاصة القضية الفلسطينية، وبالتالي تراجع العلاقات التركية الإسرائيلية.

أما بالنسبة للبيئة الإقليمية والمتمثلة في الدول العربية نجد أن اتجاه تركيا نحو الغرب بدلا من الشرق، جعلها تقيم علاقات حسنة مع الغرب بما فيها إسرائيل، وعلاقات صراعية مع الشرق، ومع الصدمة التي تلقتها تركيا من الدول العربية من خلال موقف معارض لها تجاه القضية القبرصية، عملت تركيا على إعادة النظر في سياستها، حيث عملت على الموازنة في علاقتها بين العرب وإسرائيل، فقد تحسنت علاقات تركيا مع الدول العربية، خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية حيث بدأت العلاقات التركية السورية تتحسن في المقابل توتر في العلاقات التركية الإسرائيلية كما تحسنت علاقة تركيا مع إيران في ظل تراجع علاقة تركيا مع إسرائيل. وبالتالي فتحسن العلاقات التركية مع الدول المجاورة من شأنه أن يؤدي إلى تراجع العلاقات التركية الإسرائيلية.

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل التحديات الراهنة

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل التحديات الراهنة

المبحث الأول: التحديات التي تواجه العلاقات التركية الإسرائيلية

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى التحديات التي واجهت وستواجه كل من تركيا وإسرائيل في العلاقة مع بعضهما البعض، والتي يمكن أن تكون عائق أمام تقارب العلاقات بينهما.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه تركيا

تتمثل التحديات التي تواجه تركيا في علاقتها مع إسرائيل في:

1.وصول الإسلام إلى السلطة في تركيا: الإسلام هو الظاهرة الأهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تركيا، وخاصة الحياة السياسية، فقد شهد النظام السياسي في تركيا مراحل سيطر عليها التيار الإسلامي، ويعتبر هذا التيار من بين التيارات التي يمكن أن تشكل تحدي يأثر على العلاقات التركية الإسرائيلية.

ففي عهد الدولة العثمانية لعب خلالها الإسلام دورا كبيرا، بحيث كان يطبق على مختلف مجالات الحياة، كما أثر بدروره على علاقة الدولة العثمانية مع الحركة الصهيونية، إلى أنه ومع سقوط الدولة العثمانية ومجيء عهد الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك أصبحت تركيا جمهورية علمانية على النمط الغربي، حيث خاض حربا ضد كل مظاهر الأسلمة في تركيا، معتبرا أن الإسلام هو سبب ما آلت إليه الأمور في تركيا من انحطاط وتدهور، وحاول بناء جمهورية تركيا جديدة تقوم على مبدأ فصل الدين عن الدولة أو ما يعرف "بالعلمانية المؤسساتية.[1] وبالتالي تحسن العلاقات مع اليهود بمجرد سقوط الدولة العثمانية الإسلامية.

بعد وفاة أتاتورك في 1938م خلفه عصمت أينونو والذي قرر سنة 1945، والذي تزامن وصوله مع العزلة التي عاشتها تركيا وكذا الضغوط السوفياتية والتي اعتبرتها تهديدا بالغزو اتجهت الحكومة التركية بقيادة أينونو سنة 1945 إلى إعلانه عن إيمانه بالمبدأ الاقتصادي الحر مرورا بالتعددية الحزبية، والشيء الذي أثر فيما بعد قواعد اللعبة السياسية الداخلية حيث أعطى هامش المناورة للحركة الإسلامية مما أثر على الأيديولوجية العلمانية للدولة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، إلى جانب هذا نجد عامل العارضة الداخلية البرلمانية التي ازداد إصرارها على فسح المجال للحرية السياسية والاقتصادية، والتي التقت مع

---

[1] محمد طه الجاسر، **تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب**،(دمشق: دار الفكر،2002)، ص 250.

مطالب التيارات الدينية المتضررة كثيرا من قمع الدولة لها، حيث كان هذا التطور عاملا مساعد في عودة الإسلام إلى المسرح السياسي كمتغير مهم في التنافس على السلطة[1].

تلا ذلك عدة جولات من الانتخابات، الأولى في جويلية 1946 والتي فاز فيها الحزب الحاكم الذي أسسه أتاتورك وهو "حزب الشعب الجمهوري" برئاسة عدنان مندريس، وذلك بحصوله على نسبة 85% من الأصوات، أما في انتخابات 14 ماي 1950 فقد فاز فيها "الحزب الديمقراطي" المعارض بأغلبية مطلقة، مما حتم على حزب الشعب الجمهوري تعديل مبادئه العلمانية الكمالية ومراجعة أسسه التي أدت إلى هزيمته وذلك بإعادة الاعتبار للدين، حيث تم الإعلان عن إلزامية الدروس الدينية سنة 1950، كما تم فتح معهد للدراسات الإسلامية في جامعة إسطنبول[2].

في عام 1960 قام الجيش بالانقلاب على حزب مندريس، واتهامه بتخريب النظام العلماني لصالح الإسلاميين، علما بأن الحزب أصدر قانونا لحماية إرث أتاتورك وصادق على الانضمام للحلف الأطلسي، إلا أن الجيش كان يبحث عن موطئ قدم في النظام السياسي، وقد فرض ذلك من خلال إنشاء مؤسسة لها وضع دستوري وهي مجلس الأمن القومي[3]. ومنذ تشكيل هذا المجلس أصبح سيطرة المؤسسة العسكرية واضحة على مقاليد الحكم، وتم رفض الهيمنة على الأحزاب وخاصة التي تصنف أو تدعو للدين الإسلامي في البلاد، بحجة حماية الدولة والنظام العلماني.

في 15 أكتوبر 1961 تم إجراء انتخابات تمت بموجبها العودة إلى الحكم المدني، حيث فاز فيها حزب الشعب الجمهوري أما معارضه حزب "العدالة" الذي أسسه الجنرال المتقاعد "راغب كموش بالا" وصار على إثرها "جمال كورسيل" زعيم الانقلاب رئيسا للجمهورية، غير تأييد التيار الإسلامي لحزب العدالة أكسبه شعبية متزايدة مما جعل المؤسسة العسكرية تقوم بانقلاب أخر بقيادة الجنرال "كنعان أفرين" في سبتمبر 1980م، وخلال هذه الفترة وما سبقها بقليل لم تكن الحركة الإسلامية في تركيا تملك القدرة على الوصول إلى درجة الإسلام السياسي، إلى غاية مجيء الأستاذ الجامعي "نجم الدين أربكان" الذي أحدث ثورة في معادلة الإسلام السياسي في مواجهة الطغيان العلماني[4]، فنجم الدين أربكان يعتبر مؤسس الحركة الإسلامية في تركيا، فقد

---

[1] Gerard Gros, **Laicité in: 1etat de droit dans le mande arabe**,(paris: CNRS, 1997), p183.

[2] خليل إبراهيم الطيار، "الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا"، **دراسات إستراتيجية**، ع 99، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات، 2004، ص 29.

[3] رنا خماش، **العلاقات العربية التركية وتأثيرها على المنطقة العربية**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010، ص 139.

[4] جريدة السفير، أسبوعية جزائرية، ع 295،(14-20 ماي 2005)، ص 13.

أسس أربعة أحزاب وتم حظرها من قبل العسكر، وهي حزب الإنقاذ الوطني، وحزب النظام الوطني، وحزب الرفاه الإسلامي الذي وصل للسلطة 1995، وحزب الفضيلة الذي تم حظره عام 2000[1].

وفي إطار العلاقات التركية الإسرائيلية نجد أنه بمجرد إعلان تشكيل أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي للحكومة الجديدة، توترت العلاقات بين البلدين، وذلك راجع إلى أن شعارات أربكان خلال حملته الانتخابية عكست معاداة الغرب ومعاداة السامية، والمطالبة بتكوين أمم متحدة إسلامية، كما أنه وفي أول تصريحات له بعد توليه رئاسة الحكومة الجديدة ذكر أن حكومته ستدعم علاقتها بالدول الإسلامية، ووعد بتحسين العلاقة مع سوريا وإيران، وبأنه سيقوم بمراجعة الاتفاق التركي الإسرائيلي[2]، وأما التحدي الذي أبداه أربكان في وجه المؤسسة العسكرية، بدأ المد الإسلامي يخيف قادة الجيش وأنصارهم من العلمانيين، وأمام الوضع الراهن قام المدعي العام بدعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية مطالبا إياها بحل حزب الرفاه، بدعوى العمل على تغيير النظام العلماني في تركيا، وهذا ما حدث بالفعل تم حل الحزب ومنع زعيمه أربكان وعدد من رجاله من العمل السياسي لمدة خمس سنوات.

يعتبر وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر عام 2002، بمثابة مرحلة جديدة في تاريخ التجربة الإسلامية في تركيا، فهذا الحزب أحدث ثورة استراتيجية تعامل الحركة الإسلامية مع السلطة العلمانية في تركيا وخصوصا المؤسسة العسكرية منها، فقد حظي الحزب بنجاح كبير حيث حصل على 351 مقعدا من 550مقعدا، علما بأن الحزب تأسس في أوت 2001، الأمر الذي فاجأ الجميع سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي أو المستوى الدولي، حيث صرح بولنت أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي ورئيس الوزراء التركي الأسبق، معلقا على هذا الفوز قائلا: لقد أطلقنا على أنفسنا الرصاص بإقرارنا إجراء انتخابات مبكرة"، فمع وصول حزب العدالة التنمية للسلطة عبر العديد من الخبراء الغربيين عن تخوفهم من وصول الإسلامين إلى السلطة وتأثيرهم على العلاقات التركية الإسرائيلية[3].

خلال فترة حزب العدالة والتنمية تم تبني أسس جديدة للسياسة الخارجية التركية، والذي تقوم على الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا، ومواجهة الأخطار الأمنية وحل مشكلات الجوار الجغرافي لتركيا، وتعدد الأبعاد في السياسة الخارجية والدبلوماسية النشطة، من خلال محاولة إيجاد نوع من التوازن بين علاقتها مع إسرائيل والعرب، والغرب والشرق الأمر الذي أصبح يشكل تحدي للعلاقات التركية الإسرائيلية، حيث كانت العلاقات في سابق عهدها تميل إلى إسرائيل على حساب العرب، كما كان جلب الحزب للاستثمارات والودائع العربية بمثابة الاستغناء عن الأموال والودائع الغربية واليهودية، وبذلك تم انتعاش الاقتصاد التركي، مما شكل تحديا أخر لهذه العلاقات.

---

[1] رائد محمود أبو مطلق، **مرجع سابق**، ص 76.

[2] رضا هلال، **مرجع سابق**، ص 166.

[3] يسري عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص 76.

2. الدعم الإسرائيلي لأكراد العراق: تركيا دولة مركبة من عدة أعراق وبها العديد من الأقليات، شكلت في مجملها مسائل أرقت الدولة التركية ذات الطابع القومي، فقد كانت القومية أحد أهم الأسس التي بني عليها أتاتورك الجمهورية التركية العلمانية، وتعتبر المسألة الكردية من أعقد المسائل التي تؤرق الدولة التركية لحساسيتها وتعقيدها. فالأكراد شعب قومي مشتت ليسو من العرب وغالبيتهم يتبعون المذهب السني وبينهم أقلية شيعية ومن طوائف أخرى[1].

أكراد تركيا هم جزء من أكراد الشرق الأوسط (الشتات) الذين يعتقدون أن منطقة كردستان هي وطنهم التاريخي، وينقسم المجال الكردي وفق الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، (أنظر الملحق رقم 09)، وتقدر مساحة إقليم كردستان بنحو 410 آلاف كيلومتر مربع، منها نحو 194 ألف كيلومتر مربع من تركيا، ويتوزع الأكراد وخارجها في الجغرافيا المحيطة بها، وتقدر نسبة الأكراد في تركيا ب 20% من سكان تركيا، وهم يزيدون على 15 مليون نسمة. ويتركزون في 11 مقاطعة أو إقليما في جنوب شرقي البلاد، ويمثلون ما نسبته 55,59% من السكان في 19 مقاطعة في شرق وجنوب شرقي تركيا، إذا ما اعتبر "الزاز" كردا، فأن النسبة تصل إلى 62,32%، ولكنهم منتشرون أيضا في مقاطعات أخرى، وبالخصوص في مدن إسطنبول وأنقرة، حيث يقدر عددهم في –إسطنبول وحدها– بأكثر من أربعة ملايين[2].

مثلت القضية الكردية تاريخيا مصدر قلق وتوتر للجمهورية التركية بسبب مطالب الأكراد في إقامة كيان مستقل يجمع شملهم، وينتج عن هذا الكيان وطن مستقل لهم، فتحالفوا مع العثمانيين أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى لتحقيق هذا الحلم، إلا أن أحلامهم تبددت نتيجة انتهاء الحرب وهزيمة العثمانيين وانتصار الحلفاء. وفي مساعي الأكراد للاستقلال تم تشكيل حزب العمال الكردستاني في نوفمبر عام 1978[3]. وقد خاض حزب العمال الكردستاني PPK حربا دموية ضد دولة تركيا منذ أوت من عام 1984، وقد وصلت ضحايا هذه الحرب بين الجانين إلى نحو ثلاثين ألف قتيل.

إسرائيل قدمت الدعم للأكراد بدء من 1963م ضد الحكومة العراقية وجيشها، فقد كان لها وفد من المستشارين يتغير كل ثلاثة أشهر، ويضم ممثلا عن الموساد وضابط من الفرق الخاصة ومستشار تقني

---

[1] روبرت تيد، **أقليات في خطر: 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995)، ص 259.

[2] عقيل محفوض، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (مارس 2012)، ص ص 9، 10.

[3] الجزيرة، **حزب العمال الكردستاني**، متحصل عليه يوم 10/04/2015، على الساعة 19:30، من الموقع: http//www.aljazeera.net/ news/archive/archive?ArchiveId=1071221.

وطاقم طبي، وكانت مهمة الإسرائيليين تدريب الأكراد على أساليب القتال العصري، وتعليمهم كيفية الدفاع على أنفسهم، بالتعاون والتنسيق مع الشاه في إيران، ومع عقد العراق لاتفاق مع إيران سنة 1975 ينهي الخلاف بينهما توقفت المساعدات الإسرائيلية. ومع الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، عادت العلاقات بين الأكراد وإسرائيل للتوثق، ففي تلك الفترة تكاثرت التقارير التي تحدثت عن وجود مستشارين عسكريين إسرائيليين يقومون بتدريب بتقديم الدعم العسكري والاستخباراتي للأكراد[1].

إجمالا يمكن القول أن دعم إسرائيل للأكراد في العراق يعتبر تحدي يواجه العلاقات التركية الإسرائيلية، فالجمهورية التركية عانت تاريخيا من قضية الأكراد، فتحقق مطالب الأكراد في العراق المتمثلة في إقامة كيان مستقل من شأنه أي يؤثر على تركيا، فانتقال العدوى إلى أكراد تركيا قد يؤثر على استقرارها، وذلك راجع إلى أن الأكراد يمثلون نسبة كبيرة من سكان تركيا، وعندما تشكل حزب العمال الكردستاني الذي حمل على عاتقه مهمة تأسيس وطن مستقل للأكراد، قدمت إسرائيل لتركيا الخبرة والأسلحة الأزمة لمواجهة حزب العمال الكردستاني، وفي نفس الوقت قامت إسرائيل بدعم الأكراد في العراق على الانفصال، إلا أن ذلك لا يعني دعم إسرائيل لأكراد تركيا، وهذا الأمر أثار قلق الأتراك، ومن شأنه أن يشكل تحدي يواجه العلاقة بينهما.

3. رفض الشعب التركي للعلاقات مع إسرائيل: لقيت العلاقات بين تركيا وإسرائيل الرفض من طرف قطاعات معينة من الشعب التركي، والدليل على ذلك نجد مساندة الشعب التركي للأحزاب التي تدعو بقطع العلاقة مع إسرائيل، وظهر ذلك في انتخابات 1995 التي أيد فيها الشعب التركي نجم الدين أربكان، وذلك راجع إلى شعارات حملته الانتخابية التي تدعو إلى قطع العلاقات مع إسرائيل.

كما كان من أكبر التجمعات الشعبية في تاريخ تركيا المظاهرة التي دعا فيها حزب السعادة إبان الحرب على غزة عام 2009، والتي ضمت مليون شخص للتنديد بالهجوم الإسرائيلي على غزة، وطالب المتظاهرين بقطع العلاقات مع إسرائيل وطرد سفيرها من أنقرة[2].

وعليه يمكن القول أن رفض الشعب التركي للعلاقة مع إسرائيل من شأنه أن يشكل تحدي للعلاقة التي تجمع البلدين، فتركيا دولة تحتوي على نسبة كبيرة من المسلمين المتعاطفين مع إخوانهم المسلمين في فلسطين، وبما أن إسرائيل هي الدولة المغتصبة للأراضي الفلسطينية والتي تمارس أعمال إرهابية فيها،

---

[1] رندة حيدر، **أسباب الدعم الإسرائيلي لاستقلال إقليم كردستان**، متحصل عليه يوم 10/04/2015، على الساعة 00:15، من الموقع: http//www.annahar.com.

[2] وكالة أنباء أحرار، **مظاهرات الملايين تجتاح تركيا ولبنان تضامنا مع غزة**، متحصل عليه يوم 10/04/2015 على الساعة 01:05. من الموقع:http//freemenbut.blogsport.com/2009/01/blog –past 4410.html ،

وبالتالي فالشعب التركي المسلم يرفض أن تجمعه علاقة مع دولة إسرائيل، ومن هنا سوف يكون عمله الضغط على حكومته من أجل قطع العلاقة مع إسرائيل.

4.تحسن العلاقات التركية- العربية: مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 2002م، انتهجت الحكومة التركية سياسة تعدد البعد، والتي كان لها تأثير واضح على علاقات تركيا الإقليمية والدولية، ولاسيما مع العالمين العربي والإسلامي، إذ نجحت هذه السياسة في الانفتاح على الدول العربية والإسلامية دون استثناء[1]، وساهمت في تحسن العلاقات التركية العربية ويظهر ذلك من خلال مجموعة من المواقف:

- ازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء والوفود وغيرها.
- رفض تركيا لاندلاع الحرب على العراق من خلال رفضها للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفتح أراضيها للجيش الأمريكي لضرب العراق، على الرغم من أن الرهان التركي حول منع اندلاع الحرب لم ينجح.
- الحضور الفاعل لتركيا في بعض مناطق التوتر العربية، حيث شاركت في قوات "اليونفيل" في جنوب لبنان بعد عدوان جويلية 2006.
- تأييد تركيا القضية الفلسطينية خاصة بعد العدوان على غزة، حيث قامت تركيا بإدانة العدوان الإسرائيلي نتيجة للأعمال الإرهابية التي يقوم بها ضد الشعب الفلسطيني، وهذا ما أدى إلى زيادة التأييد العربي والإسلامي للمواقف التركية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه إسرائيل في علاقتها مع تركيا

تتمثل التحديات التي تواجه إسرائيل في علاقتها مع تركيا في:

1.عسكرية المجتمع والنظام السياسي: منذ قديم الزمان كان تكوين الدولة يسبق تكوين أجهزتها، فالدولة هي التي تقوم بتكوين مؤسساتها السياسية والعسكرية والقضائية، إلا أن قيام إسرائيل شكل استنشاء، فالجيش في إسرائيل يسبق قيام الدولة، بل هو من أقام الدولة، فماضي إسرائيل وحاضرها ومستقبلها يعتمد بشكل كلي على الجيش، تكون الجيش الإسرائيلي من اتحاد عدة عصابات صهيونية، ومن أهم هذه العصابات التي شكلت النواة الأولى للجيش الإسرائيلي نجد: الهاجانا (منظمة الدفاع اليهودية) وهي أكبر هذه العصابات عدة وعتاد، الأرغون (المنظمة العسكرية الوطنية)، هاشومير (الحارس)، وليحي (المقاتلين في سبيل حرية إسرائيل)،

[1] سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية تجاه الخليج العربي 2002-2008، **مجلة العلوم السياسية**، ع 38، ص 2.

البلماخ (القوات الصدامية)، وقد أعتبر الجيش الإسرائيلي امتداد عضويا لهذه المنظمات العسكرية وشبه العسكرية[1].

تسعى إسرائيل من خلال جيشها إلى:

- بناء قوة عسكرية رادعة، والتي بإمكان إسرائيل الاعتماد عليها في وقت الحاجة وتحقيق أمنها، وحتى ولو كان ذلك على حساب أمن جيرانها، فحجة الأمن من خلال نظرية الأمن الإسرائيلي، والتي تعتمد أساسا على أن إسرائيل المحدودة المساحة جغرافيا لا يمكنها البقاء ولا حتى الاستمرار إلا إذ أمكن لها دفع حدودها والتوسع علا حساب جيرانها العرب الذين يملكون مساحات جغرافيا واسعة، وهذا ما يضمن لها تحقيق هدفان الأول على تاريخي يتمثل في تحقيق والتأسيس لدولة إسرائيل الكبرى التي تمتد حسب معتقداتهم الدينية من النيل إلى الفرات، والثاني استراتيجي أمني هو الحصول على أكبر مساحة من أجل استيعاب أكبر عدد من المهاجرين من جهة، والتغلب على مشكلة المجال الحيوي الذي يعتبر من أهم نقاط ضعف الكيان الصهيوني، فالأمن الإسرائيلي إذا مرتبط بالهجرة والتوسع، والتوسع يتطلب الأمن، وهذا ما يوجب عليها التأهب الدائم للحرب[2]،
- بناء مجتمع عسكري إسرائيلي عن طريق تسليح كل أفراد المجتمع، وتشكيل أكبر عدد من المواطنين فيما يعرف بجيش الاحتياط الذي يتم استدعاءه عند الضرورة، فالصبغة العسكرية أصبحت ميزة الدولة العسكرية نظاما ومجتمعا، فانتشارها لم يتوقف على حدود مؤسسات وأركان النظام السياسي بل امتدت إلى ثقافة المجتمع والفرد، حيث تعلو القيم هذه الثقافة عن باقي القيم فكل فرد في المجتمع يعتبر فردا في المؤسسة العسكرية[3].

من خلال ما سبق نجد أن عسكرة النظام السياسي الإسرائيلي، وكذلك إيمان الجيش الإسرائيلي بأن لديه الحق في استعمال جميع الوسائل من أجل تحقيق التوسع والسيطرة، يمكن أن يشكل تحدي يواجه العلاقات التركية الإسرائيلية، فنتيجة لاعتبارهم أن قتل اليهودي لا يعد جريمة بل فعلا يرضي الله، يقومون بأعمال إرهابية ضد الفلسطينيين من أجل تحقيق التوسع والسيطرة، وهذا الأمر لاقى استنكار تركيا التي تربطها علاقة متعددة المجالات مع إسرائيل، وبالتالي توتر العلاقات بينهما، كما أنه ونتيجة لهاجس الأمني لدى الإسرائيليين سوف تستمر الأعمال الإرهابية ضد المقاومة الفلسطينية، وبالتالي فهذا الوضع من شأنه أن يكون تحدي يواجه العلاقات التركية الإسرائيلية، خاصة مع تحسن علاقة تركيا بالدول العربية.

---

[1] إلياس زوين، **التحالف العسكري التركي الإسرائيلي**، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم سياسية والاتصال، 2008)، ص 48.

[2] بسام العسلي، **المذاهب العسكرية في العالم دراسات مقارنة**،(بيروت: دار النفائس، 1993)، ص 163.

[3] إلياس زوين، **مرجع سابق**، ص 52.

2.علاقة إسرائيل مع اليونان: جمعت إسرائيل علاقة مع اليونان، فقد اعترفت اليونان بإسرائيل في 1949 إلا أن التمثيل الدبلوماسي كان في أدنى مستوياته بين الطرفين إلى غاية العام 1991 بافتتاح سفارتي البلدين في أثينا وتل أبيب، وتعود برودة العلاقات بين البلدين إلى تأثرها بقوة العلاقات التي كانت قائمة بين إسرائيل وتركيا العدو الرئيسي لليونان (نزاع تركيا وإسرائيل حول جزيرة قبرص)، وكانت وفاة رئيس الوزراء اليوناني أندرياس باباندريو في عام 1996 الذي كان صديقا للشعب الفلسطيني ومناصرا لقضيته قد مثلت أولى بشائر تحسن العلاقات اليونانية الإسرائيلية، وفي ظل تحسن العلاقات بين الطرفين صرح الرئيس الإسرائيلي الأسبق "عيزار وايزمان" في إحدى زيارته لقبرص اليونانية عام 1998 حيث صرح "أن علاقة التعاون الاستراتيجي التركي–الإسرائيلي لا تحمل أي صفة ضد النظام اليوناني"[1]. من ما سبق يمكن القول أن خلال أي تطور يطرأ على علاقة إسرائيل باليونان من شأنها أن يشكل تحدي يواجه علاقاتها مع تركيا، فاليونان وتركيا تجمع بينهما علاقة نزاع وتوتر متجدد حول الجزيرة القبرصية.

3.محاولة بعض الأحزاب الإسرائيلية الاعتراف بإبادة الأرمن: يعتبر موضوع "إبادة الأرمن" موضوع حساس بالنسبة لتركيا، فأرمينيا الواقعة بين روسيا وتركيا، والتي عاش سكانها قرونا عديدة في سلام في ظل الحكم العثماني، غير أنهم وخلال الحروب الطويلة لروسيا مع الدولة العثمانية، تعرضوا إلى إبادة جماعية في 1915 راح ضحيتها عدد كبير منهم، وقد تسببت هذا الحادثة في خلق جدل قانوني استمر لحد الساعة حول مدى تكيف هذه الأفعال على أنها إبادة أم لا؟[2]، ففي ظل اعتراف عشرون دولة بمذابح الأرمن بأنها إبادة جماعية، ومعظم علماء الإبادة الجماعية والمؤرخين يقبلون بهذا الرأي، إلا أن تركيا تنفي وقوع المجازر التي تؤكدها الأمم المتحدة[3].

نتيجة لتوتر العلاقات بين تركيا وإسرائيل في فترة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، اشترط اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل استمراره في دعم قضايا تركيا أن تبتعد عن حماس وإيران، وجاءت هذه الشروط متناغمة مع موقف حزب (ميرتس) اليساري الذي قدم مشروع للكنيست الإسرائيلي في

---

[1] فريد موهتيش، **خارطة علاقة دول البلقان وشعوبها مع إسرائيل: حدودها طبيعتها**، تر: كريم الماجري، متحصل عليه يوم 21/04/2015، على الساعة 19:30، من الموقع:
.http//www. Studies.aljazeera.net/ issues/2012/1120111167182548859.htm

[2] مخلوف بوجردة، **الإبادة في القانون الدولي لحقوق الإنسان**، مذكرة ماجستير، (جامعة مولود معمري باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص 32

[3] ويكيبيديا، **مذابح الأرمن**، متحصل عليه يوم 21/04/2015، على الساعة 21:21. من الموقع الإلكتروني:
.http//ar.m.wikipedia.org

27 مارس 2002، يدين المجازر الأرمنية في تركيا 1915، بهدف اتخاذ قرار من الكنيست باعتبار هذه المجازر عرقية[1]. وهنا تبرز لنا سياسة الابتزاز التي تقوم بها الحزب اليساري الإسرائيلي تجاه تركيا.

استغلت إسرائيل إبادة الأرمن فنتيجة الانتقادات التي وجهها أردوغان إلى إسرائيل، والمشادة التي وقعت بين الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الملتقى الاقتصادي الدولي في دافوس2009م، قام قائد القوات البرية الإسرائيلية الجنرال "أفي مزاراحي" بدعوة أردوغان للنظر في المرآة متهما تركيا بارتكاب مجازر بحق الأرمن، وقمع الأكراد واحتلال شمال جزيرة قبرص[2].

من خلال ما سبق نجد أن قضية إبادة الأرمن من شأنها أن تشكل تحدي يواجه العلاقات التركية الإسرائيلية، فتركيا لا تعترف بوقوع هذه المجازر على الرغم من اعتراف عشرين دولة بها، ومحاولة إسرائيل الاعتراف بهذه الإبادة قد يشكل تحدي يواجه العلاقات التي جمعت تركيا وإسرائيل.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية

سيتم التطرق من خلال المبحث الثاني إلى ثلاث سيناريوهات يمكن أن تؤول إليها العلاقات التركية الإسرائيلية.

المطلب الأول: سيناريو نمو العلاقات نحوى التحالف الوثيق

منذ قيام العلاقات التركية الإسرائيلية وهي مرتبطة بمستوى العلاقات التركية العربية، فالعلاقات التركية الإسرائيلية يمكن أن تتجه نحو هذا السيناريو، أي نمو العلاقات وتحولها من علاقات تعاونية إلى علاقة تحالف وثيق بين الطرفين، إلا أن ذلك مرتبط ارتباطا وثيقا بتدهور وتعميق الخلافات التركية العربية.

يمكن أن يطبق هذا السيناريو على أرض الواقع، إذا ما حدثت مستجدات على الساحة الداخلية التركية، وفي مقدمة هذا المستجدات إذا نجحت محاولات المؤسسة العلمانية المدعومة من الموساد الإسرائيلي من الإطاحة بحزب العدالة والتنمية، وهذا الأمر سوف يؤدي إلى ظهور مؤسسة علمانية جديدة تنظر بعين الشك إلى الدول العربية وتقترب أكثر إلى الغرب وإسرائيل، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من دعمها الكامل لحكومة العدالة والتنمية في وجه المؤسسة العسكرية إلا أنها غير راضية على المواقف التركية الموجهة إلى إسرائيل في الفترة الأخيرة، وهذا ما يجعلها تمارس ضغوطا على الجانب التركي في سبيل تصويب المواقف التركية الحادة على إسرائيل بما يؤدي إلى تحسين العلاقات التركية الإسرائيلية. ولأمريكا عدة اواق استراتيجية يمكن أن تستعملها في الضغط على أنقرة في هذا المجال والتي تتراوح بين أسلوب التهديد والترغيب، ففيما تعلق التهديد نجد تلويح اللوبي الصهيوني بالضغط على الكونغرس الأمريكي للاعتراف بإبادة

---

[1] رنا عبد العزيز خماش، **مرجع سابق**، ص 173.

[2] بشير عبد الفتاح، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، ع 179، م 45، ص 135.

الأرمن عام 1915، ودعم اليونان وأرمينيا في خلافاتها مع تركيا، إلى جانب التهديد بتخفيض المساعدات الاقتصادية، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد العالمي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، أما فيما يتعلق بأسلوب الترغيب فلعل ورقة الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي هي خير دليل على ذلك، حيث تحاول الولايات المتحدة أن تظهر دعمها المطلق لمساعي تركيا لانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر الضغط على الدول الأوروبية الرافضة لانضمام تركيا من أجل تعديل مواقفها في هذه القضية، إلا أن الولايات المتحدة تربط مساعيها هذه بعودة العلاقات التركية الإسرائيلية إلى سابق عهدها[1].

إضافة إلى ذلك هناك عامل محفز أخر يمكن أن يساهم في عودة العلاقات التركية الإسرائيلية إلى حالة التعاون التي كانت تعيشها في السابق، وهو أهمية المصالح التركية مع إسرائيل خاصة فيما يتعلق بحصولها على الأسلحة، فإسرائيل لا تراعي حقوق الأقليات في ذلك، بعكس الدول الأوروبية. كما يمكن أن يساهم في تطبيق هذا السيناريو الجالية اليهودية في تركيا وخاصة التي لها من النفوذ ما لها داخل إسرائيل نفسها دورا في تحسين العلاقات بين الطرفين، فموقع اليهود على قلتهم في تركيا (30 ألف نسمة) غالبيته تتركز في إسطنبول، وموقعهم بارز في التجارة والاقتصاد يجعل منهم ورقة يمكن استعمالها في تحسين العلاقات التركية الإسرائيلية، إلا أن ذلك يبقى مرهون في أحد جوانبه بحجم تأثير هذه الجالية على دوائر صنع القرار التركي، وعلى المؤسسة العلمانية بشكل خاص، من أجل الضغط على حكومة العدالة والتنمية بهدف تحسين علاقاتها مع إسرائيل، وللتذكير فإن عدد اليهود الأتراك داخل إسرائيل يبلغ حوالي 130 ألف غالبيتهم هاجر في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، مما يجعلهم مرتبطين بصلة وثيقة مع وطنهم الأم [2].

ولعل ما يزيد من إمكانية حصول هذا السيناريو هو حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا تلعب دورا مهما في الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية، التي تهدف إلى الانفراد بالمنطقة وما تحتويه من مقدرات اقتصادية، وذلك عبر تدمير الأمن القومي من جهة والوقوف في وجه الطموحات الإقليمية لبعض الدول كإيران، وبالتالي فالولايات المتحدة غير مستعدة لخسارة علاقتها بتركيا، ولعل ما يؤكد ذلك هو زيارة أوباما لتركيا في أفريل 2009، والذي كان الهدف من وراءها إرسال رسالة للساسة الأتراك، بأن تركيا هي حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن المصالح المشتركة بين الدولتين تعني تحسين العلاقات مع الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين هذه الدول إسرائيل التي ربطتها بتركيا حالات توتر حاد خلال تلك الفترة.

---

[1] رنا عبد العزيز الخماش، **مرجع سابق**، ص ص 181، 182.

[2] قيس محمد نوري، "الدور الإقليمي التركي وتأثيره على الأمن القومي العربي"، **دراسات اجتماعية**، ع 08، 2000، ص 73.

المطلب الثاني: سيناريو تدهور العلاقات وتحولها نحو التنافس والتصادم

أوحت مسيرة الأحداث الجارية بين تركيا وإسرائيل منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا سنة 2002، بأن تحول العلاقات التركية الإسرائيلية من علاقات تعاونية إلى علاقات تنافسية التي ستؤدي إلى الصدام الأكيد بين الطرفين، وهو أمر ممكن في المستقبل، خاصة مع عدم التوافق الظاهر لمصالح البلدين حول عدة قضايا، على غرار القضية الكردية في شمال العراق والقضية الفلسطينية، وهو ما يجعل إمكانية تحقق هذا السيناريو مستقبلا، خاصة في ظل الخلافات الحادة، والمواقف المضادة بين الطرفين والتي زادت حدتها بعد العدوان الإسرائيلي على غزة سنة 2009، حيث أصبح مسار العلاقات بين الطرفين قريبا إلى سيناريو الانهيار[1].

يمكن إجمال بواعث سيناريو تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية والذي سيحول العلاقات إلى التنافس والصدام وبالتالي القطيعة في:

- التوافق الذي تشهده المصالح التركية العربية، منذ مجيء حزب العدالة والتنمية والذي انعكس على تنسيق المواقف بينهما، وكان ذلك نتيجة عدة عوامل كان محوراها الأساسيان هو التغلغل الإسرائيلي في العراق، والقضية الفلسطينية.
- المماطلة الإسرائيلية في تنفيذ معاهداتها واتفاقياتها المبرمة مع المؤسسة العسكرية، والتي تخص تطوير الجيش التركي.
- التقبل العربي للدور التركي الجديد، وقد انعكس هذا التقبل العربي على الموقف العربي ذاته، حيث أصبح هناك شبه إجماع عربي على ضرورة التفاعل الإيجابي مع تركيا وذلك من أجل توفير البديل لتركيا عن إسرائيل، خاصة في مجال الاستثمارات الاقتصادية العربية داخل تركيا والتي زادت بشكل لافت في السنوات الأخيرة.

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن

إن بقاء العلاقات التركية الإسرائيلية على ما هي عليه الأن، أي أن تشهد من الحين للأخر بعض التوترات التي لا تسمح بعودة العلاقات إلى مجراها الطبيعي، وفي الوقت نفسه لن تصل هذه التوترات إلى مستوى القطيعة النهائية للعلاقات بين الطرفين، وهو الأمر الوارد فالأحداث والمتغيرات المتسارعة في منطقة تعتبر أهم المناطق المشهود لها بالا استقرار، نظرا لكونها منطقة تتصارع عليها القوى الإقليمية والدولية، كما أنها منطقة تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى.

---

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **الدراسات المستقبلية "مفهومها، أساليبها، أهدافها"**، (مصر: السحاب للنشر والتوزيع، 2006)، ص 221.

يدخل هذا السيناريو نظريا ضمن "السيناريو الخالي" من المفاجآت أو "السيناريو الخطي"، والذي يتعلق باستمرار الأوضاع الراهنة، حيث يكون هذا السيناريو والأحداث التي يحتويها هي الأكثر احتمالا، في المستقبل القريب، وهو ما ينطبق على العلاقات التركية الإسرائيلية، والتي رغم صعوبة التنبؤ بالسيناريو المستقبلي لها، إلا أن السيناريو يعتبر الأقرب من وجهة نظرنا، رغم أنه من الصعوبة الحفاظ على هذا السيناريو نظرا للتقلبات التي تسهدها الساحة الدولية والإقليمية والتي تؤثر تأثيرا مباشر على العلاقات التركية الإسرائيلية، ذلك على الرغم من كل الجهود التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي لهذه العلاقات في سبيل تحسين العلاقات بين تركيا وإسرائيل، ودفع مسيرة التعاون بينهم إلى الأمام مجددا، وذلك خدمة لمصالحها بالدرجة الأولى، خاصة وأن الولايات المتحدة تمتلك من الأدوات ما يخولها للقيام ذلك. وذلك في ظل هيمنتها الحالية على كل السياسة الدولية، وتستمر في احتواء الدول الأخرى التي تعتبرها تشكل خطرا على سياستها، والتي يعتبر التعاون التركي الإسرائيلي إحدى أدوات تحقيقها، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية عادة ما تحقق نجاحات اتجاه بعض الأزمات الدولية، الأمر يعود بالأساس إلى حجم قوتها وتأثيرها، وتوظيفها لكل الوسائل بما فيها الشرعية الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة[1].

مما سبق يتبين لنا أن استمرار الوضع الراهن للعلاقات التركية الإسرائيلية أمر وارد في المستقبل القريب، إلا أن الأحداث والتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية يجعل من بقاء العلاقات التركية الإسرائيلية على الوضع الراهن أمر مستبعد، وذلك راجع إلى أن هذه الأحداث ستحمل بالتأكيد في طياتها تأثيرات ستغير في مسار العلاقات التركية الإسرائيلية سواء بالإيجاب من خلال توثيق العلاقات بينهما، أو بالسلب من خلال تدهور العلاقات والوصول إلى القطيعة، وهو ما تم التطرق إليه في المبحثين السابقين، ليبقى في الأخير مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية رهن المستقبل وما يحمله من مؤثرات سوف تساهم في ترجيح كفة أي سيناريو مستقبلي لهذه العلاقات.

خلاصة الفصل الثالث:

تواجه العلاقات التركية الإسرائيلية العديد من التحديات التي من شأنها أن تؤدي إلى تباعد العلاقات، فالتحدي المرتبط بتركيا والذي ساهم وسيساهم في عرقلة تقارب علاقاتها مع إسرائيل هو وصول الإسلاميين إلى السلطة، فوصولهم إلى السلطة يؤدي قطع علاقة تركيا مع إسرائيل، أما بالنسبة للتحدي المرتبط بإسرائيل نجد أن محاولة إسرائيل الاعتراف بإبادة الأرمن الذي يعتبر موضوع حساس جدا بالنسبة لتركيا وأي محاولة إسرائيلية للاعتراف بإبادة الأرمن من شأنه أن يهدد استمرار العلاقات التركية الإسرائيلية.

---

[1] توفيق سعد حقي، **النظام الدولي الجديد**، (مصر: المركز العربي للتعليم ومركز الكتاب للنشر، 2004)، ص 114.

العلاقات التركية الإسرائيلية يمكن أن تؤول في المستقبل إلى ثلاث سيناريوهات: السيناريو الأول هو سيناريو نمو العلاقات، فالدعم الأمريكي المتواصل للعلاقات من شأنه يدفع بالعلاقات إلى التحالف الوثيق، أما السيناريو الثاني فهو سيناريو تدهور العلاقات وتحولها نحو التنافس والتصادم فوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وتغيير توجهات تركيا من خلال الاهتمام بالقضايا العربية ودعمها سوف يؤدي بالتأكيد إلى تدهور في العلاقات التركية الإسرائيلية ووصولها إلى التصادم، أما بالنسبة للسيناريو الثالث سيناريو استمرار الوضع الراهن بمعنى بقاء العلاقات التركية الإسرائيلية على ما هي عليه الأن، أي أن تشهد من الحين للأخر بعض التوترات التي لا تسمح بعودة العلاقات إلى مجراها الطبيعي، وفي الوقت نفسه لن تصل هذه التوترات إلى مستوى القطيعة النهائية للعلاقات بين الطرفين.

خـــاتمـــة

خاتـمـة

في الختام نجد أن العلاقات التركية الإسرائيلية مرت بمراحل عديدة أثرت وتأثرت بالعديد من العوامل التي ساهمت في إضعافها وتباعدها، وفي فترات أخرى ساهمت عوامل في تمتينها وتقاربها بحيث وصلت إلى ذروتها.

فمنذ اعتراف تركيا بإسرائيل في 1949م أقيمت علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية، وأخذت هذه العلاقات تنمو وتتطور بخطى متسارعة، فتوجه تركيا في البداية إلى الغرب بدلا من الشرق ساهم في توطيد علاقتها مع إسرائيل، إلا أنه نتيجة للصدمة التي تلقتها تركيا من الدول العربية من خلال موقف معارض لها تجاه القضية القبرصية. عملت تركيا على إعادة النظر في سياستها، فقد سعت للموازنة في علاقتها بين العرب وإسرائيل، ويظهر ذلك من خلال تأييد تركيا للعديد من القضايا العربية، وهذا الاهتمام ساهم بعض الشيء في توتر العلاقات السياسية بينهما، إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقات الاقتصادي العسكرية بين البلدين، وإنما تطورت العلاقات ووصلت إلى التحالف الاستراتيجي مع توقيع اتفاقية 1996م تشمل المجال العسكري والتجاري، والتي اعتبرت بمثابة التهديد للأمن القومي العربي.

تراجعت العلاقات التركية الإسرائيلية مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، والذي يعبر عن نظرة تركية مغايرة لإسرائيل، هذه الأخيرة التي باتت تخشى من التوجهات التركية الجديدة في ظل حكومة العدالة والتنمية، خاصة مع تراجع دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار في تركيا والتي كانت تدعم باستمرار العلاقات التركية الإسرائيلية، كما ساهمت الأحداث والتطورات الإقليمية بشكل واضح في تردي العلاقات التركية الإسرائيلية، فالهجوم على قطاع غزة، والمشادات الكلامية التي حدثت في مؤتمر دافوس 2009م، والتي أدت إلى انسحاب رجب طيب أردوغان من المؤتمر، بالإضافة إلى الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي حامل للمساعدات المتوجه إلى قطاع غزة، كل هذا ساهم في خلق أزمة على مستوى العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية كما بين التناقضات في المصالح بين البلدين في المنطقة.

لكن وعلى الرغم من الأزمات التي مرت بها العلاقات التركية الإسرائيلية إلا أنه من المستبعد أن يكون هناك تغيير من قبل الطرفين في العلاقات الاستراتيجية بينهما، فكل من تركيا وإسرائيل يدركان أن هناك

مصالح استراتيجية قوية تجمعهما، كما أن التطورات المستمرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تجعل من البلدين بحاجة ماسة إلى التحالف الاستراتيجي.

من خلال تعرضنا لمختلف مراحل تطور العلاقات التركية الإسرائيلية بين التقارب والتباعد، سمحت لنا الدراسة إلى اختبار الفرضيات التي صياغتها في مقدمة البحث على النحو التالي:

فبالنسبة للفرضية الأولى وصول الإسلاميين إلى السلطة في تركيا كلما انعكس ذلك سلبا على علاقتها مع إسرائيل، تم إثبات هذه الفرضية فوصول الإسلاميين إلى السلطة في تركيا والذين يميلون إلى توطيد العلاقة مع الجوار العربي وهذا ما انعكس سلبا على علاقة تركيا بإسرائيل.

أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تركز على أنه كلما اتجهت تركيا نحو الغرب كلما ساهم ذلك في تعزيز علاقتها مع إسرائيل، فتوجه تركيا إلى الغرب يعزز من علاقتها مع إسرائيل، تم إثباتها فتركيا عهد اتاتورك سعت إلى التوجه إلى الغرب بدلا من الشرق، وهذا ما ساهم في تعزيز علاقتها مع إسرائيل، كما عملت على كسب الهوية الغربية من خلال سعيها للانضمام إلى المنظومة الأوروبية.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تركز على أنه كلما تكاثفت العلاقات التركية العربية كلما أثر ذلك على استقرار علاقة تركيا مع إسرائيل، تم نفيها فسياسة تركيا الجديدة قائمة على تصفير المشاكل مع دول الجوار وبناء علاقات إيجابية مع الدول العربية الإسلامية، إلا أنه وعلى الرغم من تحسن علاقة تركيا بتلك الدول إلا أن ذلك لم يؤثر على علاقة تركيا بإسرائيل فالتعاون الذي جمع البلدين لم ينقطع خاصة في المجالات الاقتصادية والعسكرية.

قائمـــة المـــراجع

قائمـــة المـــــراجع

أولا_ المراجع باللغة العربية:

- **الكتب**

1. الحريري جاسم يوسف، **الأبعاد الاستراتيجية للتحالف التركي-الإسرائيلي لعام 1996م وانعكاساته على الأمن القومي العربي،** قطر: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 2004.

2. الرشدان عبد الفتاح، **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات، 1998.

3. السعدون حميد حمد، **الغرب والإسلام والصراع الحضاري**، عمان: دار وائل، 2002.

4. السبعاوي عوني عبد الرحمن، **تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية**، جامعة الموصل:(د.س.ن).

5. السماك محمد وآخرون، **العرب والأتراك في عالم متغير**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1993.

6. الصلابي حمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001.

7. الضميري عماد، **تركيا والشرق الأوسط**، عمان: مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، 2002.

8. العسلي بسام، **المذاهب العسكرية في العالم دراسات** مقارنة، بيروت: دار النفائس، 1993.

9. أفريم عنبر، **التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل في شرق أوسط متغير**، القاهرة: الدار العربية، 1996.

10. الكيلاني هيثم، **الأبعاد الاقتصادية، المؤتمر القومي العربي السابع حال الأمة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

11. الكيلاني هيثم، **تركيا والعرب دراسة في العلاقات التركية العربية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، 1996.

12. آلون ليآل، **تركيا في الشرق الأوسط: نفط وإسلام وسياسة**، تر: عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، 1999.

13. النعيمي أحمد نوري، **النظام السياسي في تركيا**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.

14. المومني محمد حسين، شلبي سعد شاكر، **المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.

15. الهاشمي عبد الله، **الخلافة للعثمانية**، بيروت: دار ابن حزم للطبعة والنشر والتوزيع، 2004.

16. بيلس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

17. تيد روبرت، **أقليات في خطر: 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995.

18. الجاسر طه محمد ، **تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب**، دمشق: دار الفكر،.2002

19. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

20. حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

21. حقي توفيق سعد، **النظام الدولي الجديد**، مصر: المركز العربي للتعليم ومركز الكتاب للنشر، 2004.

22. خماش عبد العزيز رنا، **العلاقات العربية التركية وتأثيرها على المنطقة العربية**، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010.

23. حيدري نبيل، **تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945**، دمشق: دار صبرا للطباعة والنشر، 1981.

24. خورشيد دلي حسين، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، سوريا: مكتبة الأسد، 1999.

25. درويش هدى، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية: منذ قيام يهود الدونمة 1648 إلى غاية القرن العشرين**، ج2، دمشق: دار القلم، 2002.

26. شعبان أحمد بهاء الدين، **الدور الوظيفي للعلم والتكنولوجيا في تكوين وتطوير الدولية الصهيونية**، ((د.ب.ن): (د.د.ن)، (د.س.ن)).

27. عامر طارق عبد الرؤوف، **الدراسات المستقبلية "مفهومها، أساليبها، أهدافها"**، مصر: السحاب للنشر والتوزيع، 2006.

28. عبد الجليل طارق، **العسكر والدستور في تركيا "من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر"**، مصر: دار نهضة مصر للنشر، ط2، 2013.

29. غريفيتيش مارتن وأوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

30. غي آنيل، **قانون العلاقات الدولية**، تر: نور الدين اللباد، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.

31. لوبراني أورى، **العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربي**، القاهرة: الدار العربية، 1997.

32. ليندنشتراوس غاليا، **فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على إسرائيل**، تر: يوسف غنيم، رام الله: هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، 2010.

33. معين محمود، **إسرائيل واختراق جبهة أسيا**، بيروت: مركز باحث للدراسات، 2009.

34. محفوض عقيل، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، قطر: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

35. ممدوح أحمد، **السياسة الخارجية التركية إتجاه إسرائيل (1996-2006)**، مصر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2009.

36. نور الدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، بيروت: رياض الريس للكتاب والنشر، 1997.

37. نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، .1998

38. هلال رضا، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، القاهرة: دار الشروق، 1999.

39. يافوز هاكان، **العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات، 2000.

- **التقارير:**

1. صالح محسن، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2010.

2. صالح محسن، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2011.

3. قسم الأرشيف والمعلومات، "**العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

4. قسم الأرشيف والمعلومات، **تركيا والقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

- **المجلات:**

1. إبراهيم خليل نبراس، سياسة تركيا الخارجية أزاء مصر 1960-1971، **مجلة كلية الآداب**، ع .99

2. الجدبة فوزي، حرب عام 1948 وقيام دولة إسرائيل (دراسة في الجغرافية السياسية)، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008.

3. أدجار أوبلانس، الارتباط الإسرائيلي التركي، **الحرس الوطني**، ع 197، ديسمبر 1998.

4. الربيعي ظاهر عبد الزهرة، الوزن الجيوبوليتيكي للمساحة في إسرائيل، **مجلة أداب البصرة**، ع 56، 2011.

5. أرسلان أسد،" حلف شمال الأطلسي وموقع تركيا المستقبلي"، **شؤون الأوسط**، ع 116، خريف 2004.

6. السبعاوي عوني عبد الرحمن، "موقف تركيا من قيام إسرائيل"، **مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، 1998.

7. السعيد سعيدي، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"، **مجلة المفكر**، ع 10.

8. السرحان صايل فلاح مقداد، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية: 2002-2011، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، م6، ع2 ،2013.

9. السهيلي نبيل، أداء الاقتصاد الإسرائيلي حتى 2001، **مجلة صامد الاقتصادي**، أوت 2001.

10. السويداني حامد محمد طه، العلاقات التركية الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس2009، **مركز الدراسات الإقليمية**.

11. الشرقاوي يسرا، تركيا وأمريكا سياسة خارجية بملامح جديدة، **السياسة الدولية**، ع 171، 2008.

12. الكيلاني هيثم، الاتفاق التركي الإسرائيلي، **الحرس الوطني**، ع 204، أكتوبر 1999.

13. الهواري عبد الرحمن رشدي، التحالف الاستراتيجي العسكري بين إسرائيل وأمريكا وتركيا، **مجلة الدفاع**، ع 119، جوان 1996.

14. أوغلو كينيك، **صحيفة حريت التركية**، العدد الصادر بتاريخ 10 فيفري 2009.

15. أوغلو ياشار حجي، "تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير"، **شؤون الأوسط**، ع 116، خريف، 2004.

16. بنجو عزار وآخرون، "التحالف التركي الإسرائيلي"، **جريدة الحياة**، 13 سبتمبر 1997.

17. بايبس دنيال،" محور جديد: بروز الوفاق التركي الإسرائيلي"، **جريدة البيان**، ع 125، ماي 1998.

18. بشير عبد الفتاح، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، ع 179، م 45، جوان 2010.

19. تشاندرا جنكيز، "التقارب التركي الإسرائيلي"، **شؤون الأوسط**، بيروت، ع 51، ماي 1996.

20. توفيق سعد حقي، السياسة الإقليمية تجاه الخليج العربي 2002-2008، **مجلة العلوم السياسية**، ع 38.

21. خواجة محمد، المثلث العربي الإيراني التركي واقع وأفاق، **شؤون المتوسط**، ع 119، صيف .2005

22. جريدة السفير، ع 14،295 –20 ماي .2005

23. جريدة السفير، العدد الصادر بتاريخ: 1996-06-07.

24. ليسر إيان، تركيا والغرب بعد حرب الخليج، تر: ظافر قطمة، **مجلة الثقافة العالمية**، ع 54، سبتمبر 1992.

25. درويش فوزي، البعد العسكري في العلاقات التركية الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، ع 138، 1999.

26. طلاس مصطفي، التعاون التركي الإسرائيلي، **مجلة الفكر**، ع 1، شتاء .1997

27. عبد الفتاح بشير، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، ع 179.

28. عودة جهاد، التحالف العسكري التركي الإسرائيلي، **السياسة الدولية**، ع 153، جوان 2003.

29. فكري محمد علي، "مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، **مجلة الحرس الوطني**، نوفمبر 2005.

30. كيترر ستيف، تركيا تتجه نحو إقامة علاقات استراتيجية جديدة، **مجلة النافذة**، ع2، مارس 1998.

31. كشك أشرف محمد، رؤية أمريكية لتقسيم العراق، **السياسة الدولية**، ع 170، أكتوبر 2007.

32. هيل ويليام، العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية، **المستقبل العربي**، ع 45، نوفمبر 1982.

33. نوري قيس محمد، الدور الإقليمي التركي وتأثيره على الأمن القومي العربي، **دراسات اجتماعية**، ع 08، 2000.

34. سياري صبري، "تركيا والشرق الأوسط"، **الدراسات الفلسطينية**، ع 31، صيف 1997.

35. كيرتز ستيفن، "تركيا تتجه نحو علاقات استراتيجية بعيدا عن أوروبا"، تر: محمد على رجب، **الحرس الوطني**، ع 193، أوت 1998.

36. عطية محمد، "اتفاق مصر وتركيا وإسرائيل على مشروع تكنولوجي"، **صحيفة الدستور المصرية**، ع 645، خريف 2008.

37. سونر كاجابتاي وجيمس جيفري، "الإرث الغربي عقبة أمام حزب العدالة والتنمية والنخب الإسلامية في تطبيق الشريعة افاق أسلمة تركيا"، **مجلة العرب الدولية**، ع 1583، أفريل- ماي 2013.

38. عبد العزيز هشام فوزي، دور التحالف التركي الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي، **مجلة البصائر**، ع2، سبتمبر .2000

39. سونر كاجابتاي وجيمس جيفري، الإرث الغربي عقبة أمام حزب العدالة والتنمية والنخب الإسلامية في تطبيق الشريعة افاق أسلمة تركيا، **مجلة العرب الدولية**، ع 1583، أفريل- ماي .2013

41. صالح علي، إسرائيل تقلل من أهمية استدعاء السفير التركي احتجاجا على مجازر الاحتلال ضد الفلسطينيين، **جريدة الشرق الأوسط**، ع 9325.

- **المذكرات**

1. أبو مطلق رائد محمود، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010، **أطروحة ماجستير** ، جامعة غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2011.

2. الرحماني زيد أسامة أحمد، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء حكم العدالة والتنمية (2003-2010)، **أطروحة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013.

3. الجيش محمد إسماعيل محمد، الأوضاع الداخلية في إسرائيل وأثرها على حرب 1967، **أطروحة ماجستير**، الجامعة الإسلامية-غزة، قسم التاريخ والأثار، 2008.

4.القطاونه ياسين أحمد، الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية1991-2008، **أطروحة ماجستير**، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية، 2009.

5. بن طاهر فاطمة، زناندة أمينة، المنطقة العربية في ظل المتغيرات الجيواستراتيجية دراسة من منظور الفواعل الدولية (إسرائيل، تركيا، إيران) 1991-2013، **مذكرة ماستر**، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

6. بوجردة مخلوف، الإبادة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، **أطروحة ماجستير**، جامعة مولود معمري باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

7. حوادسي سمية، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، **أطروحة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

8. دني إيمان، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الباردة، **أطروحة ماجستير**، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، .2013

9. زوين إلياس، التحالف العسكري التركي الإسرائيلي، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم سياسية والاتصال، 2008.

10. صادق ريز لطيف، العلاقات الأمريكية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية (2003-2011)، **أطروحة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، .2011

11. صيدم فادي محمود صبري، المعارضة السياسية في تركيا (الإسلاميون نموذجا) في فترة 1996-2008. **أطروحة ماجستير**، جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب والعلوم، .2012

12. عبد الرؤوف يسري، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية، **أطروحة ماجستير**، جامعة الأزهر-غزة-، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011.

13. فول مراد، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، 2011.

14. شيباني إيناس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن، **أطروحة ماجستير**، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2010.

- **الملتقيات العلمية**

1. مالكاوي عصام فاعور، مداخلة بعنوان "**تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة**"، جامعة نايف العربية الأمنية، السودان، (3-5 فيفري 2013).

2. زكريا حسين، **القدرات والإمكانيات العسكرية في العالم الإسلامي**، بحث منشور.

3. عبد العزيز هشام فوزي، **العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية**، بحث غير منشور.

- **مواقع الأنترنيت**

1. البخيت نضال، **تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية وأثره على علاقتها مع إسرائيل ودول الجوار**، الموقع: http//co lol.com/vb/showthread.php? t= 39977

2. السرجاني راغب، **جذور العلاقة بين تركيا واليهود**، الموقع: http//islamstory.com

3. بوزيدي يحي، **تركيا والتحول الاستراتيجي وردود الفعل الإقليمية والدولية**. الموقع: http:// alfikr.org/ default.aspx ?ed=32

4. حادثة أسطول الحرية. الموقع: http//ar.wikipedia.org

5. حسين مجدي، **رسائل الهجوم الإسرائيلي على قافلة أسطول الحرية**، الموقع: http// www.el –3amal.com/news.php ?i=30676

6. حيدر رندة ، **أسباب الدعم الإسرائيلي لاستقلال إقليم كردستان**، الموقع: http//www.annahar.com

7. الجزيرة، **حزب العمال الكردستاني**، الموقع: http//www.aljazeera.net/ news/archive/archive?ArchiveId=1071221

8. ستييف والت، **العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة.** تر: عادل زقاع وزيدان زياني، الموقع: Gcocils.com/adcel.2005.zeggagh/polreview.htm//http

9. عبد العزيز هشام، **العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية،** مجلة جامعة أم القرى، الموقع: sa.ued.http//uqu/

10. فريد موهتيش، **خارطة علاقة دول البلقان وشعوبها مع إسرائيل: حدودها طبيعتها،** تر: كريم الماجري، الموقع:

http//www. Studies.aljazeera.net/ issues/2012/1120111167182548859.htm

11. قلواز إبراهيم، **الأحزاب والنظام السياسي في إسرائيل،** الموقع: http///www.m.ahewar.org/s.aspaid=439449&r=0

12. مركز سورية للبحوث والدراسات، **النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم- المؤسسات).** الموقع: http///www.syriasc.Net

13. المعرفة، **اقتصاد تركيا،** الموقع: http///www.marefa.org

14. نويري أحمد، **النظام السياسي في اسرائيل،** الموقع:

http///www.m.ahewar.org/s.asp?ais=171011&=0

15. وكالة أنباء أحرار، **مظاهرات الملايين تجتاح تركيا ولبنان تضامنا مع غزة.** الموقع: http//freemenbut.blogsport.com/2009/01/blog –past 4410.html

16. ويكيبيديا، **مذابح الأرمن.** الموقع: http//ar.m.wikipedia.org

ثانيا_ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bayât Jean François, **la politique extérieure de la Turquie les espérance déçus,** revue français de science politique, 1981.

2. Bengio Ofra, the Turkish Israeli relationship changing: ties of middle eastern outsider, **Palgrave macmillan,** edition January 2010.

3.Bozdaglioglu Yucel, **Turkish Foreign Policy And Turkish identity: A Constructivst Approach,** New York & London, 2003.

4. bellamy Richared, **liberalism and pluralism towards a politics of compromise**. London and new York: routledge, 1999.

5. Dan wart aruntow,**Turkey amerikan foratten alluy,** newgo.rk, 1987.

Gros Gerard, **Laicité in: 1etat de droit dans le mande arabe**, paris: CNRS, 1997. **6**.

7.Nachmani Amikan, The remarkable turkish israel tie, **middle east**, 1995 .
8. Philippe David Charles. benessaih affaf. la paix par l integration ? Théories sur . interdépendance et les nouveau problème de sécurité, **revue études** .internationales, n 02, 1997.
9. Turan Ilter, **Background to Tragedy: The Decline of Turkish Israeli** .**Relations**, USA, GMF
10. Viatti Paul R and Mark Kauppi , **international Relation Theary: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond**, USA: Allyne and Bacon, 3 edition,1999
11. Israël free Trade agreement with Mercosur, Israël minisrry of foreign affair. http// archive. Today/ t479
12 .Israel association of electronic and software industries overview 2011.

الملاحق

الملحق رقم 01: الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: عصام فاعور مالكاوي، **مرجع سابق**، ص 9.

الملحق رقم 02: الموقع الجغرافي لإسرائيل

المصدر: FAO- AQUSTAT, 2008, Israel

الملحق رقم (03): أهم الشركات اليهودية في تركيا

اسم الشركة	مرتبتها في القطاعين العام والخاص	مرتبتها في القطاع الخاص
بروفيلو (Profilo)	27	14
ألاركو (Alarko)	144	105
صناعة جوارب إسطنبول	192	148
تكسيبلي (Tekseplil)	208	162
داربي (Derby)	236	185
فاكو (Vakoo)	289	233
أمبوي (Emboy)	319	259

المصدر: محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، (بيروت: رياض الريس للكتاب والنشر، 1997)، ص 192.

الملحق رقم (04): كبار رجال الأعمال اليهود في تركيا

الاسم	اسم الشركة	الاسم	اسم الشركة أو نوعها
جاك قمحي	بروفيلو (Profilo)	موير ألبير أرمادا	تجارة القطن
إسحاق ألاتون	ألاركو (Alarko)	نسيم كاسادو	صناعة أقمشة
عزيز قارح	ألاركو (Alarko)	درايو ليفي	صناعة خيوط
برتار ناحوم	مؤسسة (قوتش)	روز صرفاتي	مواد تصدير
ياكو روسو	مصارف	صامويا سامي سيسا	وكالة استيراد
ألبير يلين	صناعة كيميائية	فيتالي هاكو	فاكو (Vakoo)
إيزيدور يلروخ	الشركة الإعلامية	سلمون حبيب	خرضوات حديدية

المصدر: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، **مرجع سابق**، ص 190.

الملحق رقم 05: التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في الفترة من 1996-2001.

السنة	الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى إسرائيل	إجمالي التجارة (الرقم بالمليون دولار)
1996	167	240	407
1997	192	254	446
1998	234	392	626
1999	283	480	763
2000	298	585	883
2001	503	622	1125

المصدر: الأرشيف والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، **مرجع سابق**، ص ص 29، 30.

الملحق رقم 06: التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في الفترة من 2002، 2010.

السنة	الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى إسرائيل	إجمالي التجارة (الرقم بالمليون دولار)
2002	383.1	813.7	1.196,8
2003	470.3	951.5	1.421.8
2004	813,5	1.166.9	1.980.4
2005	903.2	1.221.1	2.124.3
2006	821.2	1.272.7	2.093.9
2007	1,195.8	1.606.9	2,802.7
2008	1.609,9	1.825.3	3.435.2
2009	1.072.7	1.387.7	2.460.4
2010	1.3 مليار دولار	1.8 مليار دولار	2.11 مليار دولار

المصدر: يسري عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص 166.

الملحق رقم 07: عدد السياح والوافدين الإسرائيليين إلى تركيا في الفترة من 2002 إلى 2010.

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
العدد	270.362	321.944	229.944	393.805	
السنة	2007	2008	2009	2010	
العدد	511.535	558.183	311.582	110.000	262.791

الملحق رقم 08: عدد السياح والوافدين الأتراك إلى إسرائيل في الى إسرائيل في الفترة من 2002 إلى 2010.

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
العدد	11.956	13.068	13.784	15.966	15.653
السنة	2007	2008	2009	2010	
العدد	14.229	17.252	14.252	6.900	

المصدر: الأرشيف والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، **مرجع سابق**، ص ص 29، 30.

الملحق رقم 09: خارطة توضح تواجد الأكراد في كل من العراق، سوريا، تركيا، وإيران.

المصدر: سمية حوادسي، **مرجع سابق**، ص 117.

الملخص

تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية على مدى ستة عقود بوجود مصالح مشتركة على كافة المستويات، وذلك تحت رعاية سلسلة من الحكومات التركية المتعاقبة والتي سيطرت على الحكم معظم هذه الفترة، فتركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية، وقد دخلت هذه العلاقات مرحلة جديدة من التعاون مع التوقيع على الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين خلال عام 1996م، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته العلاقات التركية الإسرائيلية على الصعيد الاقتصادي والعسكري، إلا أن العلاقات السياسية تراوحت بين التقارب والتباعد، وذلك راجع إلى إعادة تركيا النظر في سياستها الخارجية، وذلك من خلال الموازنة في علاقتها بين العرب وإسرائيل، كما ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 2002م، شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية فتورا على خلفية التغيرات والتطورات الإقليمية، بداية من العدوان الإسرائيلي مع لبنان في 2006م وما تبعها من حرب غزة أواخر عام 2008م وبداية عام 2009م، فضلا عن حادثة دافوس خلال 2009م إثر تعليقات الرئيس الإسرائيلي بيريز شمعون حول الحرب على غزة لتتوتر هذه العلاقات بشكل غير مسبوق إثر الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية 2010م، وعلى الرغم من كل الأزمات التي شهدتها العلاقات التركية والإسرائيلية إلا أنه لا توجد نوايا حول قطع العلاقات بين البلدين.

Abstract

The Turkish Israel relationship have known the existence of common interests of common interests in most fields over the past six decade and that was under the auspices of a serial of laic Turkish governments whish ruled at that time Turkey is the first Islamic Republic whose established diplomatic relation with Israel and recognize this state as well consequently both countries set a new era of cooperation, and in spite of the evolution of Turkish Israel relations on the economic and military level, but political relations have ranged between convergence and divergence, and therefore see turkey to re-consider its foreign policy , through the budget in its relationship between the Arabs and Israel, and with the arrival of the justice and development party to power 2002, Turkish-Israel relations have cooled on the back of regional changes and developments, the beginning of the aggression, and the subsequent war in Gaza in late 2008 and early 2009, as well as the Davos incident during 2009 following the comments by Israeli president Shimon Peres about the Gaza war strained these relations to an unprecedented following the attack Israel on the freedom Flotilla 2010 and despite all the crises in Israel Turkish relations about cutting ties between the two countries.